وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور – الجلفة –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

محاضرات في:

مقياس الاقتصاد الكلي

موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك (LMD)
في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير

الاعداد:

الدكتور: محمد شتوح

أستاذ محاضر – أ –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة – الجزائر –

2020/2019

محتوي المطبوعة

مقدمة.....02

الفصل الأول :مفهوم النظرية الاقتصادية.....03

الفصل الثاني : بعض المفاهيم والمجاميع الخاصة بالاقتصاد الكلي.....15

الفصل الثالث :النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي.....34

الفصل الرابع :التحليل الكلي الكينزي لاقتصاد به قطاعين.....60

الفصل الخامس :التحليل الكلي الكينزي لاقتصاد به ثلاثة قطاعات.....82

الفصل السادس :التحليل الكلي الكينزي لاقتصاد به أربعة قطاعات.....102

الفصل السابع :نماذج النمو الاقتصادي.....117

قائمة المراجع.....128

مقدمة :

يشهد علم الاقتصاد تطورا سر يعا في جميع أجزائه سواءا ارتبطت بالقطاعات المختلفة المشكلة له أو في انعكاساتها المختلفة على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية للإفراد مما سوف يدلل على التنمية المتواخاة ، لهذا لقي اهتمام الدارسين من المنظمات الحكومية و الباحثين عبر الجامعات المختلفة كونه يمس أوجه النشاط المختلفة لمجمزعة الأعوان ا لاقتصاديو ن من خلال البحث عن الصيغ الملائمة للاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية باعتماد سياسات اقتصادية تعمد إلى تشخيص ومعالجة المشكلة الاقتصادية من خلال أعطائها الحلول المناسبة.

أن معالجة الظاهرة الاقتصادية يقتضي الاعتماد على النظرية الاقتصادية بشكل عام، والتي يمكن أن تفرغ في نظرية اقتصادية جزئية ترتبط بالمؤسسة الاقتصادية أو الوحدات الاقتصادية وأخرى نظرية اقتصادية كلية، هي موضوع المطبوعة والتي تدرس العلاقة ما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتحليلها كتحديد مستوى الناتج الكلي ومستوى التوظيف والتضخم والكساد.

و تهدف هذه المطبوعة إلى تعريف طلبة الاقتصاد بالمواضيع الرئيسية يتناولها الاقتصاد الكلي ، مثل ماهية ومفهوم التحليل الاقتصادي الكلي والمصطلحات المستخدمة في هذا التحليل والناتج الوطني والمفاهيم المتعلقة به وكذلك دراسة الاثتصاد الكلي الكلاسيكي ، وكذا يختص بغرض الاقتصاد الكلي الكينزي ، وكذلك يهتم بدراسة الاقتصاد الكلي الماركسي . وهي موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك ليساتس (LMD) في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .

الفصل الأول

مفهوم النظرية الاقتصادية

تمهيد :

يستمد علم الاقتصاد أهميته الخاصة من صلته الوثيقة بالحياة اليومية لكل إنسان وبتطلعاته وطمو حاته المستمرة إلى حياة أفضل.

ويتضح ذلك من ملاحظة شيوع وترديد العديد من المصطلحات الاقتصادية مثل" إنتاج، إدخار، استهلاك، أسعار، كساد، بطالة، نمو... الج."

II . مفهوم علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية :

II - 1مفهوم علم الاقتصاد:

هناك عدة تعاريف للاقتصاد، تختلف فيما بينها من حيث الكلمات والشكل ولكنها تتشابه من حيث الجوهر والمضمون وبشكل عام يمكن تعريفه" :بأنه العلم الذي يدرس **العلاقة** ما بين **موارد المجتمع النادر وحاجاته اللامتناهية**."

II -2 مفهوم النظرية الاقتصادية :

تقوم النظرية الاقتصادية على تفسير الظواهر الاقتصادية بطريقة تبسيطية وتجريدية، وذلك من خلال دراسة نشاطات الأعوان الاقتصاديين(العائلات، المؤسسات الاقتصادية، القطاع الحكومي).

وتنقسم النظرية الاقتصادية إلى فرعين:

أ-التحليل الاقتصادي الجزئي :يهتم بدراسة العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والمنتجات فهذا الفرع من التحليل الاقتصادي يختص بدراسة المسائل والمشاكل على مستوى الواحدات الاقتصادية (دراسة سلوك المستهلكين، المنتجين، الأسواق....إلج) .

ب -التحليل الاقتصادي الكلي :ويتناول دراسة المواضيع الاقتصادية التي تهم الأمة، فهو يهتم بشرح المشاكل الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وإعطائها الحلول الملائمة، ويشمل هذا التحليل مواضيع ونقاط عديدة منها :الدخل الوطني (الدخل القومي)، النقود، البطالة، المستوى العام للأسعار، أسعار الصرف، ميزان المدفوعات، التضخم... الخ.

وترتبط الدراسات الاقتصادية الكلية ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية وهي ترمى إلى إحلال التوازن الاقتصادي العام عن طريق تدخل الدولة المباشر أو غير المباشر محل الاختلال الاقتصادي الناجم عن سلوك الأفراد والمشاريع الخاصة.

الاقتصاد الجزئي	الاقتصاد الكلي
- يهتم بدراسة سلوك كل مستهلك على حده. - يهتم بدراسة سلوك المنتج أو كل مؤسسة على حده. - يهتم بتوازن سوق كل سلعة لوحدها، وعليه فعدد الأسواق يصبح لا نهائيا وهو بعدد السلع بما فيها عناصر الإنتاج. - يهتم بدراسة سعر كل سلعة على حده، ومنه عدد الأسعار بعدد أسواق السلع. - يهتم بدراسة عرض السلعة، السعر، التكلفة، الربح، الطلب على السلعة ، قيد الميزانية، منحنى السواء...	- دراسة سلوك قطاع الأفراد (كل أفراد المجتمع وكأنهم فرد واحد) - دراسة سلوك قطاع الإنتاج (تجميع كل المؤسسات وكأنها مؤسسة واحدة) بالإضافة إلى ذلك يهتم بالقطاع الحكومي والعالم الخارجي. - يهتم بالتوازنات الكلية حيث عدد الأسواق محدود أهمها :سوق العمل، سوق السلع والخدمات، سوق النقود، سوق رأس المال. -لا يهتم إلا بالمستوى العام للأسعار والذي يتمثل في الرقم القياسي للأسعار. - يهتم بدراسة المعات الاقتصادية الكبرى كالإنتاج الكلي، الدخل الوطني، الإنفاق الكلي، الاستثمار الكلي، التشغيل...

النماذج الاقتصادية الكلية:

النموذج الاقتصادي هو عبارة عن عملية تبسيط للتعقيدات الاقتصادية الناتجة عن النشاط الاقتصادي المستمر للأعوان الاقتصاديين ، وبما أن الظاهرة الاقتصادية تحكمها عدة عوامل ، فإن الاقتصاديين يركزون على أهم محددات الظاهرة محل الدراسة ،فالنموذج الاقتصادي الكلي هو عبارة عن تمثيل العلاقات التي تحكم المتغيرات الكلية في الاقتصاد باستعماله المعادلات الرياضية، وكلما أصبح النموذج الاقتصادي الكلي غير قادر على تفسير الظاهرة المدروسة كان لابد من تغييره بنموذج آخر.

مثال:نموذج يبين علاقة الاستهلاك بالدخل : $C=a+by$

حيث:

c: مستوى الاستهلاك.

a: الاستهلاك المستقل عن الدخل.

b: معامل سلوكي يمثل الميل الحدي للاستهلاك **0<b< 1**

y: الدخل الوطني

2-**أنواع النماذج الاقتصادية** :هناك عدة أنواع من النماذج الاقتصادية نذكر أهمها:

- **النموذج الوصفي** : هو الذي يتم فيه التعبير عن تغيرات الظاهرة المدروسة والعناصر المحيطة بها باستعمال التعبير اللغوي.

من إيجابيات هذا النموذج إمكانية احتوائه على المتغيرات غير القابلة للتكميم، ومن سلبياته الإطالة في التعبير وعدم الدقة في قياس التغيرات.

- **النموذج الرياضي** :هو الذي يتم فيه استعمال الصيغ الرياضية (معادلات، منحنيات) للتعبير عن مدى الترابط بين الظاهرة المدروسة والمتغيرات المرتبطة بها .وتمسح هذه النماذج باشتقاق علاقات التأثير والتأثر بين المتغيرات وقياس قوة ذلك الترابط واتجاهه.

من إيجابيات النماذج الرياضية اختصار طبيعة العلاقات في المعادلات الرياضية وإبراز مدى واتجاه التأثر، ومن سلبياتها عدم قدرة هذه النماذج على احتواء المتغيرات التي لا تقبل القياس . مثل :الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي.

3-**المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية**:

إن المتغيرات التي تحكم الظاهرة الاقتصادية المدروسة كثيرة ومتعددة ، ولذلك يتم اختزالها إلى عدد محدود له تأثير كبير على الظاهرة، وهي تنقسم إلى:

-**متغيرات داخلية** : وهي التي يتم تحديد قيمها داخل النموذج مثل: **C** و **y** في المعادلة الاستهلاكية السابقة **. C=a+by**

-**متغيرات خارجية** : وهي التي يتم تحديد قيمها خارج النموذج بمعنى أنها معلومة مسبقا وهي تؤثر على المتغيرات الداخلية مثل: **a** و **b** في معادلة الاستهلاك الكينزية.

4-المعادلات التعريفية والمعادلات السلوكية:

يتم التعبير عن العلاقات الموجودة بين الظاهرة المدروسة والمتغيرات المحيطة بها باستعمال عدة أنواع من المعادلات أهمها:

؛ - **المعادلات التعريفية** :وهي التي تعرف متغير ما باستعمال متغيرات أخرى مثل: **y=c+ s**

أي الدخل هو الاستهلاك + الادخار.

-**المعادلات السلوكية** :هي التي تعبر عن سلوك متغير ما بدلالة عدد من المتغيرات الأخرى مثل

c=a+by : حيث **b:** معامل سلوكي، يعبر عن الميل الحدي للاستهلاك .

5-مشكلات الاقتصاد الكلي :يعاني الاقتصاد الكلي من بعض المشاكل أهمها:

-**مشكلة التجميع** :فالمجاميع الاقتصادية الكلية لا تعبّر بالضرورة عما يجري من احداث على المستوى الجزئي، فمثلا زيادة الاستهلاك الكلي لا تعني بالضرورة زيادة استهلاك كل الأفراد.

-**مشكلة الأوسطة الحسابية** :فمعدلات الأسعار أو الأجور أو الفوائد يتم احتسابها عن طريق المتوسطات الحسابية ، غير أن الوسط الحسابي غالبا ما يتأثر بالقيم القصوى أو الشاذة، وبالتالي فهو لا يمثل المتغير الاقتصادي تمثيلا دقيقا.

6-أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تعرف السياسة الاقتصادية الكلية، بأنها مجموع الوسائل والاجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسية وتتمثل هذه الأهداف في:

-تحقيق النمو الاقتصادي :

حيث يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد، بمعنى أن حجم الناتج من السلع والخدمات خلال سنة معيّنة يكون أكبر من السنة السابقة.

- مكافحة البطالة :

تسعى السياسة الاقتصادية للوصول إلى مستويات مرتفعة من التشغيل بغية الاقتراب من مستوى التشغيل التام.

-محاربة التضخم :

تسعى السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق استقرار في الأسعار، وهذا نظرا للآثار السلبية لظاهرة التضخم.

-التوازن الخارجي :

تسعى السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحقيق فائض أو توازن في ميزان المدفوعات.

7.السياسة الاقتصادية :

وهي مجموعة الإجراءات التي تهدف من خلالها الدولة التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية وتتفرع إلى مجموعة من السياسات أهمها.

1.7السياسة المالية :

والمقصود بها الإجراءات المتخذة من **طرف الحكومة** في إطار الميزانية العامة للدولة (تقدير الإيرادات الجبائية وغير الجبائية، وتقدير النفقات... الخ).

2.7.السياسة النقدية :

هي الإجراءات التي يتخذها **البنك المركزي** للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصادية.

هذه السياسات من شأنها القضاء على مختلف المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من بين هذه المشاكل، مشكلة البطالة، التضخم، الركود الاقتصادي... الخ.

8.أهداف السياسة الاقتصادية الكلية :

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتوضيح أو شرح المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لدولة (ما) ومحاولة إعطاء أو إيجاد بعض الحلول الملائمة لها .غير أنه قبل دراسة ووضع أي سياسة اقتصادية كلية، لا بد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية بشكل محدد ودقيق.

ومن الواضح أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تختلف من اقتصاد إلى أخرى إلا أنه عموما تشترك جميع المجتمعات في السعي لتحقيق الأهداف التي تحقق الاستقرار الاقتصادي .

1.8.النمو الاقتصادي المستقر :

يقصد بالنمو الاقتصادي عادة **الزيادة** المستمرة في **الطاقة الإنتاجية** لاقتصاد (ما) في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى **حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي** أي تحسن قدرته الشرائية .ولهذا فإن كل الدول تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، إلا أنه **يشترط** أن يكون معدل النمو الاقتصادي **أكبر** من معدل النمو الديمغرافي حتى ينعكس إيجابا على مستوى معيشة الأفراد أو مستوى الحياة أو على الأقل أن يبقى معدل النمو على حاله.

2.8.العمالة الكاملة (التوظيف الكامل) :

يوجد هناك فرق بين المفهوم النظري والعملي للعمالة الكاملة فالمفهوم **النظري** للعمالة الكاملة يعني استخدام جميع الموارد استخداما **كاملا وأمثلا** ومن ثم فإن هدف العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر.

في الأوضاع العادية **عمليا** من الصعب جدا الوصول للتشغيل الكامل خاصة في المجتمعات التي تعرف تآلية كبيرة وذلك نظرا لإحلال الآلة محل اليد العامة .إلا أنه **نظريا** إذا افترضنا أن جميع أفراد المجتمع يعملون ما عدا في أوقات الفراغ المرغوبة والمشروعة وذلك مثل تحديد ساعات العمل – العطل الرسمية – قوانين التقاعد-انصراف الشباب عن العمل أثناء الدراسة...الخ . فإننا نصل إلى مستوى **الاستخدام الكامل** في الفترة القصيرة ويبقى أن نؤكد بأن العمالة الكاملة **كهدف ولكن لا يمكن تحقيقه**، وهذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل **بطالة عادي** أو طبيعي وهذا بربطه بمعدل النمو؛ التضخم ...الخ .أي المعدل الطبيعي للبطالة هو ذلك الذي يسمح بوجوده بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة، كما يسمح بتحقيق أهداف الاستقرار الأخرى في مستوى معقول، والمصطلح الشائع للاستعمال خاصة في التحاليل المعاصرة هو الاستخدام المتاح أي عدد المناصب المتاحة أو التوفير فعلا لأسباب اقتصادية داخلية أو خارجية.

3.8.استقرار الأسعار :

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، سياسات التأمين والسندات، وبعبارة أخرى فإن التضخم يؤثر سلبيا على مستوى معيشة الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود، لهذا لا بد من تأمين استقرار الأسعار وتجنب حدوث التضخم والانكماش.

يتمثل استقرار الأسعار في المحافظة على مستوى القدرة الشرائية للمستهلكين، بحيث أنه يجب أن يكون **معدل الزيادة في متوسط** دخل الفرد السنوي **أكبر** من معدل التضخم لماذا؟ لأنه لو حدث العكس سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين **ومنه انخفاض الطلب** و من ثمة الركود الاقتصادي.

4.8.عدالة توزيع الدخول :

من الأهداف الرئيسية التي تهدف أو ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الناتج الوطني **بشكل عادل أو على الأقل قريب منه** .وهذا لا يعني توزيع الدخل بشكل متساوي بين كل أفراد المجتمع بل

مكافأة الأفراد حسب **مجهوداتهم** وإنتاجهم المادي والفكري تطبيقا للمبدأ القائل (لكل حسب عمله وجهده) .وفي هذا الإطار فإنه من العدالة في التوزيع ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع(**SMIG**).

5.8.التوازن في ميزان المدفوعات :

من بين الأهداف الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية الكلية هو تأمين التوازن في ميزان المدفوعات، **وميزان المدفوعات** هو عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، وتشتمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال المختلفة .إن الدولة التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته.

9.بعض الصعوبات التي يواجهها التحليل الاقتصادي الكلي:

يواجه التحليل الاقتصادي الكلي بعض المشاكل التي لابد من الإشارة إليها أو إلى البعض منها وذلك بشكل مختصر.

1.9.مشكلة التجميع :

يتم النظر إلى المتغيرات الاقتصادية على أساس أنها مجاميع معبرة عما يجري من احدث على مستوى الجزئي .غير أن ذلك غير صحيح، حيث على سبيل المثال زيادة الاستهلاك الكلي لا تعني زيادة الاستهلاك عند كل الأفراد، مما يعني أن المجاميع الكلية تخفي الفروقات الجزئية .

2.9.مشكلة الأوساط الحسابية :

إن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالاستهلاك الوطني (الكلي) مثلا، يمكن تقديره بسهولة عن طريق جمع استهلاك (إنفاق) كل فرد .لكن ماذا سنفعل مع المتغير ات الاقتصادية الكلية الأخرى، كمعدل الفائدة مثلا،حيث هناك معدلات مختلفة للفائدة؟ في العادة، نأخذ **متوسط** معدلات الفائدة السائد، وبما أن من خواص الوسط الحسابي الرياضي هو أنه يتأثر بالقيم **الشاذة**، لهذا فإن متوسط الفائدة لا يمثل معدلات الفائدة تمثيلا دقيقا .ونفس الشيء يقال عن الأجر وغيره من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى.

3.9.خطأ التركيب :

إن ارتفاع سعر سلعة (ما) له نتائج اقتصادية تختلف كثيرا عن النتائج التي يحدثها ارتفاع أسعار السلع كلها .كما أن ارتفاع دخل فرد معين له آثار تختلف كثير عن الآثار الناجمة عن ارتفاع دخول كل أفراد المجتمع.

نستنتج من خلال كل ذلك أن ما هو صالح للجزء لا يعني بالضرورة أنه صالح على مستوى الكلي أو للكل، فمثلا زيادة السعر لسلعة معينة لا يعني زيادة أسعار جميع السلع والخدمات

<u>التمرين الأول</u>:

أجب على الأسئلة التالية :

1. يختص الاقتصاد الكلي :

أ. لمستوى الناتج من السلع والخدمات

ب. بالمستوى العام للأسعار

ج. بنمو الدخل

د. لكل ما سبق

2. إن المعادلة $\mathbf{C=20 + 0.90\ Y_d}$ تتنبأ بأن الاستهلاك

أ. 90 دولار عندما يكون الدخل قابل للتصرف 100 دولار.

ب. 100 دولار عندما يكون الدخل قابل للتصرف 90 دولار.

ج. 110 دولار عندما يكون الدخل قابل للتصرف 100 دولار.

د. 180 دولار عندما يكون الدخل قابل للتصرف 200 دولار.

3. في المعادلة الاستهلاك $\mathbf{C=C_0+b\ Y_d}$ المعامل السلوكي:

أ. C_0

ب. Y_d

ج. b

د. كل ما سبق

4. العبارة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تعني أن:

أ. العوامل الأخرى تبقى ثابتة

ب.لا يوجد متغير آخر يوثر على المتغير التابع

ج. لا يوجد نموذج أخر يمكن أن يفسر المتغير التابع

د.النموذج منطقي

5. في المعادلة $C=C_0+b\ Y_d$ ، C_0 :

أ. معلمة تساعد في تحديد مستوى الاستهلاك

ب. معلمة قيمتها تعتمد على مستوى الدخل الممكن التضرف فيه

ج. معامل سلوكي

د. متغير تابع

التمرين الثاني: أجب على الأسئلة التالية بدقة:

1. يعتبر الاستهلاك على المستوى الكلي متغير غير متجانس، وضح ذلك؟
2. اشرح العبارة : يختلف التحليل الإقتصادي الكلي عن التحليل الإقتصادي الجزئي
3. هل هناك تداخل بين التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي؟
4. حدد أي من المتغيرات التالية من موضوعات الإقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي مع التبرير :

المستوى العام للأسعار، المنفعة الكلية، دخل أحد المستهلكين، مستوى الصادرات والواردات، الفقر، مستوى الاستهلاك والإستثمار، الناتج من السلع والخدمات، التكاليف والربح، مستوى الإنفاق الحكومي، البطالة.

التمرين الثالث:

في المعادلة التالية : $Z=\alpha+Bf$

1. ما نوع هذه المعادلة ؟
2. هل للمعادلة معاملات سلوكية؟

التمرين الرابع: في المعادلة $C=C_0+b\ Y_d$

1.أين المتغير الداخلي والمتغير الخارجي في المعادلة السابقة ؟

2. ما طبيعة "**b**" ؟

3. كيف يمكن للمقدار "**b**" أن يؤثر في العلاقة بين متغيرات النموذج أعلاه؟

4.فسر النموذج أعلاه إذا كان المتغير المستقل معدوم.

التمرين الخامس:

1.أعط بدقة مفهوما مختصرا للمصطلحات التالية:

- المعادلة السلوكية - المعادلة التعريفية - شرط التوازن

- المتغير الداخلي - المتغير الخارجي

2.حدد مكونات النموذج التالي حسب المصطلحات السابقة :

Y=C+I…….....(01)

C=C0+bYd…….(02)

I=I0……...(03)

(04).....الطلب الكلي = العرض الكلي

حيث :

C: الاستهلاك الخاص و **Y**: الناتج الوطني و **I** : الاستثمار الخاص

الفصل الثاني

بعض المفاهيم والمجاميع الخاصة بالاقتصاد الكلي الكلى

تمهيد :

تعتبر دراسة الدخل الوطني من أهم المؤشر ات التي تعطي صورة رقمية للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار، والاستهلاك والادخار في المجتمع، أو بمعنى أخر فإن حسابات الدخل الوطني تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل الوطني وأوجه استخداماته في الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت الدخل الوطني لبلد ما خلال فترة محددة من الزمن عادة ما تكون سنة.

ولقد بدأ اهتمام المفكرين الاقتصاديين بدراسة الدخل الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كان لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في أوروبا بشكل خاص وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام.

كما ظهرت مظاهر هذه الأزمة الاقتصادية وهي (أزمة الكساد الكبير) والتي هبت أحداثها في نهاية العشرينيات من القرن الماضي أي بداية عام 1929 م حيث اندلعت الشرارة الأولى للكساد في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتقل عدواه إلى معظم دول العالم الأخرى في اتساع دائرة المأساة مخلفة أجواء التشاؤم في كل العالم من خلال أثارها الممثلة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات وفقدان النقود لقيمتها (إنخفاض قوتها الشرائية)، مما جعل من يريد شراء رغيف خبز أن يحمل كيسا من النقود للحصول عليه ... ! كما انتشرت البطالة، وأغلقت الاف المشروعات جراء تحمل خسائر غير محتملة .لقد كان لقسوة مظاهر الكساد الكبير وفداحت أثاره المدمرة وقع الصدمة السيكولوجية العنيفة على الفكر الاقتصادي في تلك الفترة، وقد دفع ذلك الاقتصاديين إلى التفكير والبحث عن وسيلة لقياس **مدى أداء وإنجاز المجتمع** وبالتالي لقياس ومقارنة مستويات المعيشة أو الرفاهية العامة من وقت لأخر ومن مكان إلى أخر، ولتحقيق ذلك اتجهت معظم الجهود نحو فكرة **الدخل الوطني ومحاولة تقديره وقياسه على أساس سليم**، ولا شك أن لدراسة الدخل **الوطني** وحساباته أهمية كبيرة في مساعدة كلا من السياسيين والاقتصاديين

والاجتماعين والباحثين وكذلك تساعد المخططين الاقتصاديين في رسم السياسات الاقتصادية ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

ونظرا لما يقع فيه البعض من الخلط والتشابك بين المفاهيم المختلفة للدخل الوطني، فسنحاول خلال هذه المطبوعة تحديد الفواصل الدقيقة لتميز بين تلك المفاهيم وتحديد العلاقة بينها، وانطلاقا من أهداف هذه المادة سوف نتطرق لتعريف الطالب **بمفهوم الناتج الوطني والدخل الوطني** وما هي محددات كل منهما، والتعرف على طرق قياسهما والبحث في الصعوبات التي تواجه طرق القياس.

تقوم الدول بقياس حجم النشاط الاقتصادي لديها خلال فترة زمنية معينة، معتمدة على حسابات المحاسبة الوطنية، حيث تساعد هذه المعلومات والإحصائيات في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية، ومعرفة مستوى رفاهية المجتمع، ويعد الناتج الوطني الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات، وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج الوطني .إلا أن هناك مجموع من الصعوبات والنقائص في هذا القياس تتمثل في:

- ✓ مشكلة الازدواجية والتكرار في حساب بعض المنتوجات.
- ✓ نقص المعلومات إضافة إلى التصريحات الخاطئة حول حجم الإنتاج.
- ✓ صعوبة تقييم بعض المنتجات والنفقات مثل النفقات الحربية.
- ✓ عدم احتساب بعض المنتجات من السلع والخدمات مثل :خدمات ربات البيوت، الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي، بعض الأنشطة غير القانونية (تجارة المخدرات – السوق السوداء ...).

1.**طرق حساب الناتج الوطني**: إن كل **إنتاج** يتولد عنه **دخلا** يتم **إنفاقه** على هذا الناتج، وعليه هناك ثلاثة طرق لحساب قيمة الناتج الوطني من السلع والخدمات تتمثل في طريقة الإنتاج، طريقة الدخل، طريقة الإنفاق، ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

نفترض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين هما :

- ❖ القطاع العائلي ويقوم بوظيفة الاستهلاك.
- ❖ قطاع الأعمال ويقوم بوظيفة الاستثمار.

يقوم قطاع الأعمال بإنتاج ما قيمته 100 مليار و.ن من السلع والخدمات معتمدا على العمل المقدم من طرف القطاع العائلي،بينما يحصل هذا الأخير على دخل قدره 100 مليار مقابل مشاركته في الإنتاج، ويقوم بإنفاقه لشراء السلع والخدمات المنتجة من طرف قطاع الأعمال، كما يوضحه الشكل التالي:

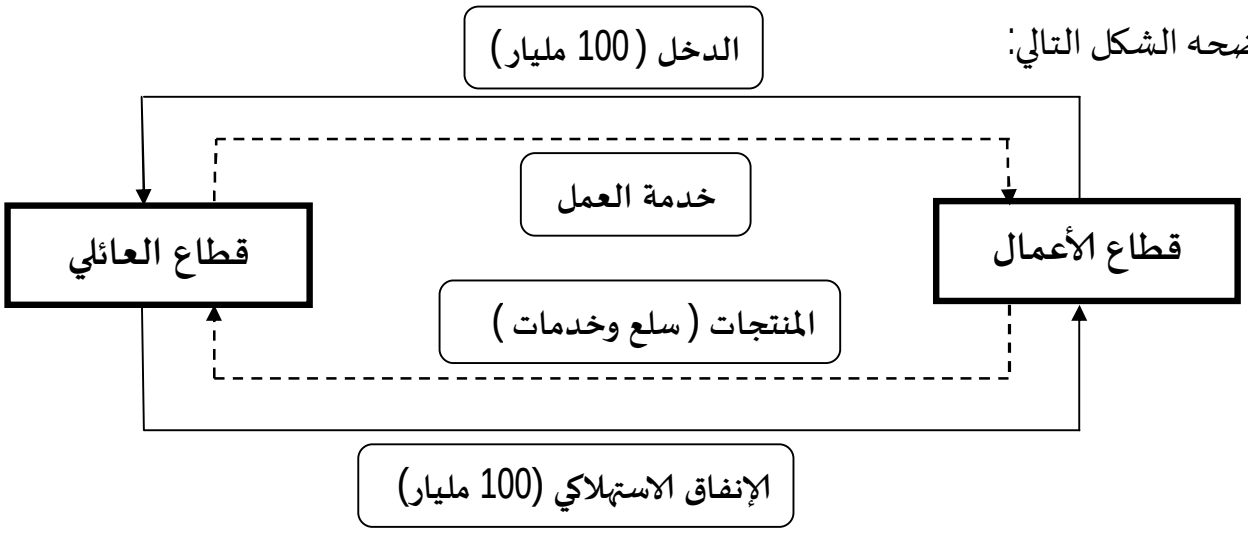

وللتوضيح أكثر يوضح الشكل أعلاه كذالك وجود تدفق في المعاملات أو المبادلات التي تجري بين القطاع الاستهلاكي وقطاع المنتجين ويمثل هذا التدفق فيما يلي:

1. **يقدم** القطاع العائلي (القطاع الاستهلاكي **خدمات** عناصر الإنتاج التي يمتلكها من عمل ورأس المال وموارد طبيعية إلى القطاع الانتاجي.

2. يشغل المنتجون عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات التي يمثل مجموع قيمتها **الناتج الوطني**.

3. يحصل القطاع الاستهلاكي على عوائد، أي دخول مقابل مساهمته في العلمية الإنتاجية .وتتمثل هذه الدخول في أجور ومرتبات وفوائد وأرباح وإيجارات للأرض ويمثل مجموعها **الدخل الوطني**.

4. ينفق القطاع العائلي هذه الدخول والعوائد في شراء السلع والخدمات التي ينتجها المنتجون . وهذا الإنفاق هو ما نطلق عليه **الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي**.

وهكذا، أصبح لدينا تدفق من قطاع يقابله تدفق من قطاع أخر مساوي له في القيمة . **فالناتج** الوطني الذي أنتجه المنتجون عن طريق استخدام عناصر الإنتاج تم شراؤه بواسطة القطاع العائلي عن طريق الدخول التي حصل عليها، ونلاحظ أن هناك تطابقا بين المصطلحات الثلاثة الإنتاج، الدخل والإنفاق أي:

الإنتـــــاج = الدخـــــل = الإنفـــــاق.

وبعد هذا العرض المبسط يمكننا تعريف كل من الناتج الوطني والدخل الوطني والإنفاق الكلي.

- **الناتج الوطني** :هو مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة وعادة تؤخذ سنة.
- **الدخل الوطني** :هو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.
- **الإنفاق الكلي** :هو إجمالي الطلب على السلع النهائية والخدمات ويشمل الطلب الاستهلاكي للأفراد والطلب الاستثماري لقطاع الأعمال وذلك في حالة افتراض وجود قطاعين فقط.

1.1.طريقة الإنتاج:

ويتضمن الناتج بموجب هذه الطريقة **قيمة** كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) .يجب الانتباه عند جمع قيم المنتجات النهائية المتحصل عليها خلال فترة زمنية معينة إلى خطر تكرار الحساب .فحساب قيمة الدقيق يجب أن لا تتكرر عند

حساب قيمة الخبز إذن لتفادي خطر تكرار السلع في تقدير الناتج الوطني نلجأ عادة إلى استعمال إحدى الطريقتين التاليتين:

1.1.1.طريقة المنتجات النهائية :حسب هذه الطريقة فالناتج الكلي هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة ، أي للحصول على الناتج الوطني نجمع كل البضائع والخدمات النهائية المباعة للمستهلكين،إلى الحكومة وإلى العالم الخارجي ونضيف إليها السلع الوسيطية التي تزيد في المخزون .بمعنى أخرى نضيف فقط السلع التي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات، البنايات وما شابهها.

وما يعاب على هذه الطريقة هو إمكانية تكرار الحساب لأن بعض المنتجات تدخل في إنتاج منتجات أخرى وبالتالي تحسب مرتين أو أكثر:

مثال :نفترض أن اقتصاد دولة ما يتكون من أربعة قطاعات:

- ينتج القطاع الأول 50 وحدة من السلعة x ، سعر الوحدة الواحدة هو 10 و.ن .
- ينتج القطاع الثاني 100 وحدة من السلعة y ، سعر الوحدة الواحدة هو 100 و.ن .
- ينتج القطاع الثالث 400 وحدة من السلعة z ، سعر الوحدة الواحدة هو 20 و.ن .،
- ينتج القطاع الرابع 50 وحدة من السلعة w ، سعر الوحدة الواحدة هو 30 و.ن .،

المطلوب :إيجاد قيمة الناتج الكلي بطريقة المنتجات النهائية.

الحل:

$$\mathbf{PT} = \Sigma = P_i Q_i \Rightarrow \mathbf{PT} = (50 \times 10 + 100 \times 100 + 400 \times 20 + 200 \times 30)$$

$$\mathbf{PT} = 24500$$

2.1.1. طريقة القيمة المضـافة:

من أجل تجنب تكرار الحساب لبعض السلع التي تدخل في تكوين الناتج الوطني نستعمل طريقة القيمة المضافة، وتعرف القيمة المضافة بأنها صافي الإنتاج الذي نحصل عليه في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية وهذا بعد استبعاد السلع الوسيطة.

أي بمعني أن **القيمة المضافة** هي الفرق بين **قيمة الإنتاج** عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة **السلع الوسطية** التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة.

***الاستهلاك الوسيطي** :ونقصد به مستلزمات الإنتاج

الاستهلاك الوسيط – الإنتاج الكلي = القيمة المضافة

VA = PT - CI

مثال (1) :

تقوم مؤسسة (X) بإنتاج التجهيزات المكتبية فكان إنتاجها واستهلاكها على النحو التالي :

المطلوب : حساب الناتج الوطني؟

تعيين المنتجات	الإنتاج النهائي	الاستهلاك الوسيطي	القيمة المضافة
1.خزائن خشبية	500	300	200
2.خزائن حديدية	450	150	300
3.رفوف حديدية	1000	500	500
المجموع			1000

مثال (2) : هناك مؤسسة فلاحية محلية تنتج القمح بقيمة مضافة تقدر ب **مليون** وحدة نقدية، ثم تبيع المنتوج لمؤسسة أخرى تنتج الدقيق بقيمة **مليون ونصف** وحدة نقدية، ثم تبيعه هذه الأخيرة إلى المخابز لإنتاج الخبز بقيمة 2.2**مليون وحدة نقدية.**

<u>المطلوب</u> : أحسب القيمة المضافة الإجمالية ؟

الحل :حساب القيمة المضافة الإجمالية:

القيمة المضافة = الإنتاج النهائي – الاستهلاك الوسيط

*القيمة المضافة للقمح = 1.000.000دج

*الإنتاج الإجمالي للدقيق = 1.500.000 دج

*الإنتاج الإجمالي للخبز = 2.200.000 دج

القيمة المضافة الدقيق = 1.500.000 - 1.000.000 = 500.000دج

القيمة المضافة للخبز = 2.200.000 - 1.500.000 = 700.000دج

القيمة المضافة الإجمالية = 1.000.000 + 500.000 + 700.000 = 2.200.000 دج

مثال(3) :ليكن لدينا اقتصاد يتكون من أربعة قطاعات(A,B,C,D)

-ينتج القطاع A: ما قيمته 800 و.ن من القمح .

ينتج القطاع B:ما قيمته 1000 و.ن من الدقيق معتمدا على انتاج القطاعA.

ينتج القطاعC: ما قيمته 400 و.ن من الخبز معتمدا على 350 من الدقيق .

ينتج القطاعD: ما قيمته 700 و.ن من العجائن معتمدا على 500 من الدقيق .

المطلوب :إيجاد الإنتاج الكلي بطريقتين ؟

الحل:

القطاع	قيمة الانتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
A	800	/	800
B	1000	800	200
C	400	300	100
D	700	500	200
			1300

الناتج الكلي باستعمال طريقة القيمة المضافة هو: 1300

الناتج الكلي باستعمال طريقة المنتجات النهائية هو: (400 خبز+ 700 عجائن + 200 قمح خام) = 130

2.1. **طريقة الدخل** :يتم حساب الناتج الوطني بطريقة الدخل من خلال تجميع كل المداخيل المكتسبة من طرف أصحاب عوامل الإنتاج الذين ساهموا في عملية الإنتاج حيث أن:

الدخل الوطني = الأجور + الفوائد + الريوع + الأرباح

الدخل الوطني = الناتج الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج.

3.1. **طريقة الإنفاق** :يتم حساب الناتج الوطني بطريقة الإنفاق من خلال تجميع كل النفقات المنفقة من طرف القطاعات الأربعة المكونة للطلب الكلي على شراء الناتج الكلي من السلع والخدمات، حيث يقسم الاقتصاديون الطلب الكلي إلى أربعة قطاعات هي:

- ❖ القطاع العائلي :ويقوم بوظيفة الاستهلاك، أي الاتفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية ونرمز له بالرمز(**C**).
- ❖ قطاع الأعمال :ويقوم بوظيفة الاستثمار ، أي الاتفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية، ونرمز له بالرمز(**I**).
- ❖ القطاع الحكومي :ويقوم بالوظيفتين معا، ونرمز له بالرمز(**G**).

قطاع العالم الخارجي :ويقوم بالوظيفتين معا، ويهمنا هنا صافي التعامل مع العالم الخارجي أي صافي الصادرات (**X-M**).

وعليه فإن :**صافي الصادرات + الانفاق الحكومي + الاستثمار + الاستهلاك = الناتج الوطني.**

$$Y = C + I + G + X - M$$

2.**حسابات ومفاهيم مهمة:**

- ✓ **الناتج الداخلي الخام**(PIB): يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحيز الجغرافي للدولة بغض النظر عن جنسية المالك لعوامل الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة + الضرائب غير المباشرة – إعانات الانتاج

- ✓ **الناتج الوطني الإجمالي(PNB)**: يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من طرف مواطني الدولة الذين يتمتعون بجنسيتها سواء كانوا في الداخل أو الخارج خلال فترة زمنية معينة.

الناتج الوطني الإجمالي(PNB)= PIB + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية داخل الوطن.

- ✓ **الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (PNNm)**= الناتج الوطني الإجمالي (PNB) – الاهتلاكات (AM).
- ✓ **الناتج الوطني الصافي بسعر عوامل الإنتاج(PNN f)**= الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNNm) – الضرائب غير المباشرة + إعانات الانتاج.
- ✓ **الدخل الوطني(RN)** = الناتج الوطني الصافي بسعر عوامل الإنتاج(PNN f)

ويساوي أيضا عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في الإنتاج بمعنى:

الدخل الوطني = الأجور والمرتبات + الريع أو الإيجار + الفوائد + الأرباح

- ✓ **الدخل الشخصي(RP)** = الدخل الوطني– (اقتطاعات الضمان الاجتماعي + الأرباح غير الموزعة + الضرائب على الأرباح) + التحويلات الحكومية.
- ✓ **الدخل المتاح(RD)**= الدخل الشخصيRP – الضرائب المباشرة – تحويلات الأفراد إلى الخارج + تحويلات الأفراد إلى داخل الوطن.

الدخل المتاح هو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار.

3.القيم الحقيقية والقيم النقدية:

إن القيم النقدية ليست لها فائدة كبيرة في التحليل الاقتصادي لأ ا تتأثر بالتغييرات في الأسعار لذلك يركز الاقتصاديون على القيم الحقيقية لأنها لا تتأثر بالأسعار فمثلا:

عند الانتقال من الدخل الوطني النقدي (الجاري) إلى الدخل الوطني الحقيقي نستعمل القاعدة التالية:

حيث:

مثال(1) :لتكن لدينا:

سعر السلعة **x** في سنة 2000 (سنة الأساس) هو **Px = 10**

= Px وسعر السلعة **x** في سنة 2010 سنة المقارنة هو **Px =15**

الرقم القياسي لهذه السلعة = $\frac{100*15}{10}$= 150

نلاحظ أن الأسعار قد ارتفعت بنسبة 50 % حيث أن:

سنة الأساس لها قاعدة دائما = 100 ، فما زاد عليها يعبر عن الزيادة في المستوى العام للأسعار وما نقص عنها يعبر عن الانخفاض في المستوى العام للأسعار.

مثال(2) :

الدخل الوطني الاسمي في سنة 2005 هو 500 م ون

الدخل الوطني الاسمي في سنة 2011 هو 900 م ون

فإذا أخذنا سنة 2005 كسنة أساس ، وكان الرقم القياسي للأسعار هو : **INd = 150**

فأوجد الدخل الوطني الحقيقي في سنة . 2011 ماذا تلاحظ ؟

الحل:

الدخل الوطني = الدخل الوطني الاسمي لسنة 2011 x 100

الدخل الوطني الحقيقي في سنة 2011 = $\frac{\text{الدخل الوطني الاسمي لسنة 2011}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$ .100 = 100. $\frac{900}{150}$ = 600

م ون.

نلاحظ أن الدخل الاسمي لسنة 2011 قد ارتفع بمقدار : 900 – 500 =400

مقارنة بسنة 2005 ولكن الدخل الحقيقي أو الفعلي لم يرتفع إلا بمقدار : 600 – 500 = 100

فالقيم النقدية تقدم لنا قيما وهمية أو مضللة لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي.

ملاحظة:

- تستعمل الأرقام القياسية عادة في قياس معدل التضخم.
- يستعمل الاقتصاد الكلي 03 أنواع من الأرقام القياسية:
  - الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية.
  - الرقم القياسي لأسعار السلع الانتاجية.
  - المكمش الضمني للناتج الداخلي الخام.
- الدخل الفردي الحقيقي= $\frac{\text{الدخل الوطني الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} \times 100$
- يستعمل الدخل الفردي الحقيقي في قياس مستوى معيشة الأفراد ومستوى الرفاه الاجتماعي.
- **الناتج الداخلي الخام(الناتج المحلي الاجمالي) PIB**
- الناتج الداخلي الخام = مجموع القيم المضافة + الضرائب غير المباشرة – إعانات الانتاج(اعانات الاستغلال)
- $PIB = \sum TV + I_{indirect} - Sub$
- **الناتج الوطني الإجماليPNB**

الذين يتمتعون بجنسيتها سواء كانوا في الداخل أو الخارج خلال فترة زمنية معينة.

الناتج الوطني الإجمالي(**PNB**)= **PIB** + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج – عوائد عوامل الإنتاج الأجنبية **داخل** الوطن.

- **الناتج الوطني الصافي بسعر السوقPNN_m**

الناتج الوطني الصافي بسعر السوق(PNN_m) = الناتج الوطني الإجمالي (**PNB**) – الاهتلاك **(AM)**

- **الناتج الوطني الصافي بسعر عوامل الإنتاج(PNN_f)** = الناتج الوطني الصافي بسعر السوق (PNN_m) – الضرائب غير المباشرة + إعانات الانتاج.
- **الدخل الوطني** RN = الناتج الوطني الصافي بسعر عوامل الإنتاج(PNN_f)

ويساوي أيضا عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في الإنتاج بمعنى:

الدخل الوطني = الأجور والمرتبات + الريع أو الإيجار + الفوائد + الأرباح

- **الدخل الشخصي** (RP) = (الدخل الوطني) – اقتطاعات الضمان الاجتماعي + الأرباح غير الموزعة + الضرائب على- الأرباح + (التحويلات الحكومية.
- **الدخل المتاح** (RD)= الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة - تحويلات الأفراد إلى الخارج +تحويلات الأفراد إلى داخل الوطن.

الدخل المتاح هو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بإنفاقه على الاستهلاك والادخار.

الاستثمار الاجمالي = الاستثمار الصافي + الاهتلاك + التغير في المخزون

الادخار المتاح = الدخل الشخصي + الانفاق الاستهلاكي + فوائد المستهلكين

الانفاق الحكومي = الاستثمار الحكومي + الاستهلاك الحكومي + الانفاق الجاري

صافي الصادرات = الصادرات – الواردات = الميزان التجاري

فائض الميزانية أو (عجز الميزانية) = الضرائب – (التحويلات + الاتفاق الحكومي)

= صافي الضرائب – الانفاق الحكومي.

- **Y_d=Y-(TA-TR)** ، **Y_d** الدخل المتاح **(TA-TR)** صافي الضرائب،
- الناتج المحلي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عزامل الانتاج + الضرائب غير مباشرة - إعانات الانتاج(اعانات الاستغلال) + الاهتلاك.....هذه العلاقة نحتاجها في التمرين الثاني والثالث

<u>التمرين الأول</u>: لنفرض أن لديك المعطيات التالية والمتعلقة بقطاعات اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة حيث أنتج :

- A: 500 و.ن ، واستعمل ما يعادل 150 و.ن.
- B: 300 و.ن ، واستعمل ما يعادل 200 و.ن .

- C: 400 و.ن ، واستعمل ما يعادل 250 و.ن .
- D: 190 و.ن ، واستعمل ما يعادل 100 و.ن .
- E: 600 و.ن ، إلا أنه لم يستعمل سلعة وسيطية.

إذا كانت الاجور تمثل 75% من حساب الناتج الداخلي الخام وتنفق بكاملها على السلع الاستهلاكية .أما عائد الملكية للمؤسسة فإنه يمثل 10% من حساب الناتج الداخلي الخام ، والضرائب غير المباشرة تعادل 37.5 و.ن ، بينما اعانات الاستغلال 100 و.ن ، والاهتلاك 15 و.ن ، أما الصادرات فتبلغ 50 و.ن ، والواردات 10 و.ن .

المطلوب :

1) أحسب القيمة المضافة الكلية
2) هل يختلف الناتج الداخلي الخام عن القيمة المضافة الكلية ولماذا ؟
3) أحسب الدخل الوطني
4) أحسب الناتج الوطني الصافي
5) أحسب الناتج الوطني الاجمالي
6) أحسب الدخل المتاح علما أن الضرائب المباشرة 50 و.ن ، والتحويلات تساوي 30 و.ن .
7) أحسب معادلة توازن الاقتصاد الوطني.

التمرين الثاني: بافتراض أن لديك البيانات التالية لاقتصاد معين بالمليون دولار:

الانفاق الحكومي	570	أجور ومرتبات	400	ريع	300
الاستهلاك الخاص	740	نفقات التحويلات	70	صادرات	260
اهتلاك رأس المال	60	ضرائب مباشرة	110	واردات	180
الاستثمار الصافي	240	فوائد المستهلكين	50	فوائد	90
ضرائب غير مباشرة	120	أرباح الأسهم	260	دخل الملاك	200
ضرائب أرباح شركات	120	أرباح محتجزة	190	-	-
أقساد معاشات التقاعد	100	إعانات الإنتاج	50	-	-

المطلوب :

1) الناتج الوطني الاجمالي بطريقة الانفاق
2) الناتج الوطني الاجمالي بطريقة الدخل
3) الدخل الشخصي
4) الادخار الشخصي

التمرين الثالث: تقوم دولة ما على انتاج السلع وكانت بيانات الدخل الوطني كالتالي :

نفقات الحكومة	200	أجور ومرتبات	170	ريع	90
كمية الانتاج "مليون وحدة"	5	سعر الوحدة	120	صادرات	120
اهلاك رأس المال	20	انفاق العائلات	200	واردات	100
استثمار اجمالي	180	إعانات الإنتاج	30	فائدة	70
ضرائب غير مباشرة	40	أرباح الأسهم	70	دخل الملاك	90
ضرائب أرباح شركات	20	أرباح محتجزة	50	-	-

أحسب الناتج الوطني الاجمالي :

1) بطريقة الناتج النهائي
2) بطريقة الانفاق
3) بطريقة الدخل

التمرين الرابع:

لتكن لديك المعلومات التالية عن اقتصاد بلد ما :

الانتاج المحلي الاجمالي 6000 و.ن ، الاستثمار الاجمالي 800 و.ن ، صافي الاستثمار 200 و.ن ، الاستهلاك 400 و.ن ، الانفاق الحكومي 1100 و.ن ، فائض الميزانية 30 و.ن .

المطلوب:

1) أحسب الناتج المحلي الصافي

2) أحسب صافي الصادرات
3) أحسب صافي الضرائب
4) أحسب الادخار الشخصي

التمرين الخامس:

لدينا خمس قطاعات هي (A ، B ، C، D ، E) حيث أنتج A ما يعادل 1000 و.ن ، واستعمل ما يعادل 250 و.ن ، أما B فقد أنتج 1200 و.ن ، واستعمل 350 و.ن ، أما C فقد كان رقم مبيعاته 500 و.ن ، واستورد ما قيمته 200 و.ن ، في حين فقد أنتجا القطاعين D و E على التوالي 600 و.ن ، و 500 و.ن ، واشترا من A ما يعادل 300 و.ن ، و 250 و.ن على الترتيب ، فإذا علمت أن الضرائب على القيمة المضافة هي 250 و.ن ، والرسوم الجمرمية 100 و.ن .

المطلوب :

1) حساب القيمة المضافة لكل قطاع ، ثم القيمة المضافة الكلية
2) حساب الناتج الداخلي الخام
3) حساب الناتج الوطني الخام إذا علمت أن عوائد عوامل الانتاج من الخارج هي 100و.ن بينما عوائد عوامل الانتاج إلى الخارج تساوي 50 و.ن.
4) الناتج الوطني الصافي (بسعر السوق) إذا كان الاهتلاك يمثل 20% من الناتج الداخلي الخام.
5) حساب الدخل الوطني علما بأن الضرائب الغير مباشرة 150 و.ن ، واعانات الاستغلال هي 50 و.ن .
6) حساب الدخل المتاح علما بأن الضرائب المباشرة تساوي 150 و.ن ، والتحويلات تساوي 70 و.ن .

7) إذا الاستهلاك النهائي يعادل 1500 و.ن ، والاستثمار 20% من الناتج الداخلي الخام ، والصادرات 300 و.ن ، بينما الانفاق الحكومي 640 و.ن ، فأوجد التوازن الكلي في شكل موارد واستخدامات في ظل واردات تساوي 200 و.ن.

التمرين السادس: لنفرض حالة اقتصاد بسيط مكون من ثلاث سلع تدخل في الانفاق ولنفرض أنه في سنة الأساس ولتكن 2011 ، تم استهلاك الكميات التالية :

السلعة	الكمية	السعر
س 1	5	14
س 2	3	10
س 3	4	5

1) عرف مؤشر أسعار الاستهلاك

2) لنفرض أن سلع الاستهلاك هي معطاة في الجدول أعلاه ، وأن اسعار الاستهلاك لسنة 2016 ، كانت كما يلي : س1 = 30 ، س2 = 20 ، س3 = 6 . أحسب مؤشر أسعار الاستهلاك .

التمرين السابع: لنفرض أن الناتج الداخلي الخام هو 6000 و.ن ، و أن الدخل القابل للتصرف فيه هو 5100 و.ن ، إذا علمت أن عجز ميزانية الحكومة يعادل 200 و.ن ، والاستهلاك يساوي 3800 و.ن ، ورصيد الميوان التجاري هو100 و.ن ، فما هو :1) حجم الادخار، 2)حجم الاستثمار،3) حجم الانفاق الحكومي

التمرين الثامن: إذا كان الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2016 يعادل 5677.5 و.ن ، والناتج الوطني الاجمالي 5694.9 و.ن ، لماذا يوجد الفرق بينهما ؟ ، وإذا كان الدخل المحلي الصافي

يعادل 5051.4 و.ن ، فما هو العنصر المتيبب في عذا الفرق ؟ وهل يمكن حساب صافي الدخل الوطني من هذه المعطيات ؟

الفصل الثالث

النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي

تمهيد :

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن نظام التحليل الاقتصادي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو (1823 - 1972) وحتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين .

ولا يشير هذا النظام الكلاسيكي إلى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق، لأنه، بالرغم من وجود أفكار كثيرة ومتفرقة في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك تتعلق بالمستوى التوازني للناتج الوطني وحجم العمالة، إلا أن أيا منهم لم يوضح العوامل الأساسية التي تحدد هذه المتغيرات وبالتالي، لم تظهر لأي منهم نظرية متكاملة في التحليل الاقتصادي الكلي.

ولهذا السبب، فإن الحديث عن النظريات الاقتصادية الكلية للاقتصاديين الكلاسيك هو أمر غير دقيق،ومع هذا، فمن المفيد من الناحية التحليلية مناقشة هذه النظريات، لأن ذلك سيساعدنا على فهم النظريات المعاصرة التي لا تعدو أن تكون تحسينات أو إضافات إلى الأفكار الكلاسيكية، ولهذا فليس من المستغرب أن يرجع الفضل في الاهتمام بالنظرية الكلاسيكية إلى نظرية **كينز** التي تضمنت نقدا لاذعا للأفكار الكلاسيكية،حيث قام الاقتصاديون المعاصرون بكثير من الجهود لربط آراء الكلاسيك في كيان واحد لإعطاء تفسير منطقي للكيفية التي يتحدد بها مستوى الدخل الوطني والتوظيف طبقا للنظرية الكلاسيكية .

وبشكل عام ظهرت كلمة الكلاسيك بعد الأزمة الاقتصادية 1929 ويقصد بالكلاسيك كل الاقتصاديات التي برزت قبل هذا التاريخ، فأول من أطلق هذا الاسم هو **كينز**، حيث قسمت هذه المدرسة إلى مرحلتين :**المرحلة الكلاسيكية** :أبرز روادها آدم سميث، ريكاردو، جون ستو ارت ميل، **المرحلة النيوكلاسيكية**: وأبرز روادها ألفريد مارشال، بيجو، استخلص الكلاسيك مبادئهم من خلال الانتقادات التي وجهوها للتجاريين:

1.افتراضات النظرية الكلاسيكية :

- توفر شرط المنافسة التامة،) الكاملة (في أسواق السلع والخدمات النهائية وخدمات عناصر الإنتاج،ويترتب على ذلك عدم قدرة بائعي هذه السلع والخدمات في السيطرة على أسعارها، فالبائعون والمشترون متلقون للأسعار ولا يستطيعون التأثير عليها بل ان التفاعلات في السوق هي التي تحدد الأسعار والأجور عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب.
- مبدأ التوازن العام أو ما يعرف بقانون **ساي** فإن **العرض يخلق الطلب** المساوي له أي **التوازن الحتمي** بين الإنتاج والاستهلاك. معنى ذلك لا توجد طاقات عاطلة في المجتمع لأن الاقتصاد يكون دائما في حالة **استخدام تام** مهما كان مستوى السعر، وكذا عدم حدوث تقاطع بين العرض والطلب (أي لا يوجد عجز ا ولا فائضا).
- الاستخدام التام) التشغيل التام (وعدم و جود بطالة إجبارية وذلك لوجود درجة عالية من المرونة كعوامل الإنتاج.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أي سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية وينتج عنه عدم جدوى السياسة المالية.
- يعتمد التحليل الكلاسيكي على **التحليل الساكن** الذي يهمل عامل الزمن وبالتالي عدم حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث يؤمن الكلاسيك بالتنظيم العفوي.
- تعتبر النقود وسيط للتبادل ولا تؤثر في الأسعار) المعاملات (معنى ذلك أن النقود عند الكلاسيك حيادية.
- عند الكلاسيك يوجد اليقين ولا يوجد الشك.
- الرشادة الاقتصادية أي تحقيق أقصى ربح بأقل تكلفة.
- الفترة القصيرة.
- أعطى أهمية بالغة لعنصر العمل أي أن حجم الإنتاج يعتمد على عنصر العمل فقط في الفترة القصيرة.

2.مبادئ وافتراضات المدرسة الكلاسيكية:

تقوم م الكلاسيكية على جملة من المبادئ والافتراضات أهمها ما يلي:

- **الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة** : وتلخصها العبارة الشهيرة لآدم سميت " دعه يعمل دعه يمر " حيث يرفضون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وينحصر دورها في الدفاع والامن وبعض الانشطة الاقتصادية ذات طابع عمومي اجتماعي مثل: المدارس ، المستشفيات والطرق .....(وهو ما يسمى بمصطلح الدولة الحارسة).
- **قانون المنافذ** : للاقتصادي الفرنسي **(J-B-Say)** الذي ينص على أنّ العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث يرى **Say** أن المنتجات تتبادل مع المنتجات أي أن الإنتاج يخلق المنافذ للإنتاج، فنحن نشتري ما نريد بما ننتج وسوف لن نشتري شيئا ما لم ننتج شيئا .أما النقود فما هي إلاّ عربة لنقل القيم، ولذلك لا تطلب لذاتها و إنما لتحويلها إلى سلع وخدمات.
- **المرونة الكاملة للأسعار** : سواء أسعار السلع والخدمات أو الأجور أو سعر الفائدة ... ونعني بها تغيرها بكل حرية وفقا لقواعد العرض والطلب صعودا ونزولا وهذه المرونة تسمح بتصحيح الاختلالات وتحقيق التوازنات أي أن السعر هو الموجه للنشاط الاقتصادي.
- **حياد النقود** : والحياد النقدي الذي نقصده أن النقود ليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي الحقيقي (الانتاج ،التوظيف .....) فهي وسيط للتبادل فقط وتؤثر على المتغيرات الاسمية (الأسعار، الناتج الاسمي).
- **توافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة** : فمثلا المنتج الذي يريد تحقيق الربح (مصلحة خاصة) عليه أن ينتج بجودة عالية وبأسعار معقولة وبذلك تتحقق المصلحة العامة.

3.التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك:

يتحقق التوازن الاقتصادي عند الكلاسيك عندما يتحقق التوازن في الأسواق الرئيسية الثلاثة: سوق العمل وسوق السلع والخدمات وسوق النقود.

سنقوم أولا بدراسة سوق العمل الذي يتحدد فيه حجم الأجر الحقيقي التوازني والعمل التوازني ومنه حجم الإنتاج الموافق.

ثم نقوم بدراسة سوق الإنتاج الذي يتحدد فيه حجما الاستثمار والإدخار.ثم في خطوة ثالثة ندرس توازن سوق النقود الذيي تحدد فيه المستوى العام للأسعار الذي تباع به المنتوجات من السلع والخدمات وهذا حسب المعادلة الكمية للنقود.

1.3.العرض الكلي – وقانون (ساي) – و دالة الإنتاج :

على غرار أغلب التحاليل الاقتصادية، فإن النموذج الكلاسيكي يمكن شرحه أيضا باستعمال العرض والطلب، ويتمثل جانب العرض في **التوازن الحتمي** بين الإنتاج والاستهلاك حيث يقوم **قانون ساي**(Say) على فكرة أساسية وهي أن **العرض يخلق الطلب المساوي له**، وبالتالي لا يمكن أن توجد في المجتمع طاقات عاطلة لأن الاقتصاد يكون دائما في حالة **استخدام تام** مهما كان مستوى السعر وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد، ولهذا السبب يكون منحى العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي على شكل خط عمودي كما هو مبين في الشكل أدناه.

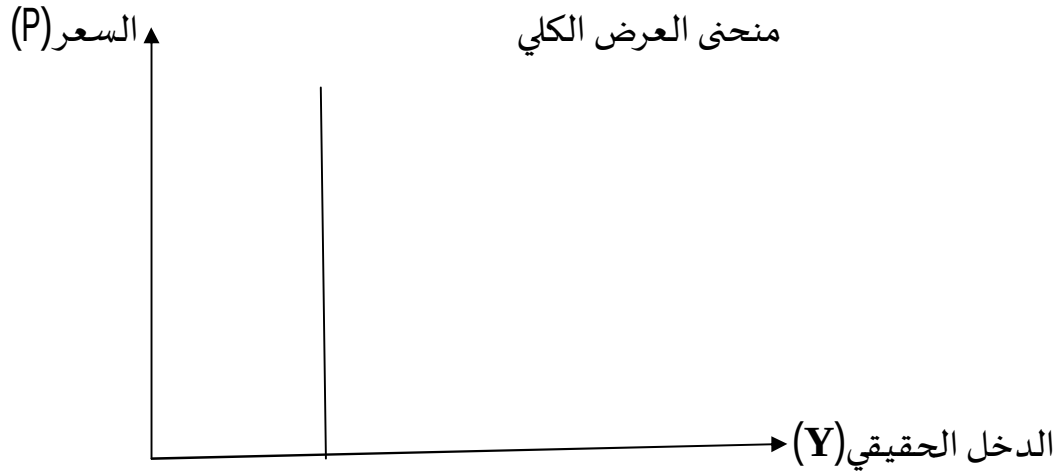

2.3.دالة الإنتاج:

إن نقطة إنطلاق النظرية الكلاسيكيةل لتوازن الاقتصادي الكلي في الفترة القصير ة تبدأ من دالة الإنتاج، و**دالة الإنتاج** تعرف :بأنها الدالة التي تمثل **العلاقة** بين **الكمية المنتجة** و**عوامل الإنتاج** المستخدمة في إنتاج هذه الكمية ويمكن كتابتها كما يلي:

$$\text{(الإنتاج)} = f\ \text{(عوامل الإنتاج)}$$

$$Y=f(N,K.....)$$

حيث :

- **Y** : تمثل الكمية المنتجة(الدخل)

N,K : تمثل عوامل الإنتاج : العمل (**N**) ورأس المال (**K**)

وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد **المتغير** بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى التي تحدد دالة الإنتاج تبقى **ثابتة**، فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط، وبالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي:

$$Y=f(N)$$

هذه الدالة تشير بأن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل فإنه

يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة ويتحدد حجم العمل كما هو معروف في سوق العمل

ويمكن تمثيل دالة الإنتاج كما يلي:

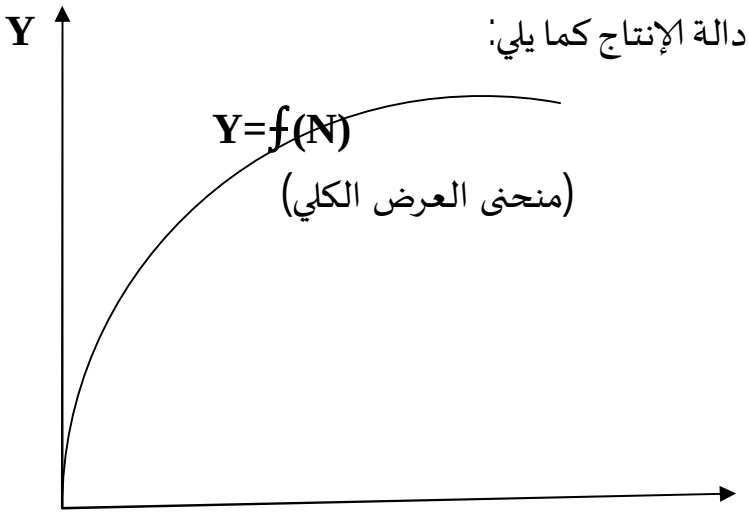

4.الطلب على العمل:

أي المؤسسات ستطلب يد عمالة جديدة $N_D = f(w/p)$ يتأثر الطلب على العمل بالأجر الحقيقي معناه كلما انخفضت الأجور إذا هناك **علاقة عكسية** بين الأجور الحقيقية وطلب العمل كما هو موضح في الشكل أدناه.

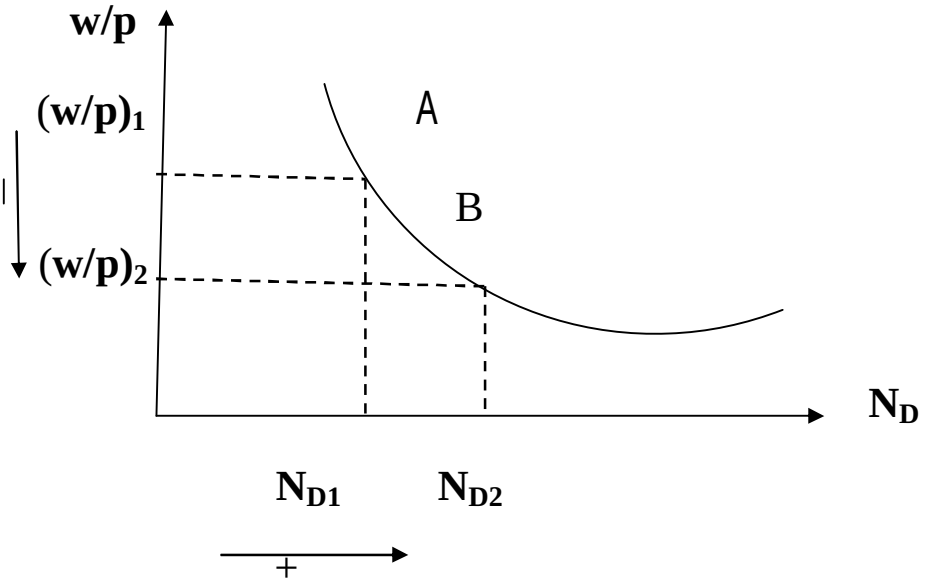

نلاحظ أن منحنى الطلب على اليد العاملة يشبه منحنى الطلب على أي سلعة وهو يعبر عن العلاقة أي معدل الأجر الحقيقي للعامل أو **(W/P)** وسعرها الحقيقي **(N_D)** العكسية بين الكمية المطلوبة من العمال لساعة العمل.

إن شرط تعظيم الربح لمؤسسة تنافسية هو عبارة عن ذلك الحجم من الإنتاج الذي تكون فيه التكلفة الحدية **MC** مساوي للإيراد الحدي **(MR)**

(التكلفة الحدية) MC = MR (الإيراد الحدي)

وبما أنه في المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي: **MC = (W/MP)**

حيث : (**w**): تمثل معدل الأجر النقدي (الاسمي) و (MP): تمثل الإنتاجية الحدية

وبما أن المنتجين في حالة المنافسة التامة لا يستطيعون التأثير على السعر وهذا يعني أن السعر ثابت ومساوي للإيراد الحدي**(MR)** إذن :

$$MR = P \quad \ldots\ldots\ldots \quad MR = P = MC$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots MR = P = MC = W/MP$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots P = W/MP$$

$$\ldots\ldots\ldots\ldots MP = W/P$$

و مما يلاحظ من العلاقات السابقة هو أنه كلما تبين شرط تعظيم الربح لمنتج ما، وإذا عمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل أي بالنسبة لجميع المنتجين، وبما أن:

$MP \cdot P = W$: تمثل قيمة الإنتاجية الحدية، $VMP = MP.P = W$

وتمثل العلاقة الأخيرة معادلة الطلب على العمل، ومنها نلاحظ أن المنتج يتوقف عن استخدام أو توظيف عدد أكثر من العمال **عندما تصبح قيمة الإنتاج الحدي مساوي للأجر** وبما أن السعر(P) ثابت (حالة المنافسة التامة) فإن شكل منحنى العلاقة الأخيرة يتحدد فقط بالإنتاجية الحدية (MP)وبالتالي فإن الطلب على العمل سيتوقف على مدى مساهمتهم في الإنتاج ولهذا يصبح منحنى الإنتاجية الحدية في المنطقة الاقتصادية للإنتاج أي في المنطقة رقم(2) ، هو **نفسه منحنى الطلب على العمل** إذ يمكن التعبير عن الطلب على العمال على شكل دالة باستبدال **(MP)** بـ **ND** وذلك كما يلي: $\mathbf{ND = ND}f\mathbf{(w/p)}$

وأخيرا يمكن القول بأن كلما **ارتفع** معدل الأجر الحقيقي كلما **انخفض** الطلب على العمل لأن المنتجين يوظفون العمال إذا كانت قيمة الناتج الحدي :سعر الإنتاج مضروبا في الإنتاجية الحدية للعمل، **تتجاوز** الأجر المدفوع لهم، ومن الواضح أن مضاعفة الأسعار والأجور في نفس الوقت سوف تترك قرار ات المنتجين الخاصة بالتوظيف ثابتة.

5.عرض العمل:

عارضي العمل هم العمال الذين يعرضون خدماتهم وجهودهم أي هناك علاقة **طردية** بين الأجور الحقيقية وعرض العمال لخدماتهم. وتكتب دالة عرض العمل كما يلي:

$$N_S = f(W/P)$$

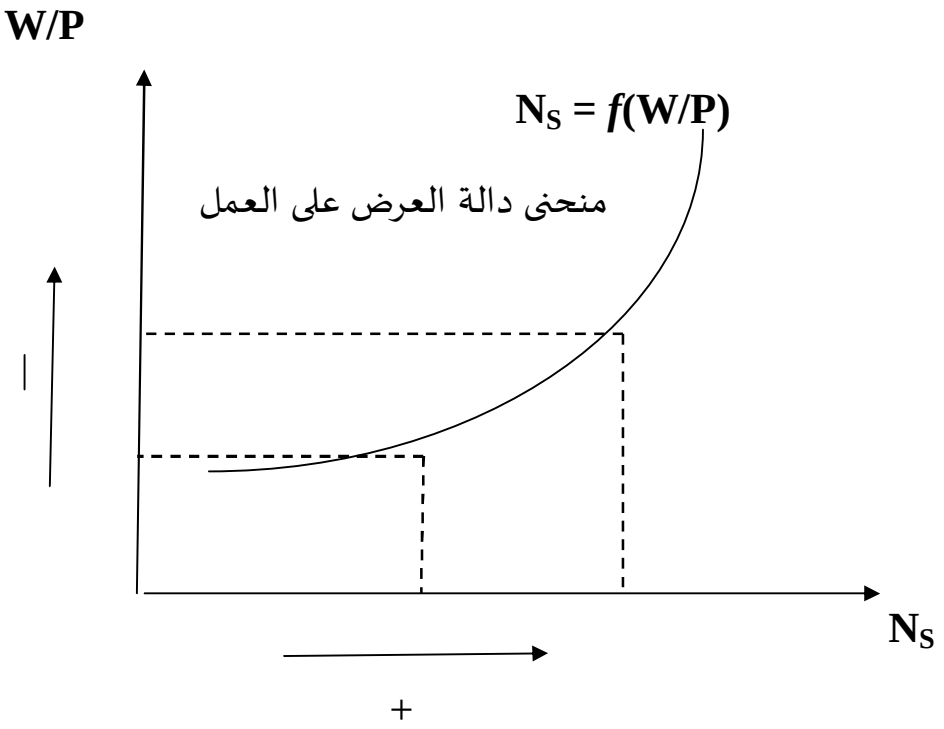

دالة عرض العمل هي دالة تابعة لمعدل الأجر الحقيقي

6.**توازن سوق العمل**: يتحقق التوازن في سوق العمل عند المساواة بين عرض العمل**(LS)** والطلب على العمر **(LD)**

والهدف من دراسة هذا التوازن هو:

- ✓ تحديد الحقيقي التوازني الأجر **W/P**
- ✓ تحديد مستوى العمل التوازني L^*

تحديد حجم الانتاج الموافق لحجم العمل التوازني **(y)** لأن الانتاج في الفترة القصيرة يعتمد على عنصر العمل فقط (عوامل الانتاج ثابتة) أي : $y = f(L)$

1.5.**عرض العملLS**

يمثله العمال حيث يقومون بعرض قوة عملهم على المؤسسات مقابل حصولهم على أجر حقيقي مقبول، حيث كلما ارتفع هذا الأخير كلما زاد عرضهم للعمل وتخليهم عن الراحة والعكس صحيح، وبالتالي عرض العمل هو دالة طردية بالنسبة للأجر الحقيقي أي:

$$LS = f\left(\frac{w}{p}\right) / \frac{sts}{s\frac{w}{p}} > 0$$

حيث:

LS = عرض العمل.

w = الأجر النقدي .

P = المستوى العام للأسعار.

$\frac{w}{p}$ = الأجر الحقيقي.

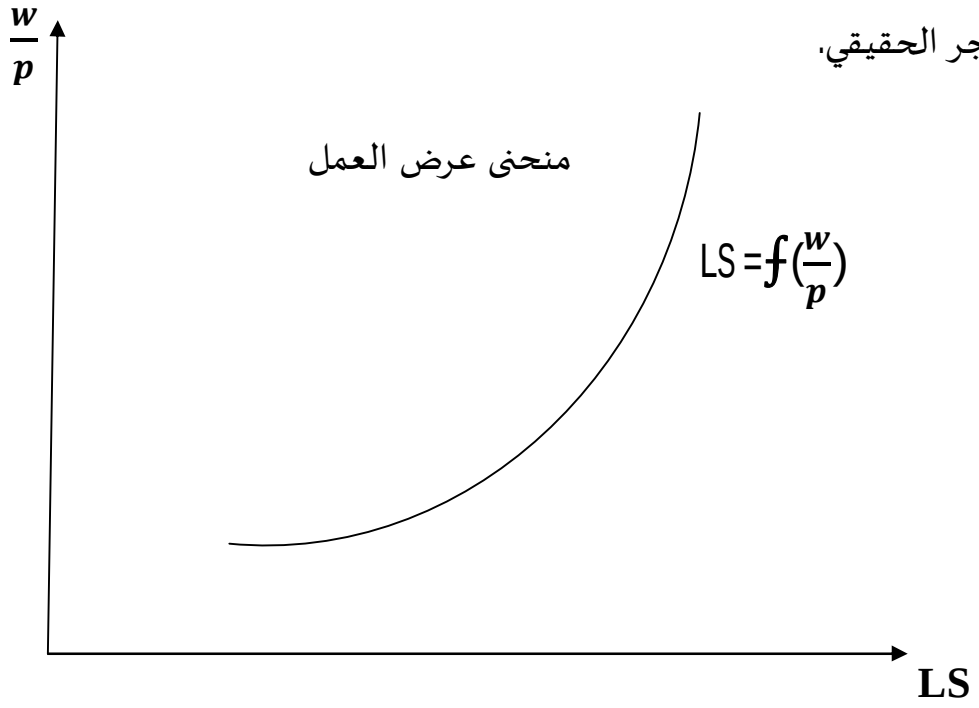

يعتقد الكلاسيك أن العمال قادرين على التمييز بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي، حيث يتمثل الأجر النقدي في مجموع المبالغ النقدية التي يحصل عليها هؤلاء العمال مقابل قيامهم بعمل معين .أما الأجر الحقيقي فيتمثل في القدرة الشرائية لذلك الأجر النقدي أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراءها بالأجر النقدي.

مثال : الأجر النقدي $\mathbf{w = 1000\ DA}$

المستوى العام للأسعار: $\mathbf{p = 5}$

الأجر الحقيقي هو : 200 وحدة $\frac{w}{p} = \frac{1000}{5}$

2.5.الطلب على العمل LD

وتمثله المؤسسات حيث تقوم هذه الأخيرة بطلب اليد العاملة لتوظيفها في العملية الانتاجية مقابل أجر حقيقي مدفوع، حيث كلما انخفض الأجر الحقيقي زاد الطلب على العمل والعكس صحيح، أي أن الطلب على العمل هو دالة عكسية للأجر الحقيقي أي:

$$LD = f\left(\frac{w}{p}\right) / \frac{sts}{s\frac{w}{p}} < 0$$

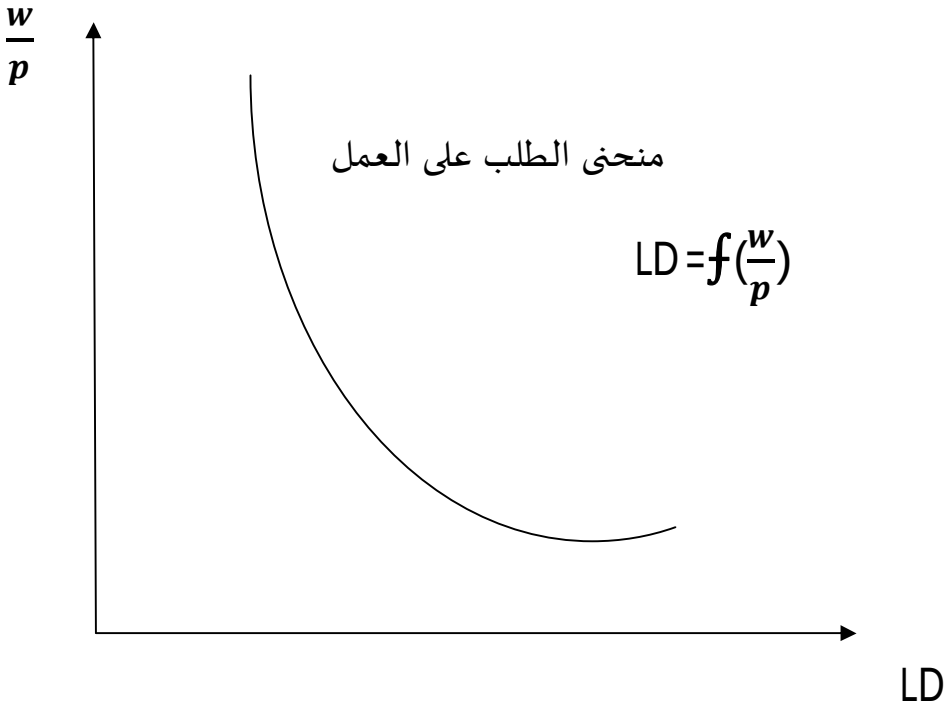

يتم استنتاج معادلة الطلب على العمل بطريقتين:

الطريقة الأولى : تستمر المؤسسة في طلب اليد العاملة إلى أن تصبح الانتاجية الحدية للعامل الإضافي المطلوب مساوية للأجر الحقيقي المدفوع.

الأجر الحقيقي = الانتاجية الحدية

$$\frac{sy}{sL} = \frac{w}{p}$$

$$= PmL = \frac{w}{p}$$

$$LD = f\left(\frac{w}{p}\right)$$

الطريقة الثانية :تتوقف المؤسسة عن طلب اليد العاملة عندما يصبح الربح أعظمي.

معادلة الربح هي : **التكاليف – الايرادات = الربح**

$$\pi = Py - wL$$

حيث:

الانتاج = y الربح = π

الأجر (النقدي) = w الأسعار = P

العمل = L .

$$\frac{s\pi}{sL} = 0 \iff \text{(الربح اعظمي)}$$

$LD = f\left(\frac{w}{p}\right)$ => ومنه نستنتج معادلة الطلب على العمل

7.توازن سوق العمل:

يتحقق هذه التوازن عندما : $L_S = L_D$

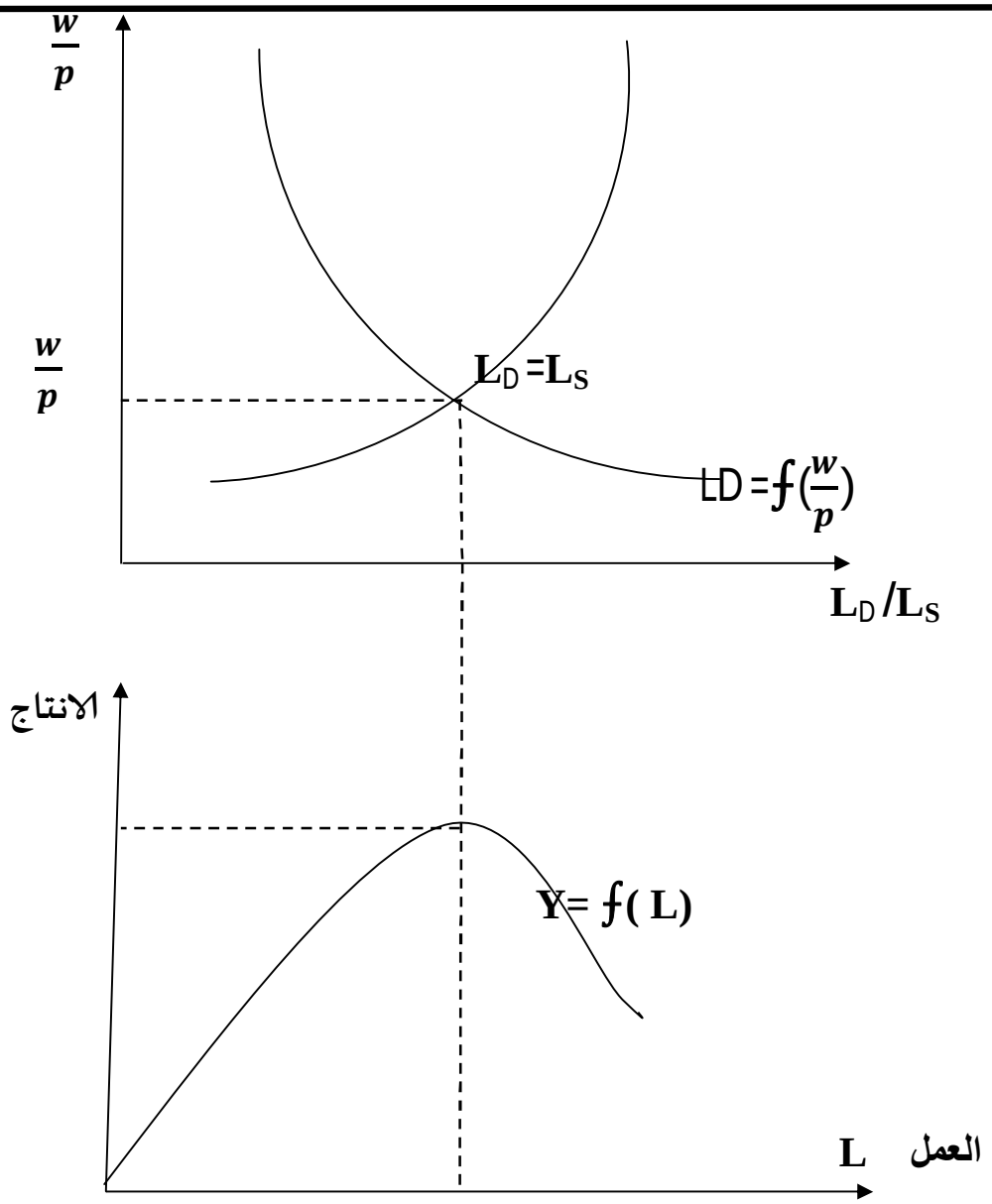
$\frac{w}{p}$
$\frac{w}{p}$
$L_D = L_S$
$LD = f(\frac{w}{p})$
L_D / L_S
الانتاج
$Y = f(L)$
L
العمل

ملاحظات هامة:

- ❖ التوازن في سوق العمل يحدد الأجر الحقيقي التوازني.
- ❖ الأجر الحقيقي التوازني يحدد حجم العمل التوازني.
- ❖ حجم العمل التوازني يحدد حجم الانتاج الموافق وهو يوافق مستوى التشغيل العام أي لا توجد بطالة إجبارية وإذا وجدت فهي بطالة إرادية.

مثال : ليكن لدينا اقتصادا كلاسيكيا يتميز بالخصائص التالية:

دالة الانتاج : $\mathbf{y = 100\ L - 0.01\ L^2}$

عرض العمل : $\mathbf{LS = 3000 + 50\ \frac{w}{p}}$

المطلوب:

1-ايجاد دالة الطلب على العمل بطريقتين.

2-ايجاد الأجر الحقيقي التوازني $\frac{w}{p}^*$

3-ايجاد حجم العمل التوازني L^*

4-ايجاد حجم الانتاج الموافق.

الحل:

1-ايجاد دالة على العمل:

الطريقة الأولى : تتوقف المؤسسة عن طلب اليد العاملة عندما تصبح الإنتاجية الحدية مساوية للأجر الحقيقي.

أي : الأجر الحقيقي = الإنتاجية الحدية

$$\frac{sy}{sL} = \frac{w}{p}$$

$$\mathbf{100 - 0.02\ L = \frac{w}{p}}$$

$$\mathbf{0.02\ L = 100 - \frac{w}{p}}$$

$$L_D = \frac{100}{0.02} - \frac{1}{0.02}\frac{w}{p}$$

وهي دالة الطلب على العمل $L_D = 5000 - 50(\frac{w}{p})$

الطريقة الثانية : تتوقف المؤسسة عن طلب اليد العاملة عندما يصبح الربح أعظميا.

معادلة الربح هي : $\pi = Py - wL$

$$\pi = P(100\,L - 0.01\,L^2) - wL$$

معادلة الربح : $\pi = 100\,P\,L - 0.01\,L^2\,P - wL$

$$\Rightarrow \frac{s\pi}{sL} = 100\,p - 0.01\,L^2\,P - W\,L = 0$$

$$\Rightarrow P(100 - 0.02L) = w$$

$$\frac{w}{p} = 100 - 0.02\,L$$

$$L_D = \frac{100}{0.02} - \frac{1}{0.02}\frac{w}{p}$$

هي معادلة الطلب على العمل $LD = 5000 - 50\,\frac{w}{p}$

2.ايجاد الأجر الحقيقي التوازني

عند التوازن في سوق العمل يكون **الطلب على العمل = عرض العمل.**

$$LS = LD$$

$$3000 - 50\frac{w}{p} = 5000 - 50\,\frac{w}{p}$$

$$2000 = 1000 - 100\frac{w}{p}$$

$$\frac{w}{p} = \frac{2000}{100}$$

$$\frac{w}{p} = 20$$

وهو الأجر الحقيقي التوازني

3-ايجاد العمل التوازني L^*:

بتعويض قيمة الأجر الحقيقي التوازني في دالة عرض العمل أو الطلب على العمل نجد حجم العمل عند التوازن وهو يوافق مستوى التشغيل التام.

$$L_S = 3000 - 50\frac{w}{p}$$

$$LD = 3000 - 50(20)$$

وهو حجم العمل التوازني $L^* = 4000$

4-ايجاد حجم الانتاج الموافق:

بتعويض حجم العمل التوازني في دالة الانتاج نجد:

$$y=100\ L - 0.01\ L^2$$
$$y=100(4000)\ -0.01(4000)2$$
$$=400\ 000 - 16\ 0\ 000$$
$$y=240\ 000$$

9.توازن سوق السلع والخدمات:

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عند المساواة بين العرض الكلي والطالب الكلي.

حيث يتكون العرض الكلي من : سلع وخدمات استهلاكية وأخرى انتاجية، وقيمة هذا الناتج من هذه السلع المختلفة تتمثل في الدخل الوطني وهذا الأخير يقسم إلى : استهلاك وادخار.

بينما يتكون الطلب الكلي من الطلب على الاستهلاك إضافة إلى الطلب على الاستثمار فيكون لدينا ما يلي:

الطلب الكلي = العرض الكلي

(الطلب على السلع والخدمات الانتاجية) = (سلع وخدمات استهلاكية)

+الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية + سلع وخدمات انتاجية

الطلب على الاستثمار + الطلب على الاستهلاك = قيمة هذا الإنتاج تمثل دخلا يقسم بين الاستهلاك والادخار

الاستثمار(I) +الاستهلاك(C) = الاستهلاك(C) + الإدخار(S)

أي:

S=I

نلاحظ من هذا المخطط أنه لكي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات يجب أن تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي يجب أن يتحول الادخار إلى استثمار انطلاقا من قانون المنافذ الذي ينص بأن العرض يخلق الطلب المساوي له.

إن الذي يضمن تحويل المدخرات إلى استثمارات حسب الكلاسيك هو سعر الفائدة الحقيقي.

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم.

1.9.دالة الادخار:

يرتبط الادخار بعلاقة طردية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث كما ارتفع هذا الأخير كلما زادت رغبة الأفراد في الادخار والعكس صحيح أي:

$$S = f(i) \quad / \quad \frac{Ss}{si} > 0$$

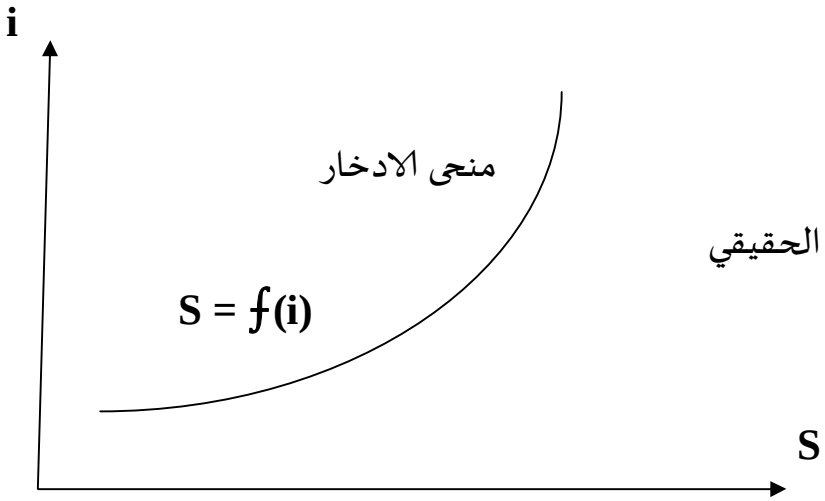

حيث :

S = يمثل الادخار

i = يمثل سعر الفائدة الحقيقي

2.9.دالة الاستثمار:

يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي حيث كلما انخفض هذا الأخير كلما زاد إقبال رجال الأعمال على الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية والعكس صحيح.

أي:

$$I = f(i) \quad / \quad \frac{Ss}{si} \qquad <0$$

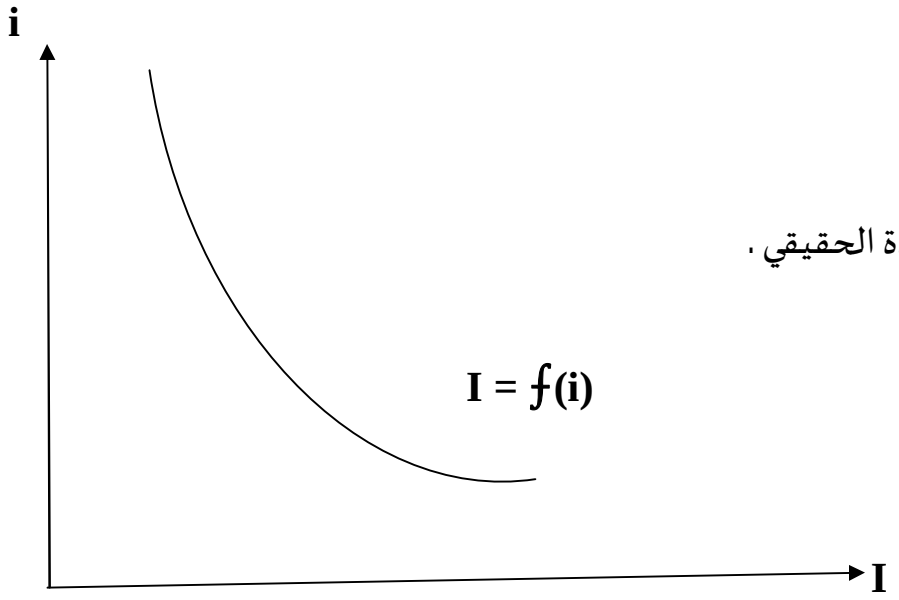

حيث:

I: يمثل الاستثمار .

i: يمثل سعر الفائدة الحقيقي .

3.9.التوازن:

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما تتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار أي:

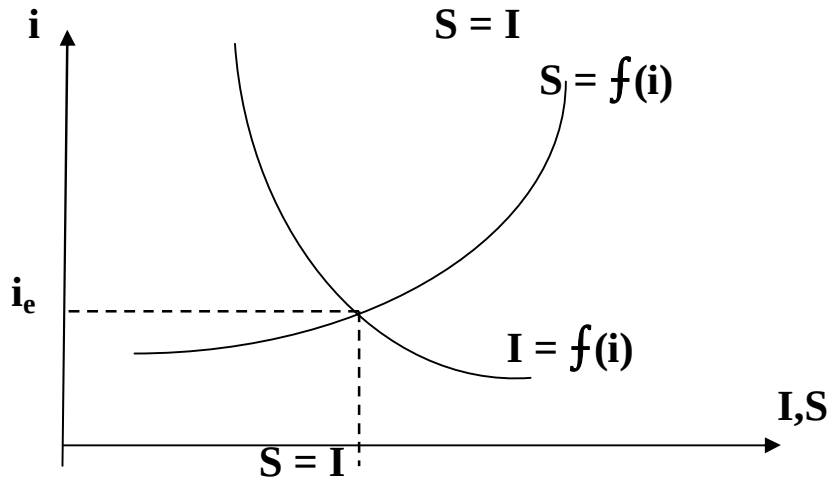

إن الذي يضمن المساواة بين الادخار والاستثمار هو سعر الفائدة الحقيقي وهذا المعدل الذي يضمن ذلك هو معدل وحيد.

10.توازن سوق النقود:

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتحقق المساواة بين عرض النقود والطلب على النقود أي عندما تكون الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد مساوية للكمية المطلوبة منهم .والهدف الأساسي من دراسة هذا التوازن عند الكلاسيك هو تحديد المستوى العام للأسعار**(P)** الذي تباع به المنتجات في سوق السلع والخدمات .

1.10.عرض النقود:

يعتبر عرض النقود عند المدرسة الكلاسيكية متغيرا مستقلا تحدده السلطة النقدية (البنك المركزي)

$$M_S = M_0$$

حيث :

M_S **:** عرض النقود

M_0 **:** عدد معين ويمثل بيانيا كما يلي :

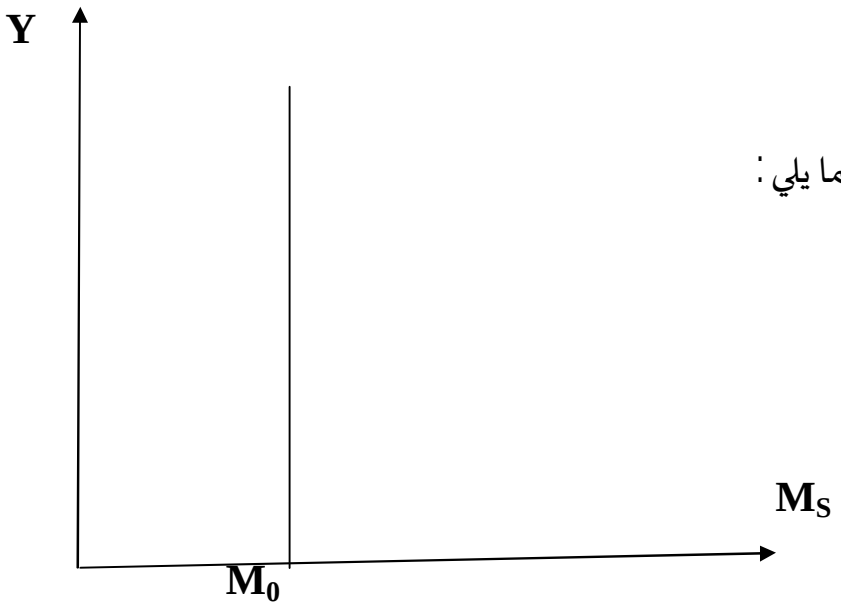

نلاحظ أن منحنى عرض النقود هو منحنى عمودي دلالة على أن عرض النقود متغير مستقل، فمهما تغير حجم الإنتاج لا يتغير هذا المنحنى.

2.10.الطلب على النقود:

لدراسة الطلب على النقود نقوم بدراسة أولا المعادلة الكمية للنقود التي صاغها الاقتصادي الأمريكي IRVING FISHER

مع بداية القرن 20 كما يلي : **MV=PY**

حيث:

M = تمثل الكتلة النقدية خلال فترة زمنية معينة .

V = تمثل سرعة دوران النقود أو عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى .

P = المستوى العام للأسعار .

Y = حجم الانتاج من السلع والخدمات .

افتراضات المعادلة:

- ✓ سرعة دوران النقود **V** ثابتة في الفترة القصيرة لأنها تتعلق بعادات وتقاليد الأفراد في استعمال النقود.
- ✓ حجم الانتاج **Y** ثابت في الفترة القصيرة لأنه يوافق مستوى التشغيل التام .

نتيجة:

هناك علاقة طردية بين كمية النقود **M** والمستوى العام للأسعار**p** والعكس صحيح أي أن جوهر هذه النظرية هو أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة.

ثم عدلت المعادلة من طرف بعض الاقتصاديين في جامعة كمبريدج البريطانية كما يلي:

$$M = \frac{1}{v} \quad PY$$

$$M = k\,PY$$

حيث:

$K=\frac{1}{v}$ عبارة عن نسبة من الدخل النقدي(**PY**) يتم الاحتفاظ بها في صورة سائلة لإجراء مختلف المعاملات .

إن المعادلة : $M_d = kPY$

تسمى معادلة الطلب على النقود حيث هناك علاقة طردية بين الطلب على النقودM_d والدخل النقدي **PY** حيث كلما ارتفع هذا الأخير زاد الطلب على النقود والعكس صحيح كما يلي:

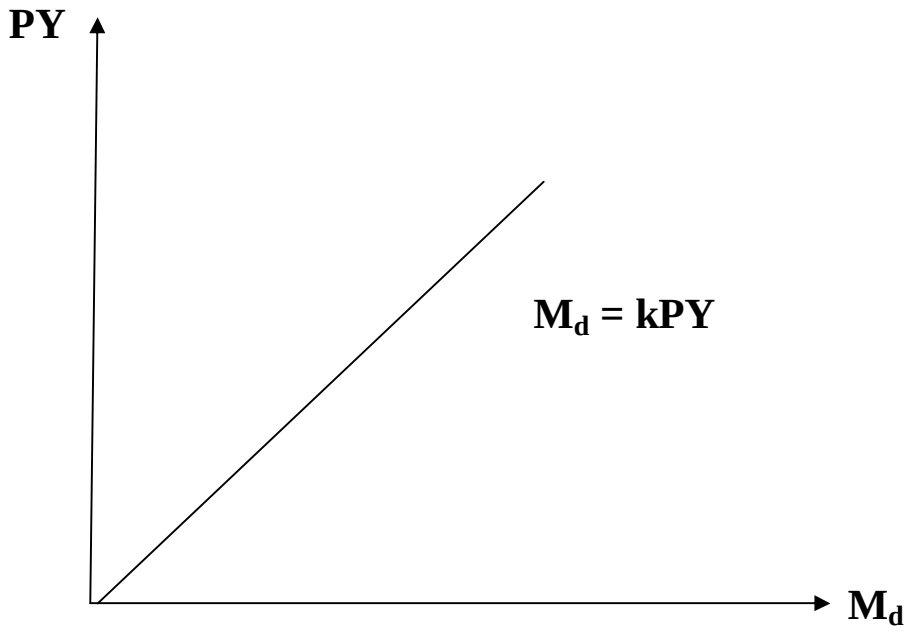

3.10.التوازن:

يتحقق التوازن في سوق النقود كما سبق وأن أشرنا عندما تتحقق المساواة بين الطلب على النقود M_dوعرض النقود **Ms**

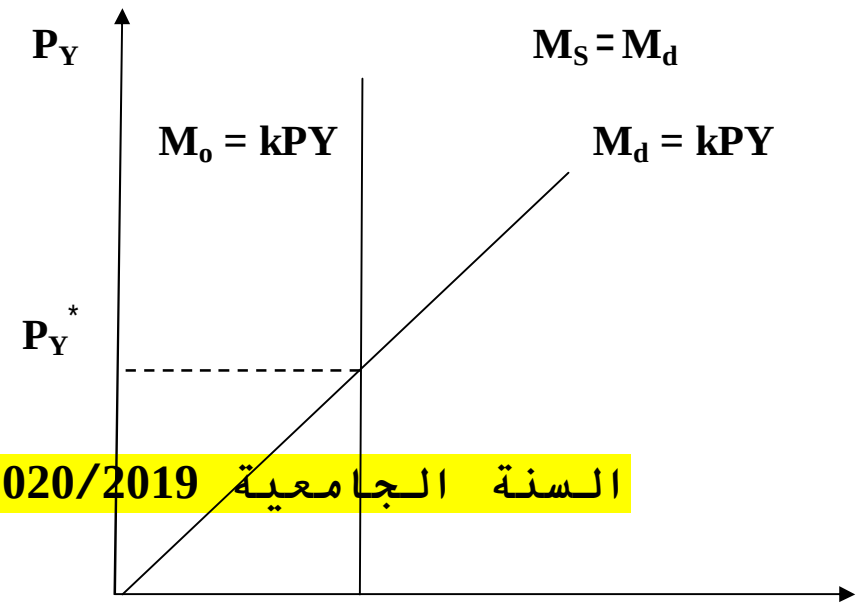

$$M_S = M_d$$

من خلال توازن سوق النقود يمكن تحديد المستوى العام للأسعار P لأن كلا من K، M ، قيم معلومة و من خلال تحديد المستوى العام للأسعار P يمكن تحديد قيمة الإنتاج أي الناتج الاسمي .

كما يمكن تحديد الأجر النقدي (W)في سوق العمل.

التمرين الأول: تعطى دالة الإنتاج الكلي في الإقتصاد الوطني بالعلاقة التالية : $Y_S=5\sqrt{L}$

1 .من الناحية النظرية، بين أن الطلب على العمل دالة متناقصة في الأجر الحقيقي.

2 .إستنتج دالة الطلب على العمل في هذا الإقتصاد.

3 .ما هو مستوى التشغيل عند أجر حقيقي مساوي لـ : $\frac{w}{p} = \frac{1}{4}$ ،ما هي الإنتاجية الحدية للعمل في هذه الحالة؟

4 .حدد دالة دالة عرض السلع والخدمات؟ ما هو تعليقك على ذلك؟.

التمرين الثاني: في إقتصاد يحتوي على 1000 مؤسسة، في ظل سوق عمل يتميز بالخصائص التالية :

1 .حدد دالتي العرض الوظيفي والطلب الوظيفي، مع التبرير؟

2 .إشرح كيف يحدث التوازن على مستوى سوق العمل مع التمثيل البياني؟

3 .ما هو مستوى الأجر الحقيقي عند التوازن؟

4. إذا كان مستوى السعر هو2=P ، ما هو مستوى الأجر النقدي؟

5 .ما هي قيمة الإنتاج عند التوازن؟

6 .إذا كان الحد الأدنى للأجر المقنن هو6=W ،فما هو عدد العمال الموظفين وغير الموظفين؟

، وضّح ذلك بيانيا.

التمرين الثالث: نفترض أن دالة الإنتاج الكلية هي كما يلي : $\mathbf{Y_S = - 0{,}01L^2 + 100L}$ ، وأن دالة عرض العمل هي :

$$\mathbf{Ls=3000+50}\left(\frac{w}{p}\right)$$

1 .أوجد دالة الإنتاجية الحدية للعمل .ما هي المعايير التي تحدد سياسة التوظيف في المؤسسات؟

2 .إستنتج دالة الطلب على العمل، ثم علّق عليها.

3 .أي حجم للتوظيف يحقق أعظم مستوى من الإنتاج الحقيقي؟ أوجد هذا المستوى من الإنتاج الحقيقي.

4 .أوجد:

*معدل الأجر الحقيقي التوازني.

*حجم اليد العاملة الموظفة (مستوى التوظيف التام)

*مستوى الإنتاج الحقيقي بالتوظيف التام ،وقيمته إذا كان السعر هو 10 في هذه السنة (سنة الأساس).

*نفترض أن كل ما يتم إنتاجه يتم إستهلاكه محليا، إذا كان معدل التضخم في السنة المقبلة5% .

*ما هو الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك في السنة الموالية.

5 .بين توازن سوق الشغل وكذا طريقة تحديد حجم الإنتاج الحقيقي بالتوظيف التام بيانيا.

6 .لو كان معدل الأجر الاسمي هوW=200 فأوجد :

*مستوى الأسعار في حالة التوازن السابقة .

*قيمة الإنتاج في التوظيف التام.

التمرين الرابع: إذا كن إقتصاد إفتراضي فيه 4000 مؤسسة تنافسية تنتج وفق التقنية Y ولدينا $Y = 10\,L^{1/2}$ ، $Ls=100000\left(\frac{w}{p}\right)$:

1.أرسم وعلق على البيان المعرّف بالعلاقة:

2.ما هو مستوى الأجر الحقيقي الذي من أجله يكون معدل البطالة معدوما؟

3.إستنتج حجم التشغيل وحجم الإنتاج عند مستوى البطالة معدوما.

4.من الناحية العملية وحسب الإفتراضات الكلاسيكية، هل معدل البطالة يكون معدوما؟ وضّح

ذلك.

5.ماذا يحدث لو أن الحكومة حددت المعدل الأدنى للأجر بـ : $\frac{w}{p}$ =1,1 ؟.

التمرين الخامس: اقتصاد ما لديه المعطيات التالية: $Y_S=40L^{1/2}$ ، $M_0=40$ ، V=4 ، $\left(\frac{w}{p}\right)$، $L_S=\frac{1}{25}$

المطلوب :

1 .معدل الأجر الحقيقي التوازني.

2 .مستوى التوظيف التام.

3 .حجم الإنتاج بالتوظيف التام.

4 .المستوى العام للأسعار في التوازن.

5 .معدل الأجر الاسمي التوازني.

6. الإنتاج الاسمي إذا أصبحت الكتلة النقدية المعروضة . M_0 =80 .ما هو تأثير ذلك على مستوى الأسعار؟

- ما هي المقاييس التي تتأثر نتيجة لذلك؟.

الفصل الرابع

التحليل الكلي الكينزي في مع وجود قطاعين

تمهيد :

بنيت أفكار **جون مينارد كينز** على أنقاض الفكر الكلاسيكي، و من خلال الانتقادات التي وجهها **كينز** للكلاسيك بعد أزمة 1929 و التي تمثلت في انهيار الاقتصاد الكلاسيكي من خلال البطالة و الكساد و غيرها من الأزمات التي سادت هذا الاقتصاد ، و هو ما جعل **كينز** يصدر كتاب **النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقد سنة** 1933 ، و في هذا الكتاب أعتقد **كينز** أن أفكار الكلاسيك يمكن أن تتحقق في ظل حالة **خاصة** و ليس حالة **عامة**، و يعتبر **جون مينارد كينز** خريج المدرسة الكلاسيكية على يد الاقتصادي **ألفريد مارشال**.

و من الانتقادات التي وجهها **كينز** للكلاسيك و هي في نفس الوقت تعتبر **فرضيات للاقتصاد الكينزي**.

1.الإفترضات التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي الكينزي :

يقوم الاقتصاد الكينزي على مجموعة من الفرضيات التي تشكل أساس النظرية الكينزية في التوازن الكلي،ومن أهم هذه الفرضيات:

- انتقد **كينز** فكرة **قانون ساي** الذي ينص أن **العرض يخلق الطلب**، و هو ما نتج عنه الكساد في الأزمة،**فكينز** يعتقد أن **الطلب يخلق العرض** أي عندما يكون هناك استهلاك و بالتالي يكون هناك طلب فحتما سيكون هناك عرض و هو ما يجنب الكساد، و هو ما جعله يدعو لتحقيق الطلب الفعال (**الطلب الفعال= الطلب الكلي**).
- انتقد **كينز** فكرة **التشغيل التام** و التي أثبتت عدم صلاحيتها من خلال أزمة 1929 ، التي نتج عنها بطالة كبيرة و عليه يمكن للاقتصاد أن يتوازن من **عدة مستويات** بما في ذلك مستوى الاستخدام التام.
- انتقد **كينز** فرضية أن التوازن يتحقق من خلال الأسواق ، **فكينز** يرى أن التوازن يتحقق من خلال تدخل

الدولة (**دعه يعمل دعه يمر**) أي ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية و النقدية (الضرائب ، إنفاق حكومي ، إعانات ...).

- **كينز** لا ينفي دور الأسواق بل يريد الجمع بين دور السوق و دور الدولة حيث يعتبر أن **الطلب الفعال هو مجموع الإنفاقات**، و منه التأكيد على العلاقة الموجودة بين كل من مستوى الدخل و الإنتاج و مستوى العمالة من جهة وبين الطلب الكلي في السوق من جهة أخرى.
- انتقد **كينز** فكرة أن التوازن الكلي يتحقق من خلال التوازن الجزئي بينما **كينز** يرى أن التوازن الكلي يحدث بتحقيق بعض النظريات الاقتصادية.
- انتقد **كينز** فكرة أن للنقود دور حيادي) وسيط للتبادل (أما **كينز** فيعتقد أن النقود تلعب دورا حيويا في تسيير الاقتصاد) مخزن للقيمة (لأنه من غير الممكن فصل الاقتصاد العيني) الحقيقي (عن الاقتصاد النقدي و اعتبارهما وجهان لعملة واحدة و عليه تطلب النقود لأغراض **التبادل و المضاربة و الاحتياط** بسبب سيادة حالة اللايقين بالنسبة للمستقبل.
- عدم وجود مرونة تامة في أسعار عوامل الإنتاج و أكد **كينز** على وجود عراقيل يمكن أن تقف في وجه التغيرات المحتملة لأسعار عوامل الإنتاج خاصة منها الأجور لأنها تعتبر من أهم المحددات الأساسية لعوامل الإنتاج.
- عدم حتمية التوازن في الاقتصاد بل يجب على الحكومات أن تلعب دورا في القضاء على الأزمات ، و بالتالي رأي **كينز** أن التدخل لن يكو ن دائما بل هو مجرد يد للمساعدة باعتباره علاجا لا مفر منه و ليس حلا.
- يلعب سعر الفائدة دورا مهما في تحديد مستويات الإنتاج و الاستخدام و ذلك من خلال تأثيره على الطلب الاستثماري الذي يؤ دي بدوره إلى التأثير على مستوى الإنتاج .

1.الاستهلاك والادخار.

1.1. الاستهلاك:

1.1.1.تعريف الاستهلاك :

الاستهلاك حسب كينز هو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية .ويقسم الاستهلاك إلى استهلاك سلعي (شيء مادي منظور) واستهلاك خدمي (منفعة غير ملموسة أو غير منظورة).

يعتبر الاستهلاك ذا أهمية اقتصادية بالغة، وهذا من حيث اعتباره أحد مكونات الطلب الكلي في المجتمع (الطلب الكلي =الطلب على الاستهلاك + الطلب على الاستثمار)، فزيادة الاستهلاك تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا يؤدي إلى زيادة المبيعات وبالتالي تزيد أرباح المنتجين وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة التشغيل (انخفاض البطالة)، وهذا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة.

2.1.1.محددات الاستهلاك :

ونقصد بها تلك العوامل التي تؤثر على الاستهلاك بالزيادة أو النقصان، ويمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

✓ **المحددات الاقتصادية** :وهي العوامل الموضوعية التي تؤثر على الانفاق الاستهلاكي ونذكر منها:

- **الدخل** :وهو أهم العوامل، حيث توجد علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل، فكلما زاد هذا الأخير يزيد معه الاستهلاك ولكن نسبة الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل.
- **الأسعار** :إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القد رة الشرائية للأفراد وبالتالي يقل الاستهلاك والعكس في حالة انخفاض الأسعار.
- **التسهيلات الائتمانية** :مثل القروض الاستهلاكية وانتشار البيع بالتقسيط ... ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

- **الحالة الاقتصادية** :فعندما يمر الاقتصاد بمرحلة الانتعاش يزيد الإنتاج والتوظيف ومن تم تزيد المداخيل ويرتفع الاستهلاك ويحدث العكس في حالة الركود الاقتصادي (الانكماش).

✓ **المحددات الذاتية** :وتتمثل في العوامل الشخصية ومنها:

- دافع الحيطة والحذر للمستقبل و الخوف من الأخطار المحتملة مثل الحرص يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك الحالي.
- التقليل من الاستهلاك) الادخار (رغبة في تحسين مستوى الحياة مستقبلا.
- الدخل والتقتير يؤدي إلى تقليل الاستهلاك بينما الكرم والسخاء يؤدي إلى زيادة الاستهلاك.
- الانفاق بسبب الضغط الاجتماعي، كالاستهلاك التفاخري وتقليل ومحاكاة الآخرين والانفاق حفاظا على المركزالاجتماعي (طبقة الأغنياء).
- توقعات الأفراد اتجاه تغير الأسعار، فإذا كانوا يتوقعون ارتفاعها مستقبلا فإن الانفاق الحالي يزيد والعكس صحيح.

3.1.1.دالة الاستهلاك:

يعتبر كينز أول من اهتم بدراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل وصياغتها في شكل دالة تعبر عن العلاقة الطردية بينهما وذلك كما يلي:

$$C = a+b\ Y_d$$

حيث:

C :حجم الاستهلاك لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة (سنة غالبا).

a : يمثل الاستهلاك المستقل عن الدخل، أي حجم المبلغ الذي يجب أن ينفق حتى ولو كان الدخل معدوما، ويحصل الأفراد على هذا المبلغ عن طريق الاقتراض أو من المدخرات السابقة.

b: يمثل الميل الحدي للاستهلاك حيث : $0< b < 1$

Y_d :يمثل الدخل المتاح (وفي هذا النموذج البسيط لاقتصاد به قطاعين، لا يوجد القطاع الحكومي، وبالتالي لا توجد ضرائب ومنه فإن الدخل الوطني هو نفسه الدخل المتاح).

مثال :لتكن لدينا دالة الاستهلاك لإحدى المجتمعات كما يلي:

$$C=100 + 0.7\ Y_d$$

إذا كان الدخل المتاح لهذا المجتمع هو 1000 مليون و.ن، فما هو حجم الاستهلاك الموافق ؟.

الحل:

وهذا يعني أن هذا المجتمع يستهلك 800 مليون و.ن ويدخر 200 مليون و.ن.

التميل البياني لدالة الاستهلاك:

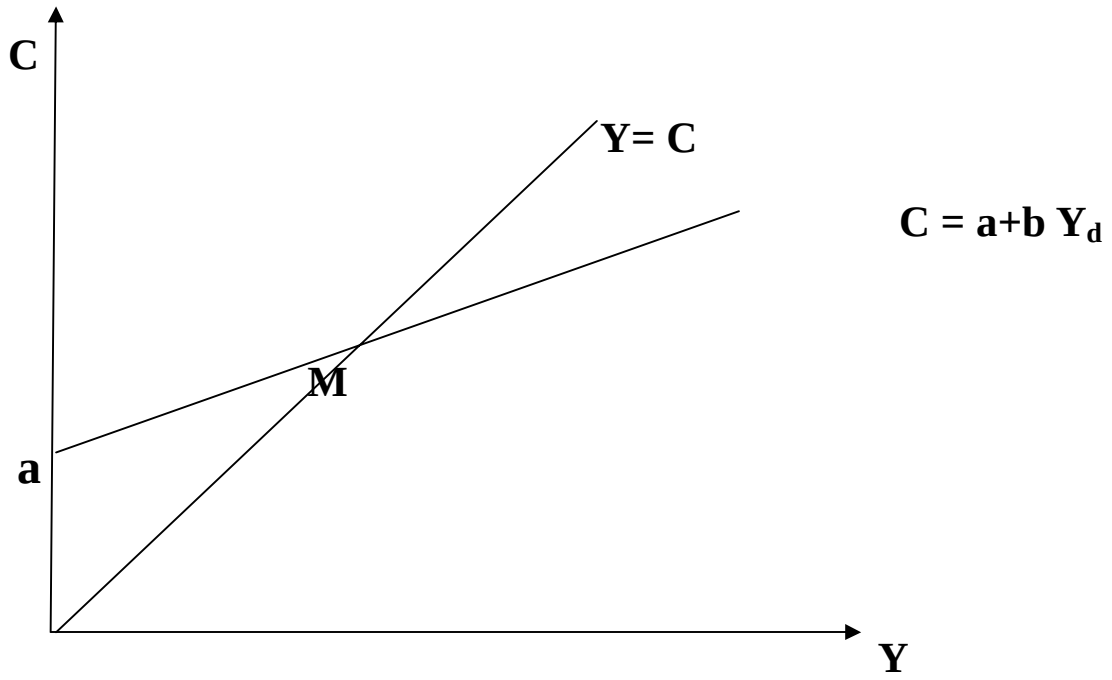

يتضح من الشكل أعلاه أن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل.

عند النقطة **M** يتساوى الاستهلاك مع الدخل، أي أن كل الدخل يوجه للاستهلاك.

قبل النقطة **M** نلاحظ أن الاستهلاك أكبر من الدخل، وبالتالي فالأفراد إما أنهم يستدينون أو يعتمدون على مدخراتهم السابقة، والفرق بين حجم الدخل وحجم الاستهلاك يمثل الادخار السالب.

بعد النقطة **M** نلاحظ أن الدخل أكبر من الاستهلاك والفرق بينهما يمثل الادخار الموجب .

4.1.1.الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك:

الميل المتوسط للاستهلاك **(APC)** هو نسبة ما يمثل الاستهلاك بالنسبة للدخل أي :

$$\textbf{(APC)}=\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}}=\frac{C}{Y}$$

والميل المتوسط للاستهلاك يتناقص كلما زاد الدخل.

من المثال السابق :

$$\textbf{(APC)}=\frac{800}{1000}=\frac{C}{Y}=\mathbf{0.8}$$

أي أن هذا المجتمع يستهلك 80 % من الدخل ويدخر الباقي.

الميل الحدي للاستهلاك **(MPC)** هو مقدار الزيادة في الاستهلاك بسبب زيادة الدخل بوحدة واحدة، أو هو تلك النسبة من الزيادة في الدخل التي تخصص لزيادة الاستهلاك

$$\textbf{(MPC)}=\frac{\Delta C}{\Delta Y}=\frac{\delta C}{\delta Y}=b$$

الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء كبير جدا(قريب من الواحد) (وهذا عكس الأغنياء (حوالي0.6)

من المثال السابق، لدينا : $\mathbf{C=100+0.7\ Y}$

$$\textbf{(MPC)}=\frac{\Delta C}{\Delta Y}=\frac{\delta C}{\delta Y}=\mathbf{0.7}$$

معناه ان كل وحدة نقدية زيادة في الدخل ينفق منها 70 % ويدخر الباقي.

ومنه فإن : $APC = \frac{a}{Y} + MPC$

2.الادخار:

1.2.تعريف الادخار:

الادخار حسب كينز هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك، حيث يتم الاحتفاظ به في المؤسسات المتخصصة) مثل البنوك (ويستعمل في تمويل الاستثمارات.

2.2.دالة الادخار :

وهي تمثل العلاقة بين الادخار كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل ونحصل عليها كما يلي:

بما أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك فإن:

$$S=Y-C=y-(a+By)=-a+(1-b)Y$$

حيث:

S :يمثل حجم الادخار تمع ما خلال فترة زمنية معينة .

a - : تمثل قيمة المسحوبات من مدخرات سابقة لتغطية الاستهلاك عندما يكون الدخل معدوما .

(1 – b) : يمثل الميل الحدي للادخار حيث: $0<(1-b)<1$

Y : يمثل الدخل المتاح (وهو نفسه الدخل الوطني في هذا النموذج البسيط) .

من المثال السابق، لدينا : $C=100+0.7\ Y_d$

$$S=-a+(1-b)Y$$
$$S=-100+(1-0.7)Y$$
$$S=-100+0.3\ Y$$

وهي دالة الادخار.

التمثيل البياني:

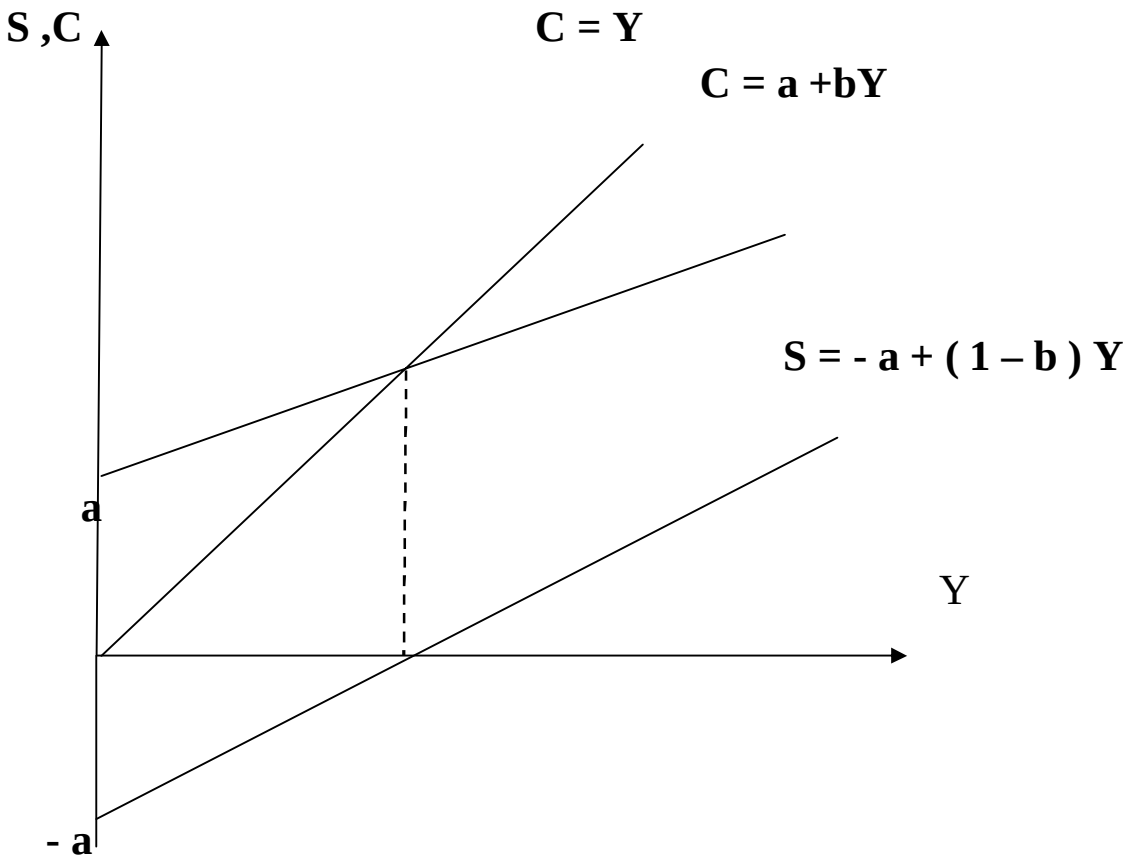

3.2.الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار:

✓ **الميل المتوسط للادخار APS** هو مقدار أو نسبة ما يمثله الادخار بالنسبة للدخل

$$APS = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{S}{Y}$$

من المثال السابق:

$$APS = \frac{200}{1000} = \frac{S}{Y} = 0.2$$

أي أن الادخار يمثل 20 % من الدخل.

✓ **الميل الحدي للادخار MPS :** هو مقدار الزيادة في الادخار بسبب زيادة الدخل بوحدة واحدة

$$MPS = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\delta S}{\delta Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - b$$

من المثال السابق:

$$MPS = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\delta S}{\delta Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1 - 0.7 = 0.3$$

هذا يعني أن كل وحدة نقدية إضافية في الدخل يوجه منها 30 % إلى الادخار.

ملاحظة

- الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار يساوي الواحد.

$$Y=C+S \iff \frac{Y}{Y} = \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} \iff 1 = APC + APS$$

- الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار يساوي الواحد .

$$Y=C+S \iff \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} \iff 1 = MPC + MPS$$

3.الاستثمار:

1.3.تعريف الاستثمار :

يعرف الاستثمار بالمفهوم العام على انه عبارة عن تشغيل أموال في الفترة الحالية للحصول على ثمرة هذا التشغيل في المستقبل، أي الحصول على عوائد أكبر من المبلغ المضحى به مع تحمل المخاطرة في ذلك.

أما الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي فهو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الانتاجية.

2.3.أنواع الاستثمار :

يمكن أن نقسم الاستثمار بالمفهوم العام إلى عدة أنواع:

1.2.3.الاستثمار الحقيقي :

وهو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية والأصول الإنتاجية مثل :الآلات، المصانع، المباني... الخ، وينقسم بدوره إلى:

- ❖ تكوين رأس المال الثابت مثل الآلات.
- ❖ الإضافة إلى المخزون من السلع نصف المصنعة، الوقود، المواد الخام، والهدف منه هو ضمان استمرار الإنتاج.
- ❖ تشييد المباني سواء لاستعمالها في خدمة السكن أو استعمالها في قطاعات تجارية وخدمية أخرى.
- ❖ **الاستثمار المالي** :وهو الإنفاق على شراء الأوراق المالية) أسهم وسندات (دف الحصول على عوائد من ورائها.
- ❖ **الاستثمار الاحلالي**:وهو استثمار حقيقي يتمثل في الإنفاق على السلع الرأسمالية لإحلالها محل السلع الرأسمالية المستهلكة في

العملية الإنتاجية والهدف منه هو المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة.

2.2.3.الاستثمار الصافي :

والاستثمار الزائد على الإحلال والهدف منه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وهو الذي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

3.3.محددات الاستثمار :وهي العوامل التي يتوقف عليها قرار الاستثمار ونذكر منها ما يلي:

- ❖ الدخل، حيث توجد علاقة طردية بينهما .(كلما زاد الدخل زاد الاستثمار).
- ❖ سعر الفائدة حيث توجد علاقة عكسية بينهما، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض لتمويل الاستثمارات والعكس صحيح.

❖ مردود الاستثمار أو ما يسمى بالكفاية الحدية لرأس المال، حيث كلما زاد مردود الاستثمار كلما ارتفع هذا الأخير والعكس.

❖ توقعات رجال الأعمال اتجاه المستقبل (التفاؤل أو التشاؤم).

❖ السياسة الاقتصادية للحكومية (توسعية أو انكماشية).

4.3.دالة الاستثمار :

يمكن أن نعبر عن الاستثمار في شكل علاقة دالية كما يلي:

❖ يمكن أن نعبر عن الاستثمار بدلالة سعر الفائدة في شكل علاقة عكسية بينهما.

$\mathbf{I = f(i)}$ / $\frac{\delta I}{\delta i} > 0$ مثال $\mathbf{I = 100 - 2200i}$

❖ يمكن أن نعبر عن الاستثمار بدلالة الدخل في شكل علاقة طردية:

$$\mathbf{I = I_0 + d\ Y}$$

I : يمثل حجم الاستثمار

$\mathbf{I_0}$:الاستثمار المستقل عن الدخل

d :الميل الحدي للاستثمار

Y:الدخل الوطني

❖ يمكن أن يكون الاستثمار مستقل عن الدخل أي: $\mathbf{I=I_0}$ حيث $\mathbf{I_0}$ قيمة موجبة .

4.التوازن:

ونقصد به التعادل أو المساواة بين العرض الكلي (الإنتاج) من جهة والطلب الكلي (الإنفاق) من جهة أخرى، والهدف منه هو تحديد قيمة الدخل الت وازني (قيمة الإنتاج عند التوازن وهي دخل للمجتمع) .ويتحقق شرط التوازن بطريقتين هما:

1.4.طريقة الطلب الكلي والعرض الكلي:

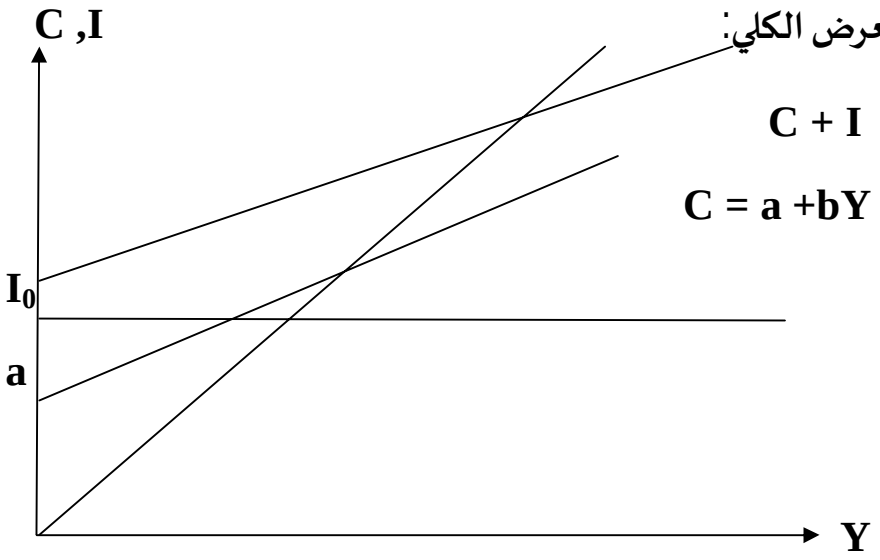

لتكن لدينا دالة الاستهلاك: $C = a + By$ و الاستثمار مستقل عن الدخل $I=I_0$

عند التوازن يكون:

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y= C + I$$

$$Y = a + b\,Y + I_0$$

$$Y - b\,Y = a + I_0$$

$$Y(1 - b) = a + I_0$$

$$Y_e = \frac{1}{1-b}(a + I_0)$$

2.4.طريقة الموارد والاستخدامات) الادخار والاستثمار:

عند التوازن يكون لدينا:

الاستخدامات = الموارد

الاستثمار = الادخار

$$S = I$$

$$-a + (1 - b)Y = I_0$$

$$(1 - b)\,Y = a + I_0$$

$$Y_e = \frac{1}{1-b}\,(a + I_0)$$

وهي عبارة الدخل التوازني

مثال : $C = 100 + 0.8\,Y$ والاستثمار: $I = 50$

أوجد الدخل التوازني بطريقتين ؟

الطريقة الأولى :

$$Y = C + I$$

$$Y = a + b\,Y + I_0$$

$$Y - b\,Y = a + I_0$$

$$Y(1 - b) = a + I_0$$

$$Y_e = \frac{1}{1-b}\,(a + I_0)$$

$$Y_e = \frac{1}{1-0.8}\,(100 + 50)$$

$$Y_e = 750$$

الطريقة الثاني :

$$S = I$$

$$-100 + (1 - 0.8)Y = 50$$

$$(1 - 0.8)\,Y = 100 + 50$$

$$0.2\,Y = 150$$

$$Y_e = \frac{1}{1-0.8}\ (100 + 50)$$
$$Y_e = 750$$

3.4.المضاعف:

هو مفهوم كينزي يقيس عدد المرات التي يزيد بها الدخل الوطني عندما يزيد الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل بقيمة معلومة.

يمكن حساب المضاعف كما يلي:

1.3.4.حالة الاستثمار مستقل عن الدخل : $I=I_0$

انطلاقا من عبارة الدخل التوازني السابقة : $Y_{e1} = \frac{1}{1-b}(a + I_0)$.....(1)

نفترض زيادة الاستثمار المستقل بمقدار : ΔI

فنحصل على وضع التوازن الجديد كما يلي : $Y_{e2} = \frac{1}{1-b}(a + I_0+\Delta I)$ .....(2)

بطرح العبارة 1 من 2 نجد:

$$Y_{e2} - Y_{e1} = \frac{1}{1-b}\Delta I$$
$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b}$$

نسمي العبارة : $\frac{1}{1-b} = \frac{\Delta y}{\Delta I} = k$ بعبارة المضاعف

يعني أن كل وحدة نقدية إضافية سواء في الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار المضاعف $\frac{1}{1-b}$

بمعنى آخر يزداد الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الاستثمار المستقل أو الاستهلاك المستقل مضروبا في قيمة المضاعف.

مثال:

$\frac{1}{1-b} = 3$: هذا يعني أن كل وحدة نقدية مستثمرة تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار ثلاثة وحدات.

ملاحظة :نلاحظ من عبارة المضاعف أن له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك، حيث كلما كان هذا الأخير كبيرا كلما كان المضاعف كبير.

2.3.4.حالة الاستثمار تابع للدخل :

$$I = I_0 + d\,Y$$

انطلاقا من وضع التوازن الأصلي :

$$Y_{e1} = \frac{1}{1-b-d}(a + I_0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

نفرض زيادة الاستثمار المستقل بمقدار: ΔI

فنحصل على وضع التوازن الجديد :

$$Y_{e2} = \frac{1}{1-b-d}(a + I_0 + \Delta I) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

بطرح 1 من 2 نجد أن:

$$\frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-b-d}$$

نلاحظ أن إدخال دالة سلوكية (بها معامل سلوكي) تؤثر على قيمة المضاعف.

ملاحظة :

يمكن التمييز بين الأنواع الآتية من المضاعف.

- ✓ المضاعف البسيط :ويتمثل في القيمة $\frac{1}{1-b}$ حيث يرتبط بالميل الحدي للاستهلاك فقط.
- ✓ المضاعف المركب :مثل القيمة $\frac{1}{1-b-d}$ حيث يرتبط بعدة ميول حدية.
- ✓ المضاعف الساكن :وهو الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن مثل القيمة $\frac{1}{1-b}$

المضاعف الديناميكي :وهو الذي يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، لأن أثر المضاعف يتطلب عدة فترات لكي يتحقق بالكامل وهو الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$K_t = 1+b+b^2 + b^3+\ldots\ldots\ldots\ldots b^{n-1}$$

حيث أن عدد السنوات الكافية لكي يتحقق أثر المضاعف بالكامل هي عدد السنوات(n)

اللازمة لكي تجعل المضاعف C الديناميكي مساويا للمضاعف الساكن.

مثال توضيحي:

لمعرفة كيفية عمل المضاعف الديناميكي نفترض أن الاستثمار قد زاد بمقدار ΔI هذا يعني أن بائعي السلع الرأسمالية (الآلات) يتحصلون على دخل جديد قدره(ΔI) وهم لا يقومون بإنفاق كل هذا الدخل ، وإنما ينفقون ما قيمته($b\ \Delta I$) على السلع الاستهلاكية (حيث b هو الميل الحدي لاستهلاك) ، فيحصل بائعو السلع على دخل قدره($b\ \Delta I$) ، ثم ينفقون منه ما قيمته($b\ (b\ \Delta I)$ وهكذا يمكن في النهاية أن نجمع الدخول المتولدة عند زيادة حجم الاستثمار بمقدار ΔI

5.الفجوة الانكماشية والفجوة التضخمية:

لابد أن نميز بين نوعين من الدخل:

1.5.الدخل الممكن أو الدخل عند مستوى التشغيل التام :

وهو الذي يمكن الحصول عليه عند استخدام كل الموارد الاقتصادية المتاحة (مادية أو بشرية) استخداما كاملا ونرمز له بالرمز (Y^*)

2.5.الدخل التوازني :

وهو الدخل الفعلي الذي نحصل عليه من خلال المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي.

انطلاقا من المفهومين السابقين للدخل ويمكن حساب فجوة الإنتاج كما يلي

$$\Delta Y = Y^* - Y_e$$

حيث نميز ما يلي:

- إذا كانت فجوة الإنتاج ΔY موجبة فهذا يعني وجود فجوة انكماشية في الطلب والفجوة الانكماشية هي مقدار التغير في إحدى مركبات الطلب الكلي اللازم للقضاء على فجوة الإنتاج (أي لزيادة الدخل التوازني وجعله مساويا لدخل التشغيل التام) وتحسب كما يلي:

❖ إذا كانت فجوة الإنتاج ΔY سالبة فهذا يعني وجود فجوة تضخمية) في الطلب والفجوة التضخمية هي عبارة عن مقدار التغير في إحدى مركبات الطلب الكلي لإلغاء فجوة الإنتاج (أي لتخفيض الدخل التوازني وجعله مساويا لدخل) وتحسب كما يلي"

❖ : إذا كانت فجوة الانتاج ΔY معدومة فهذا يعني أننا في حالة توازن التشغيل التام حيث

$$Y^* = Y_e$$

وهي الحالة المثلى .

التمرين الأول: ليكن لدينا نموذج لاقتصاد متكون من قطاعين :

- المعادلة السلوكية للاستهلاك $C=1500 + 0.75\ Y_d$
- الاستثمار المستقل عن الدخل $I=I_0=2500$

المطلوب : 1.استنتج معادلة الادخار ؛

2.أحسب الدخل التوازني بطريقتين ؛

3.أحسب الاستهلاك والادخار في التوازن ؛

4.مثل التوازن بيانيا (طريقة الاستثمار والادخار)

التمرين الثاني:

لدينا اقتصاد بقطاعين حيث أن دالة الاستهلاك هي $C=40 + 0.8\ Y$ ودالة الاستثمار هي $I=I0=2500$

المطلوب :

1.أوجد معادلة الطلب الكلي لهذا الاقتصاد

2.ارسم منحنى الاستهلاك ومنحنى الاستثمار لهذا الاقتصاد

3.أوجد معادلة الادخار ثم أرسم منحنى الادخار في معلم آخر

4.أرسم منحنى الطلب الكلي

5.أحسب مستوى الدخل الذي يضمن التوازن بيت الطلب الكلي والعرض الكلي بطريقتين

6.أوجد الطلب الاستهلاكي والادخار المتوقع في التوازن

7.نفرض أن الاستثمار المستقل انخفض إلى 40 . أوجد الدخل التوازني الجديد(استخدم قيمة المضاعف الاستثماري للتأكد من الاجابة)

8. نفرض أن الاستهلاك المستقل ارتفع إلى 80 . أوجد الدخل التوازني الجديد(استخدم قيمة المضاعف الاستهلاكي للتأكد من الاجابة)

التمرين الثالث: ليكن لدينا جدول لاقتصاد متكون من قطاعين يحتوي على الدخل والاستهلاك :

الدخل	0	80	120	200	360	440	480	800	880	920
الاستهلاك	60	120	150	210	330	390	420	660	720	750
الادخار										

1.أوجد دالة الاستهلاك

2. إملأ الجدول ، وأوجد دالة الادخار

3.أوجد الطلب الاستهلاكي عند مستوى الدخل 400 ، واستنتج الادخار المتوقع

4.إذا كان الاستثمار المستقل هو I=80

*أكتب معادلة الطلب الكلي

*أوجد الدخل التوازني حسابيا وبيانيا.

التمرين الرابع:

نفرض أن هناك اقتصادا بقطاعين حيث أن العائلات تستهلك وفق دالة الاستهلاك التالية **C= 0.8 Y+12** وقطاع الاعمال يستثمر وفق دالة الاستثمار التالية **I=0.15Y+25**

1.هل دالة الاستهلاك تخضع لـ: القانون السيكولوجي لكينز ؟

2.ايجاد الدخل التوازني بطريقتين

3.أوجد معادلة الطلب الكلي

4.نفرض أن الاستثمار المستقل ارتفع بـ 20 أوجد الدخل التوازني الجديد باتخدام المضاعف ، والادخار الخاص المتوقع

5. نفرض أن الاستهلاك المستقل انخفض بـ 5 أوجد الدخل التوازني الجديد باتخدام المضاعف ، والادخار الخاص المتوقع

6.نفرض أن مستوى الدخل الذي يضمن التشغيل التام هو 1000 .أوجد الادخار والطلب الاستثمار لهذا المستوى من الدخل ، مقدار التغير في الاستثمار المستقل اللازم للوصول إلى هذا المستوى.

التمرين الخامس: ليكن لدينا جدول لاقتصاد متكون من قطاعين يحتوي على الدخل (Y) والاستهلاك(C) والادخار (S) والطلب الكلي (AD) :

Y	1500	2000	3000	3300	4000	4500
C	1200					
S				1020		
AD						3900

إذا علمت أن**I=900**

المطلوب : 1. أكمل الفراغات في الجدول أعلاه

2.استنتج الدخل التوازني

3.بافتراض أن دالة الاستثمار تابعة للدخل هي **I=0.2Y+250** ، أحسب الدخل التوازني في هذه الحالة.

التمرين السادس: لنفترض أن الدخل في التوازن يساوي ، والاستهلاك التلقائي 60 .

1.استنتج دالتي الادخار والاستهلاك إذا كان الاستثمار يساوي **I=180**

2.حدد الاستهلاك والادخار عند مستوى التوازن ؟.

3.احسب قيمة المضاعف، وفسره اقتصاديا ؟.

4.إذا كان الدخل الممكن تحقيقه في حالة التشغيل التام هو **Y=1000**

أ -ما هي حالة هذا الاقتصاد (تضخم أو بطالة)؟.

ب - حدد نوع وقيمة الفجوة في الطلب الكلي (انكماشية أو تضخمية)؟.

ج -ما هو مقدار التغير اللازم في الاستثمار المستقل للقضاء على هذه الفجوة؟.

التمرين السابع: بفرض أن دالة الادخار معطاة على الشكل التالي :**S= -80 + 0.3Y** ، والميل المتوسط للاستهلاك في التوازن هو **APC = 0.78**.

1.حدد قيمة الدخل عند التوازن ؟

2.حدد الاستهلاك والادخار والاستثمار الموافق ؟

3.أحسب قيمة المضاعف؟

4.إذا كان الدخل عند مستوى التشغيل التام **Y=1200** ، فما هو حجم الاستثمار اللازم للوصول إلى حالة التشغيل التام.

الفصل الرابع

التحليل الكلي الكينزي الكلي

مع وجود قطاع الحكومة

تمهيد:

تطرقنا في الفصل السابق إلى التوازن الاقتصادي في حالة قطاعين) القطاع العائلي وقطاع الأعمال (وسنضيف إلى هذا النموذج القطاع الثالث ألا وهو القطاع الحكومي، وعند إضافة هذا الأخير إلى النموذج نضيف جملة من المعادلات تشكل النشاطات المالية للحكومة تتمثل فيما يلي:

أ - **الإنفاق الحكومي** : ونرمز له بالرمزG ويتمثل في مجموع النفقات التي تقوم بها الحكومة أو إحدى هيئاتها مقابل الحصول على سلع وخدمات حيث: G = Go (Go عدد معين) أي أن الإنفاق الحكومي هو متغير مستقل عن الدخل لأنه يخضع لاعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية.

ب _**التحويلات** : ونرمز لها بالرمزR تمثل في مجموع المبالغ التي تقدمها الحكومة للأفراد بدون مقابل، مثال على ذلك :منح الطبقات الفقيرة، منح البطالة ، المنح الدراسية...

ونميز بين حالتين:

*غالبا ما تكون التحويلات مستقلة عن الدخل أي : R = Ro

*يمكن أن تكون التحويلات مرتبطة بالدخل ولكن بعلاقة سالبة أي : R= Ro – ry

ج _**الضرائب** : ونرمز لها بالرمزT تمثل في تلك المبالغ التي تحصل عليها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لتمويل ميزانيتها ونميز حالتين:

*يمكن أن تكون الضرائب مستقلة عن الدخل أي :T=To

*يمكن أن تكون الضرائب مرتبطة بالدخل وهي الحالة الواقعية أي : T=To+ty

حيث:

T : يمثل مجموع الضرائب

To : يمثل الضرائب المستقلة عن الدخل.

t : معدل الضريبة (الميل الحدي للضريبة)

ty: الضرائب المرتبطة بالدخل.

ملاحظة هامة : عند إدخال القطاع الحكومي إلى النموذج السابق يصبح الاستهلاك مرتبطا بالدخل المتاح Y_d وليس بالدخل الوطني Y كما في النموذج السابق ويتم حساب الدخل المتاح كما يلي : $Yd = Y - T + R$ ومنه : $C = a + b(y - T + R)$

أولا :حساب الدخل التوازني:

الحالة الأولى : الضرائب مستقلة عن الدخل $T = To$

الطريقة الأولى : العرض الكلي والطلب الكلي : نفترض : $G = Go$, $I = Io$, $C = a + byd$

عند التوازن : الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = c + I + G$$

$$Y = a + byd + Io + Go$$

$$Y = a + b(y - T + R) + Io + Go$$

$$Y = a + by - bTo + bRo + Io + Go$$

$$Y - by = a - bTo + bRo + Io + Go$$

$$Y(1-b) = a - bTo + bRo + To + Go$$

$$Y_e = \frac{1}{1-b}(a - bTo + bRo + Io + Go)$$

أما إذا كان الاستثمار مرتبطا بالدخل $(I = Io + dy)$ ،في هذه الحالة فإن الدخل التوازني هو : ،

$$Y_e = \frac{1}{1-b-d}(a - bTo + bRo + Io + Go)$$

الطريقة الثانية : الموارد والاستخدامات

$C = a + byd$; $G = Go$, $I = Io$ $R = Ro$

لدينا عند التوازن:

الاستخدامات = الموارد

$$S + T = I + R + G$$

$$-a+(1-b)\,yd+To=Io+Ro+Go$$

$$-a+(1+b)(y-To+Ro)+To=Io+Ro+Go$$

$$-a+y-To+Ro-by+bTo-bRo+To=Io+Ro+Go$$

$$y-by=a-bTo+bRo+Io+Go$$

$$y(1-b)=a-bTo+bRo+Io+Go$$

$$Y_e=\frac{1}{1-b}(a-bTo+bRo+Io+Go)$$

أما إذا كان الاستثمار مرتبطا بالدخل ($I=Io+by_d$)

فإن الدخل التوازني في هذه الحالة هو:

$$Y_e=\frac{1}{1-b-d}(a-bTo+bRo+Io+Go)$$

الحالة الثانية : الضرائب مرتبطة بالدخل $T=To+ty$ أو $T=ty$

لتكن لدينا المعطيات:

$$G=Go\ ;\quad I=Io,\quad R=Ro,\quad T=To+ty,\quad C=a+byd$$

باستعمال طريقة العرض الكلي وللطلب الكلي نحصل على عبارة الدخل التوازني كما يلي:

عند التوازن: $Y=C+I+G$

$$Y=a+byd+I+G$$

$$Y=a+b(y-T+R)+Io+Go$$

$$Y=a+b[y-(To+ty)+R]+Io+Go$$

$$Y=a+by-bTo-bty+BR+Io+Go$$

$$y-by+bty=a-bTo+bRo+Io+Go$$

$$y(1-b+bt)=a-bTo+bRo+Io+Go$$

$$Y_e=\frac{1}{1-b+bt}(a-bTo+bRo+Io+Go)$$

ونصل إلى نفس النتيجة باستعمال طريقة الموارد والاستخدامات.

أما إذا كان الاستثمار مرتبط بالدخل في هذه الحالة أي :I=Io+dy

فإن عبارة الدخل التوازني هي:

$$Y_e = \frac{1}{1-b-d+bt}(a - bTo + bRo + Io + Go)$$

-

مثال:

لتكن لدينا المعطيات التالية:

$$C=100 + 0.6yd \quad , \quad I=80 \quad , \quad G=60$$

$$T = 50 + 0.2y \quad و \quad R=10$$

المطلوب:

احسب كلا من : الدخل التوازني ، الاستهلاك ، الادخار ومستوى الضرائب.

الحل:

لدينا عبارة الدخل التوازني في هذه الحالة:

$$Y_e = \frac{1}{1-b-d+bt}(a - bTo + bRo + Io + Go)$$

$$Y_e = \frac{1}{1-0.6+0.6*0.2}(100 - 0.6*50 + 0.6*10 + 80 + 60)$$

$$(216) = 1.92\ (216)$$

ومنه الدخل التوازني هو : $ye = 414,72$

حساب الاستهلاك:

$$C = 100 + 0.6\ yd$$

$$Yd = y - T + R$$

$$yd = y - (To + ty) + R$$

$$yd = 414,72 - (50+0.2 \times 414,72)+10$$

$$yd = 291,77$$

$$C=100+0.6\,(291,77) \qquad C=275,06$$

ومنه الادخار هو:

$$S=yd - C = 291,77 - 275,06 \qquad S= 16,71$$

قيمة الضرائب:

$$T=50 + 0.2\,y \qquad T = 50 + 0.2\,(414,72) \qquad T= 132,94$$

ثانيا-رصيد الميزانية العامة:

يتمثل رصيد الميزانية العامة في الفرق بين الإيرادات العامة الضرائب (T) والنفقات العامة (الإنفاق الحكومي G+ التحويلات R) ، ونرمز له بالرمز BS

حيث: رصيد الميزانية = الإيرادات العامة – النفقات العامة

رصيد الميزانية = الضرائب– (الإنفاق الحكومي + التحويلات)

$$BS = T- (R +G)$$

ونميز 03 حالات:

- ✓ إذا كان BS> 0 نقول أن هناك فائضا في الميزانية
- ✓ إذا كان BS< 0 نقول أن هناك عجزا في الميزانية
- ✓ إذا كان BS= 0 نقول أن الميزانية العامة متوازنة

التمثيل البياني لرصيد الميزانية:

الطريقة الأولى

$$T = To + ty \qquad G = Go \qquad R=Ro$$

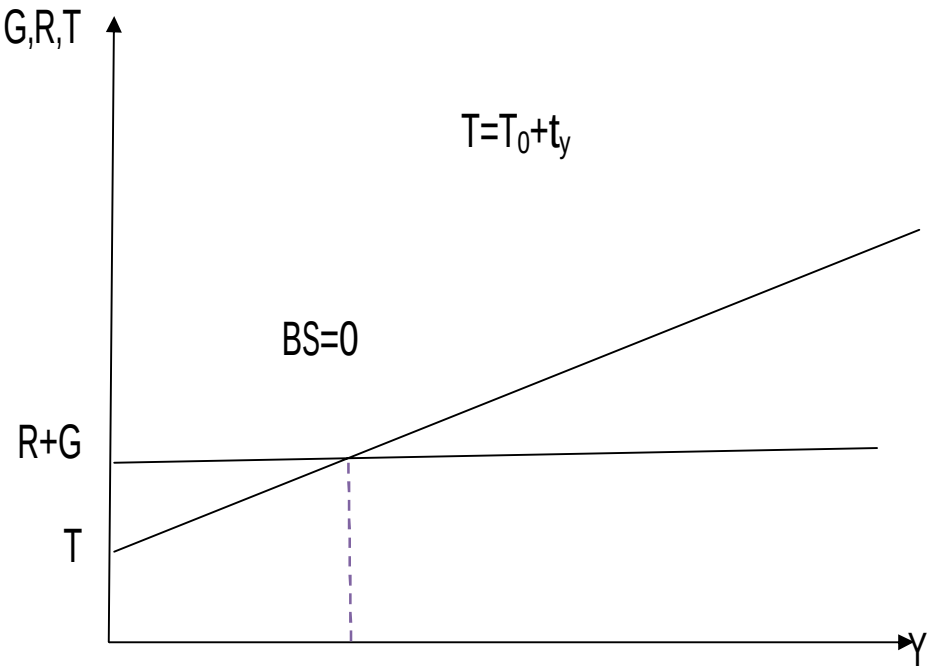

الطريقة الثانية:

نكون معادلة رصيد الميزانية ثم نمثله بيانيا:

$$BS = T - (R+G) \qquad BS = TO + ty - RO - GO$$

$$BS = (TO - RO - GO) + ty$$

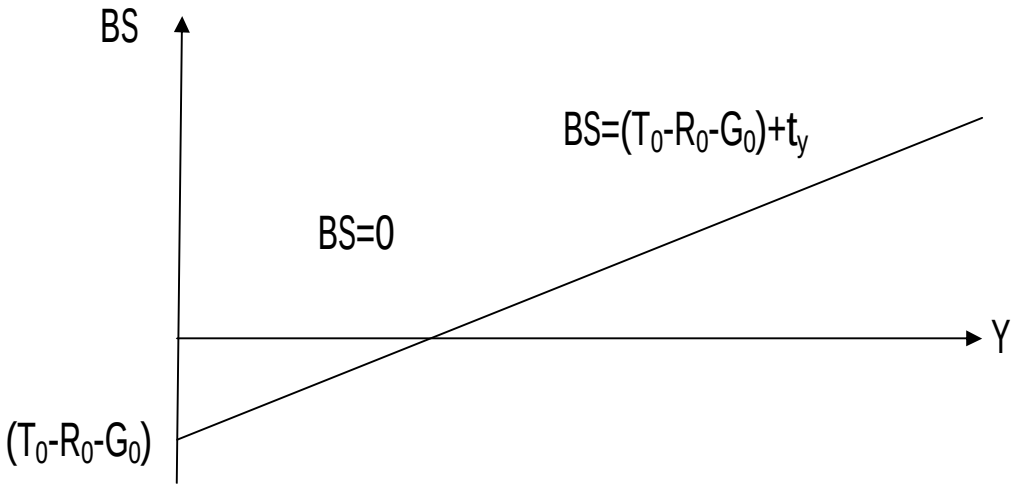

ثالثا -حساب المضاعفات:

في اقتصاد يتكوّن من 03 قطاعات يؤدي تغير إحدى مركبات الطلب الكلي (الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي) إلى التغير في الدخل الوطني، ولمعرفة مقدار التغير في هذا الأخير واتجاهه (زيادة أو نقصان) ندرس 04 أنواع من المضاعفات وهي:

1-مضاعف الانفاق:

وهو يتمثل في مضاعف الاستهلاك أو الاستثمار أو الإنفاق الحكومي والتي تكون كلها متساوية، وهو يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما يتغير الاستهلاك المستقل أو الاستثمار المستقل أو الإنفاق الحكومي G_0 بمقدار معلوم.

لتكن لدينا المعطيات التالية:

$$C = a + byd, \qquad I = I0, \qquad G = G0, \qquad R = R0$$

والضرائب مستقلة عن الدخل $T = T_0$

تكون لدينا عبارة الدخل التوازني هي:

$$Y_1 = \frac{1}{1-b}(a - bTo + bRo + Io + Go) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

نفترض زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ΔG ، فيكون لدينا دخل توازني جديد هو : ،

$$Y_1 = \frac{1}{1-b}(a - bTo + bRo + Io + Go + \Delta G) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

لمعرفة مقدار التغير الحاصل في الدخل بسبب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدارΔG نقوم بطرح (1) من (2) نجد :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}(\Delta G)$$

وهو مضاعف الإنفاق $K = K_a = K_I = K_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$

وعندما تكون الضرائب مرتبطة بالدخل أي: $T = T0 + ty$

فإن مضاعف الانفاق في هذه الحالة هو:

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b+bt}$$

2-مضاعف الضرائب:

انطلاقا من المعطيات السابقة نفترض تغير الضرائب بمقدار ΔT فيؤدي ذلك إلى دخل توازني جديد هو :

$$Y_3 = \frac{1}{1-b}(a - b(To + \Delta T) + bRo + Io + Go)$$

$$Y_3 = \frac{1}{1-b}(a - bTo - b\Delta T + bRo + Io + Go).....(3)$$

لمعرفة مقدار التغير في الدخل بسبب التغير الضرائب ب) نقوم بطرح (3) من (1) :

$$\Delta Y = \frac{-1}{1-b}(\Delta T)$$

وهو مضاعف الضرائب : $K_T = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-1}{1-b}$

نلاحظ أن مضاعف الضرائب ذو إشارة سالبة دلالة على العلاقة العكسية بين التغير في الضرائب والتغير في الدخل،حيث تؤدي زيادة الضرائب إلى انخفاض في الاستثمار والاستهلاك وبالتالي تراجع الإنتاج وانخفاض الدخل الوطني.

أما إذا كانت الضرائب مرتبطة بالدخل أي: $T=T0+ty$

فان مضاعف الضرائب في هذه الحالة هو:

$$K_T = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-1}{1-b+bt}$$

3-مضاعف التحويلات:

يقيس لنا عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير التحويلات بمقدار معلوم.

انطلاقا من المعطيات السابقة، نفترض تغير التحويلات بمقدار ΔR فنحصل على دخل توازني جديد هو:

$$Y_4 = \frac{1}{1-b}(a - bTo + b(Ro + \Delta R) + Io + Go)$$

$$Y_4 = \frac{1}{1-b}(a - bTo + bRo + b\Delta R + Io + Go) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

نطرح (4) من (1) نحصل على:

وهو مضاعف التحويلات: $K_R = \frac{\Delta Y}{\Delta R} = \frac{1}{1-b}$

نلاحظ أن مضاعف التحويلات يساوي تماما مضاعف الضرائب ولكن بإشارة موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بين التحويلات والدخل الوطني.

أما إذا كانت الضرائب مرتبطة بالدخل فإن مضاعف التحويلات في هذه الحالة هو:

$$K_R = \frac{\Delta Y}{\Delta R} = \frac{1}{1-b+bt}$$

4-مضاعف الميزانية المتوازنة:

تكون الميزانية متوازنة إذا كانت الإيرادات العامة (T) مساوية للنفقات العامة $(R+G)$ أي:

$$\mathbf{Bs = T - (R+G) = 0}$$

يقيس مضاعف الميزانية المتوازنة عدد المرات التي يتغير بها الدخل عندما يتغير الإنفاق الحكومي والضرائب في نفس الوقت وبنفس المقدار وفي نفس الاتجاه.

انطلاقا من ميزانية متوازنة نفترض تغير الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG وفي نفس الوقت تغير الضرائب ب حيث: $\mathbf{\Delta G = \Delta T}$

فنحصل على دخل توازني جديد هو:

$$\mathbf{Y_5 = \frac{1}{1-b}(a - bTo - b\Delta T + bRo + Io + Go + \Delta G) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)}$$

نطرح (5) من (1) نحصل على:

$$\mathbf{\Delta Y = \frac{1}{1-b}(-b\Delta T + \Delta G)}$$

ولدينا : $\Delta G = \Delta T$

و منه : $\Delta Y = \frac{1-b}{1-b} (\Delta G)$

$$K_{T=G} = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = 1$$

وهو مضاعف الميزانية المتوازنة

- ✓ نلاحظ أنه عندما تكون الضرائب مستقلة عن الدخل فإن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي إلى الواحد الصحيح، بمعنى زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب في نفس الوقت وبنفس المقدار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بنفس ذلك المقدار.
- ✓ أمّا إذا كانت الضرائب مرتبطة بالدخل $T = T0 + ty$ فإن مضاعف الميزانية المتوازنة في هذه الحالة هو :

$$K_{T=G} = \frac{1-b}{1-b+bt}$$

ملاحظة:

إذا كانت لدينا المعطيات التالية:

$$R = R0 \quad , \quad G=G0 \quad , \quad C = a+by_d \ , \quad T = T0 + ty \ , \quad I = I0 + dy$$

فإن : مضاعف الانفاق هو:

$$K_G = K_I = K_a = \frac{1}{1-b-d+bt}$$

مضاعف الضرائب هو:

$$K_T = \frac{-b}{1-b-d+bt}$$

مضاعف التحويلات هو:

$$K_R = \frac{b}{1-b-d+bt}$$

مضاعف الميزانية المتوازنة هو:

$$K_{T=G} = \frac{-b}{1-b-d+bt}$$

مثال:

لتكن لدينا المعطيات التالية:

$$I = 300 \ , \ C = 600 + 0.5y_d \ , T = 800+0.2y \ , \ G = 400 \ , R = 0$$

المطلوب:

- أوجد عبارة الدخل التوازني ثم أحسب قيمته ؟
- أحسب كلا من الاستهلاك والضرائب عند التوازن.
- ما هو مقدار التغير في الدخل الوطني عند زيادة الضرائب بمقدار $\Delta T = 100$ ؟

- إذا كان الدخل عند مستوى التشغيل التام $y^* = 1800$
- ما هو مقدار التغير اللازم في الإنفاق الحكومي **G** للوصول إلى حالة التشغيل التام .

الحل:

- بما أن الضرائب مرتبطة بالدخل والاستثمار مستقل عن الدخل فإن عبارة الدخل التوازني في هذه الحالة هي:

$$Y_e = \frac{1}{1-b+bt}(a - bTo + bRo + Io + Go)$$

$$Y_e = \frac{1}{1-0.5+0.5(0.2)}(600 - 0.5(800) + 0.5(0) + 300 + 400)$$

$$Y_e = 1500$$

- قيمة الاستهلاك والضرائب:

✓ الاستهلاك:

$$C = 600 + 0.5yd$$

حساب y_d

$$y_d = y - T - R$$
$$= y - (T0 + ty) + R0$$

$y_d = 1500-(800+0.2(1500)+0$

$y_d = 400$

$C = 600 + 0.5\ (400) = 800$

✓ قيمة الضرائب:

$$\mathbf{T = 800 + 0.2y \quad , \quad T= 800 +0.2\ (1500) \quad , \quad T= 1100}$$

➢ مقدار التغير في الدخل عند زيادة الضرائب ب : $\mathbf{\Delta T = 100}$

لدينا:

$$\mathbf{\Delta Y = \frac{-b}{1-b+bt}\ \Delta T}$$

$$\mathbf{\Delta Y = \frac{-0.5}{1-0.5+0.5(0.2)}\ (100)}$$

$$\mathbf{\Delta Y = 83.33}$$

نلاحظ انخفاض قيمة الدخل الوطني بمقدار $\mathbf{\Delta Y = 83.33}$ بسبب زيادة الضرائب .

إيجاد مقدار التغير اللازم في الإنفاق الحكومي للوصول إلى حالة التشغيل التام حيث :

$$\mathbf{y^* = 1800}$$

$$\mathbf{\Delta Y = K_G\ .\ \Delta G \quad / \quad K_G = \frac{1}{1-0.5+0.5(0.2)} \quad / \quad \Delta Y = y_* - y_e = 1800-1500 = 300}$$

$$\mathbf{\Delta G = 180}$$

للوصول إلى حالة التشغيل التام يجب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار : $\mathbf{\Delta G = 180}$

<u>التمرين الأول:</u>

ليكن لدينا المعطيات التالية : $C=40+0.8\ Y_d$ ، $I=60$

1.أحسب الدخل التوازني

2. قمنا باضافة الانفاق الحكومي قدره 10 ون إلى النموذج ، أحسب الدخل التوازني الجديد، ما ذا تلاحظ ؟

3.حتى يتعادل الانفاق الحكومي مع الايرادات الحكومية ، فلقد تم اضافة ضرائب قدرها 10 ون، في النموذج ، أحسب قيمة الدخل التوازني الجديد، ما ذا تلاحظ؟

4. قمنا باضاقة التحويلات الحكومية بمقدار 5 ون ، إلى النموذج ، أحسب قيمة الدخل التوازني الجديد.

5. بدلا من اضافة التحويلات ، فإن الحكومة خفضت الضرائب بمقدار 5 ون ، أحسب الدخل التوازني الجديد ، ما ذا تلاحظ بالمقارنة مع السؤال (4)؟

6. حساب الدخل التوازني الجديد في حالة قامت الحكومة باضافة السؤال (4) و (5) في نفس الوقت.

التمرين الثاني:

ليكن لدينا المعطيات الآتية عن اقتصاد ما :

$R=100، T=600، G=500 ، I=I_0=200 ، C=1000+0.6\,Y_d$

1. أكتب شرط التوازن لهذا الاقتصاد

2.استخرج عبارة الدخل التوازني

3.أحسب الدخل التوازني والاستهلاك ، والادخار الموافق

4.أحسب رصيد الميزانية ، وعلق عليه

5.إذا كان الدخل في التشغيل التام يساوي 2800 ون ، ما هي حالة الاقتصاد ، حدد طبيعة طبيعة الفجوة ، وأحسبها

6.إذا علمت أن الضريبة أصبحت مرتبطة بالدخل ، بمعدل السدس (6/1) ، أحسب الدخل التوازني الجديد ، ما هي حالة الاقتصاد والميزانية.

7.أحسب التغير في الاستهلاك ، الادخار.

التمرين الثالث:

في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات لدينا الآتي:

$R=200، T=1500، I=1110 ، G=800، C=2000+0.7Y_d$

1. أوجد قيمة الدخل عند التوازني و أحسب رصيد الميزانية.

2. إذا ارتفع G إلى 300 ما أثر ذلك على الدخل التوازني؟

3.إذا ارتفعت الضرائب بمقدار 300 وارتفع الانفاق بنفس القيمة ، ما أثر ذلك على الدخل؟ ما أثر ذلك على الميزانية ، ماذا يسمى هذا الأثر؟

4. إذا ارتفعت الضرائب بمقدار 30 و ارتفعت التحويلات بـ 30 ما أثر ذلك على الدخل التوازني ؟

5. أحسب الميزانية العامة للدولة ، وهل تمثل هذه الحالة عجزا أم فائضا؟

التمرين الرابع:

لدينا المعطيات التالية : $C= b Y+C_0$ ، $BS=T-R-G=400$، $R=0$،$I=300$ ،الدخل في التوازن يساوي 1800 والمضاعف يساوي 2.

1.إذا علمت أن $T=2G$، استخرج المعادلة السلوكية للاستهلاك ، وأحسب قيمته في التوازن ، إذا علمت أن الضرائب مستقلة عن الدخل؟

2.إذا كان الدخل في حالة التشغيل التام يساوي 1600 ما هي حالة الاقتصاد ، أحسب الفجوة.

3.على اعتبار الضرائب مرتبطة بالدخل بمعدل 20% أحسب الدخل التوازني ما هي حالة الاقتصاد

4. أحسب رصيد الميزاتية.

التمرين الخامس:

في اقتصاد له الخصائص التالية:

$C = 200 + 0.75Y_d$, $G = 300$,$T=100+0.2Y$, $I = 200$,$R=100$

المطلوب:

1.أكتب عبارة التوازن انطلاقا من الشرط (الطلب الكلي = العرض الكلي)

2. أحسب قيمة الدخل التوازني ، و الإستهلاك عند التوازن.

3. أحسب رصيد الميزانية العامة للدولة و فسره.

4. مثل الميزانية بيانيا.

5. للوصول بالميزانية إلى حالة التوازن، ما هي السياسة التي تقترح أن تنتهجها الحكومة؟

6. ما أثر ذلك على الدخل في التوازن؟

7. إذا ارتفعت نسبة الضرائب المتعلقة بالدخل من 0.2 إلى 0.25 ، ما تأثير ذلك على الدخل التوازني؟

التمرين السادس:

إليك الشكل أسفله يمثل حالة اقتصاد بلد ما ، بحيث أن R,G,I متغيرات مستقلة و R=400

1.حدد مستوى الدخل التوازني لهذا الاقتصاد

2.حدد ما هي حالة هذا الاقتصاد ، حدد الفجوة

3. ما هو مستوى الدخل الذي يحقق توازن في الميزانية؟

4. أكتب المعادلات السلوكية مكونات الاقتصاد

5.أحسب الاستهلاك والادخار الموافقلدخل التوازني

6.ما هي حالة الميزانية العامة للدولة؟

7. ما هي السياسات التي على الدولة تطبيقها للوصول إلى حالة التشغيل التام؟

8. ما هو التغير اللازم في T_0 للوصول إلى حالة التشغيل التام؟ و ما أثر ذلك على الميزانية؟

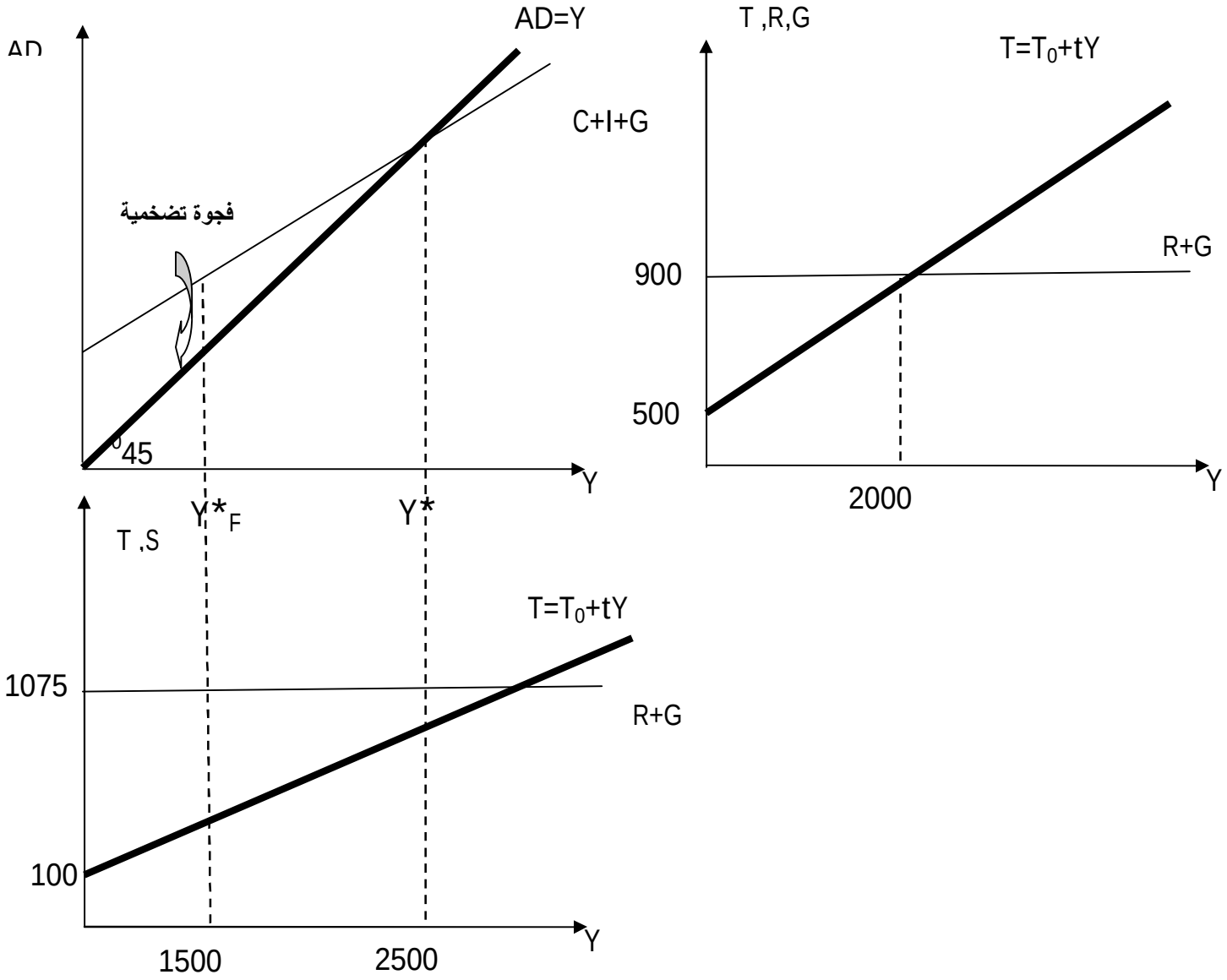

التمرين السابع:

لنفترض أن لدينا المعلومات التالية عن اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات

R=25	I=100	T=35	$S= -20 + 0.4\ Y_d$

1.إذا كان الانفاق الحكومي هو G=100 ، أحسب الادخار والاستهلاك والاستثمار عند التوازن.

2.إذا قررت الحكومة رفع التحويلات بـ 10 وتخفيض الضرائب بـ 10 ، ما هو مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة ؟

3.إذا قررت الحكومة تحقيق التوازن في ميزانيتها العامة ، ما أثر ذلك على الدخل التوازني ؟

4. بفرض أن مستوى الدخل في التشغيل التام يساوي 850، بين كيف يتم تحقيق ذلك بثلاث طرق مختلفة ، ثم أحسب قيمة مضاعف الاستهلاك . الضرائب ، الاستثمار و التحويلات.

التمرين الثامن:

ليكن لدينا نموذج لاقتصاد متكون من ثلاث قطاعات Y=C+I+G (نموذج بسيط ذي ثلاثة قطاعات، مع المعلومات التالية :

- دالة الاستهلاك $C=10 + 0.8\ Y_d$ - الضرائب : $T=T_0+0.2Y$
- الاستثمار I=50+0.2Y - دخل التشغيل التام = 1400 ون ، T+R=150

المطلوب :

1. إذا قررت الحكومة موازنة الميزانية ، فما هو مستوى الناتج (الدخل) التوازني المناسب لذلك؛

2.ما هو شرط توازن هذا النموذج ؟ ولماذا سمي بالنموذج البسيط ذي ثلاث قطاعات ؟ ثم حدد الصيغة الحرفية لقيمة مضاعف الانفاق الكلي ؟ ثم مثل حالة التوازن بيانيا ؟

3.إذا كان مستوى دخل التشغيل الكامل هو (Y^*=850) ، فما هي حالة الاقتصاد إذن؟ وأحسب مقدار فجوة الانتاج ؟

4.إذا استخدمنا الانفاق الحكومي على أنه متغير للسياسة الاقتصادية ، فما مقدار التغير في الانفاق الحكومي حتى نصل إلى مستوى التشغيل التام؟ ثم أحسب رصيد الميزانية في هذه الحالة وعلق عليه؟

5.إذا كان مستوى دخل التشغيل التام هو (Y^*=780) ،فما هي حالة الاقتصاد (نوع الفجوة) إذن ؟ وأحسب مقدار فجوة الانتاج ؟

6.بدلا من مما ورد في السؤال(5) ، لو افترضنا أن الضرائب هي المنغير السياسة الاقتصادية ، فما مقدار التغير في الضرائب حتى نصل إلى الاستخدام التام ؟ ثم أحسب رصيد الميزانية في هذه الحالة وعلق عليه؟

7. لنفرض أن زيادة في الدخل (Y) بمقدار 20 ون ، تنقلص من البطالة بنسبة 01% . إذا كان معدل البطالة هو 05 % وترغب السلطات العمومية نخفيضه إلى 03% مع الاحتفاظ بتوازن الميزانية ، بكم يجب الزيادة في الانفاق الحكومي (G)؟.

الفصل الخامس

التحليل الكلي الكينزي

مع وجود التجارة الخارجية

تمهيد:

عند إدخال قطاع العالم الخارجي إلى نموذج التوازن السابق فإننا نضيف جملة من المعادلات تعبر عن المعاملات التجارية مع العالم

الخارجي.

وتنقسم هذه العمليات إلى نوعين:

أ/الصادرات:

ونرمز لها بالرمز X وتتمثل في طلب العالم الخارجي عن المنتجات المحلية أي مجموع المبيعات المحلية أي مجموع المبيعات المحلية ،من السلع والخدمات المحلية للعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة. وتتحدد الصادرات بناءا على عوامل خارجية أكثر منها داخلية أي على مدى حاجات العالم الخارجي لمنتجاتنا المحلية أي أن الصادرات مستقلة عن الدخل الوطني ونكتب : $\mathbf{X = X_0}$

ب /الواردات:

رمزها M وتتمثل في جزء من الطلب على المنتجات الأجنبية، أي مجموع المبالغ النقدية التي تنفقها الدولة لشراء السلع ،والخدمات من العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وهي تتحدد بعوامل داخلية وتتوقف على مدى حاجة الدولة لشراء هذه المنتجات وبالتالي فهي ترتبط بالدخل الوطني

أي: $M = M0 + my$

حيث:

مجموع الواردات M :

M_0 : الواردات المستقلة عن الدخل

m : الميل الحدي للاستراد

Y : الدخل الوطني

أولا : تحديد الدخل التوازني

نفترض اقتصادا مفتوحا يتكون من (04) قطاعات:

1 . قطاع العائلات : وتتحدد فيه دالة الاستهلاك : $C = a+by$

2. قطاع الاستثمار : وتتحدد فيه دالة الاستثمار $I = I_0 + by_d$

3. القطاع الحكومي : وتتحدد فيه المعاملات التالية:

الانفاق الحكومي $G = G_0$ ، التحويلات : $R = R_0$ ، الضرائب : $T = T_0 + ty$

4.القطاع الخارجي : $X = X_0 ; M = M_0 + my$

وعليه يتحدد التوازن في هذا الاقتصاد عندما تتحقق المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي أي

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = c + I + G + (x - M)$$
$$Y = a + by_d + I_0 + dy + G_0 + X_0 - (M_0 + my)$$
$$Y=a+b (y-(T_0+ty)+R)+I_0+dy+G_0+X_0-M_0-my$$
$$y-by- dy+bty+my=a-b T_0+bR_0+I_0 +G_0+X_0-M_0$$
$$y (1-b-d+bt+m)=a-bT_0+bR_0+I_0+G_0+X_0-M_0$$
$$\mathbf{Y_e = \frac{1}{1-b-d+bt+m} (a-bT_0+bR_0+I_0+G_0+X_0-M_0)}$$

ونصل إلى نفس النتيجة باستعمال طريقة الموارد والاستخدامات حيث:

$$\mathbf{S+T+M = I+G+R+X}$$

الاستخدامات = الموارد

ملاحظة:

من خلال عبارة الدخل التوازني السابقة إذا افترضنا ثبات كل المركبات في الطرف الأيمن منها ما عدا الصادرات والواردات فإننا نلاحظ أن الدخل الوطني سوف يرتفع كما ارتفعت الصادرات وانخفضت الواردات والعكس صحيح.

ثانيا _حساب المضاعفات:

في حالة اقتصادية به 04 قطاعات يكون لدينا 05 أنواع من المضاعفات تقيس مقدار التغير في الدخل الوطني عندها تتغير

إحدى مركبات الطلب الكلي بقيمة معلومة وتتمثل فيما يلي:

أ-مضاعف الإنفاق:

ونعني به مضاعف الاستهلاك المستقل أو الإنفاق الحكومي أو مضاعف الصادرات والتي تكون كلها متساوية ولها نفس التأثير وتأخذ الصيغة التالية:

$$K = k_a = k_I = k_G = k_x$$

$$K = \frac{\Delta Y}{\Delta x} = \frac{1}{1-b-d+bt+m}$$

ب /مضاعف الضرائب:

يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير الضرائب بقيمة معلومة ويأخذ الصيغة التالية:

$$K_T = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = \frac{-b}{1-b-d+bt+m}$$

ج / مضاعف التحويلات:

يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير التحويلات بقيمة معلومة ويأخذ الصيغة التالية:

$$K_R = \frac{\Delta Y}{\Delta R} = \frac{b}{1-b-d+bt+m}$$

د / مضاعف الميزانية المتوازنة:

وهو يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير الضرائب والإنفاق الحكومي بنفس القيمة وفي نفس الوقت وفي نفس الاتجاه ويأخذ الصيغة التالية:

$$K_{T=G} = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1-b}{1-b-d+bt+m}$$

ه / مضاعف الواردات:

وهو يقيس عدد المرات التي يتغير بها الدخل الوطني عندما تتغير الواردات بقيمة معلومة ويأخذ الصيغة التالية:

$$K_M = \frac{\Delta Y}{\Delta M} = \frac{-1}{1-b-d+bt+m}$$

ثالثا -رصيد الميزان التجاري:

وهو يمثل الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات منها حيث:

$$E = X - M$$

يرمز لرصيد الميزان التجاري بالؤمز **E** و به ثلاث حالات :

- نقول أن هناك فائضا في الميزان التجاري إذا كان $E > 0$
- نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري إذا كان $E < 0$

نقول أن الميزان التجاري في حالة توازن إذا كان $E = 0$

التمثيل البياني:

الطريقة الاولى:

$$X=X_0 \; ; \; M=M_0+mY$$

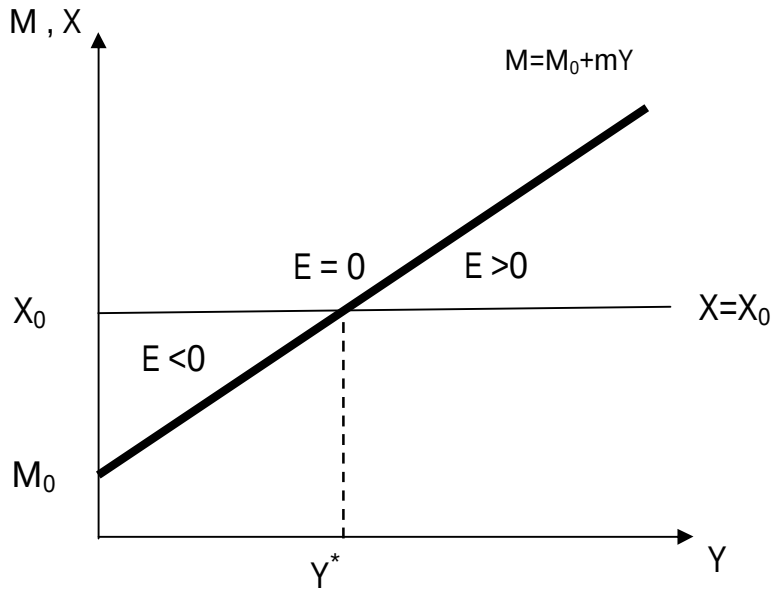

الطريقة الثانية:

لدينا :

$$E= X - M$$

$$E = X_0 - (M_0 + my)$$
$$E = (X_0 - M_0) - my$$

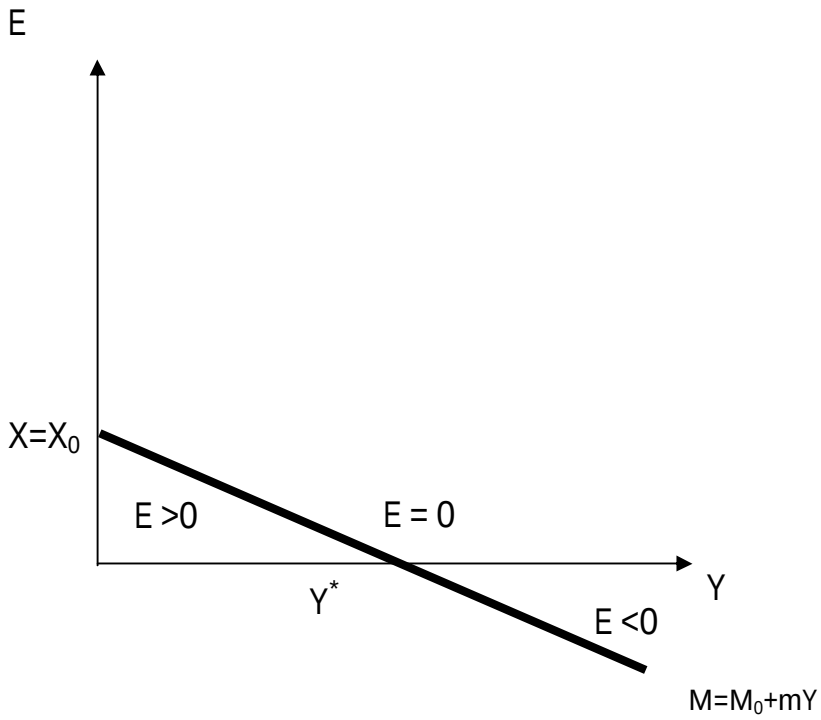

رابعا _الآثار المتبادلة للتجارة الخارجية:

إن وجود معاملات تجارية بين اقتصاديات العالم سوف تخلق آثارا تنعكس على الدخل الوطني لكل منها عندما يتغير الطلب في إحداها .فمثلا:

إذا كانت لدينا دولتين حيث:

A: يمثل اقتصاد الدولة الأولى

B : يمثل اقتصاد الدولة الثانية

فإذا افترضنا زيادة الطلب في الاقتصاد A وليكن مثلا زيادة الاستثمار بمقدار ΔI فإننا نتوقع سلسلة من التغيرات كما يلي :

- زيادة استثمار الدولة A يؤدي إلى زيادة دخل A وهذا يؤدي إلى زيادة واردات A .
- زيادة واردات A تؤدي إلى زيادة صادرات B
- زيادة صادراتB سوف تؤدي إلى زيادة دخل B وهذا يؤدي إلى زيادة واردات B
- زيادة واردات B سوف يؤدي إلى زيادة صادرات A

إن التغيرات السابقة تعرف بالآثار التبادلية أو الانعكاسية للتجارة الخارجية.

التمرين الأول:

لتكن لدينا المعطيات التالية لاقتصاد بلد ما :

$$R_0=100، T_0=200، G_0=500 ، X_0=400 ، b= 0.75 ، C_0=200$$

$$M_0=200 ، t=0.2 ، I_0=75 ، m= 0.1$$

1.شكل العلاقات السلوكية للعناصر الاقتصادية لهذا النموذج.

2.أحسب الدخل التوازني ،والاستهلاك والادخار الموافق.

3. أحسب رصيد الميزانية و رصيد الميزان التجاري.

4.مثل الميزانية بيانيا والميزان التجاري.

5.إذا كان الدخل الممكن عند التشغيل التام يمثل حالة التوازن في رصيد الميزانية :

- ✓ حدد طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في هذا النموذج.

- ✓ باستخدام آليات السياسة الاقتصادية الخارجية،بين كيف يمكن العمل على تحقيق الموافقة بين مستوى التوازني المحقق ومستوى التشغيل التام.
- ✓ أوجد مقدار التغيرات اللازمة لإزالة الاختلال الملحوظ.

التمرين الثاني: في اقتصاد مفتوح لدولة A لديك المعطيات الآتية :

$$C=3000+0.75\ Y_d\ /\ X=6000/\ M=600+0.1\ Y\ /\ R=3000$$

$$G=3500\ /\ I=1525\ /\ T=900+0.2\ Y$$

المطلوب:

1.أحسب الدخل في التوازن، ما هي حالة الاقتصاد إذا كان مستوى التشغيل التام هو30000 .

2.أحسب الاستهلاك والادخار الموافق.

3-علق على رصيد الميزانية ، ومثلها بيانيا.

4-علق على رصيد الميزان التجاري، ومثله بيانيا.

5.انضمت الدولة A إلى تكتل إقليمي في مرحلة الاتحاد الجمركي، مما أدى إلى تغير الميل الحدي للاستيراد إلى 0.2

أ.ما هو أثر ذلك على الدخل التوازني.

ب.ما الأثر على صافي التعامل مع العالم الخارجي.

6.انتهجت الدولة سياسة توسعية حيث منحت الدولة إعانات التصدير للمصدرين، ما هو مستوى الصادرات الذي يحقق التشغيل التام؟ ما أثر ذلك على رصيد الميزان التجاري؟

7.أحسب مضاعف الصادرات.

8.ما هو التغير اللازم في R للوصول إلى حالة التشغيل التام، ما أثر ذلك على رصيد الميزانية.

التمرين الثالث:

أولا: ليكن لدينا المعطيات الآتية :

$$C = 0.7y+2500 \text{ ، } I_0 = 2300$$

1.أحسب قيمة الدخل الوطني التوازني لهذا الاقتصاد Ye .

2.ما هي حالة هذا الاقتصاد إذا كان الدخل الوطني للاستخدام التام . 19200 حدد الفجوة.

3.مع ثبات I_0 ، C_0 احسب قيمة الميل الحدي للاستهلاك ليصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام .

4.بافتراض ثبات b= 0.7 حدد التغيير في الطلب المستقل للحصول على التوازن في حالة الاستخدام التام.

ثانيا : إذا أضفنا البيانات الآتية لهذا الاقتصاد:

$$M = 0.18\ Y + 100 \text{ ، } X = 3340$$

1.ماذا يمثل المعامل 0.18 ؟

2.ما هي قيمة الدخل الوطني التي تحقق التوازن في الميزان التجاري؟

3.أحسب قيمة الدخل التوازني Y_2 لهذا الاقتصاد .قارن مع النتيجة المتحصل عليها في السؤال 1 من القسم الاول.

4.ما هو شرط التوازن لاقتصاد مفتوح.

5.ما هو التغيير في الصادرات الذي يسمح بالوصول إلى حالة التشغيل التام؟ قارنه مع نتيجة سؤال 4 في القسم الاول.

6.ما هو أثر الزيادة المستقلة في الصادرات على رصيد الميزان التجاري؟

ثالثا : نفترض الآن أن صادرات هذا البلد تعتمد على طلب العالم الخارجي حيث

$$X=0.9Y+1000 \text{ و } Y^*=2600$$

حيث (Y^* يمثل الدخل للعالم الخارجي)، بعد أزمة اقتصادية لإحدى الدول الاجنبية انخفض Y^* بـ 15% فما هو أثر هذا الانخفاض على الاقتصاد الوطني لهذا البلد وهو في حالة التوازن المتحصل عليها في السؤال 3 من القسم2

التمرين الرابع: لدينا المعطيات التالية لاقتصاد بلد ما :

$$I=100 \text{ , } T= 0.15\ Y+T_0 \text{ ,} 180=T+R \text{ , } G=300$$

$$C=132+0.6\ Y_d \text{ , } X=50, \text{ } R =R_0-0.05Y, X=50$$

1.أحسب الدخل التوازني ، الدخل المتاح والاستهلاك.

2. أحسب R_0 ، T_0.

3.ايجاد قيمة الفجوة بين Y_0 و Y_f وما هي حالة هذا الاقتصاد ؟

4.ترغب الدولة في بلوغ مستوى التشغيل التام والقضاء على العجز في ميزانية الدولة ، وذلك باستخدام السياسة المالية ، بحيث تقوم بتغيير كل من R_0 ، T_0 ، G . ($\Delta G = \Delta R$) . بكم يجب تغيير الضرائب تلقائيا (T_0) حتى تحقق الحكومة الغاية المرجوة؟

5. أوجد المتغيرات الاقتصادية الكلية الجديدة C،I،G،Y_d،R،T.

التمرين الخامس: في اقتصاد مكون من أربع قطاعات لدينا المعلومات الآتية:

I = 700+0.3Y , C= 400+0.75Y, X = 150, M =0.1Y , G=250

1-اوجد مستوى الدخل في التوازن.

2-إذا زادت الدولة في نفقاتها بمقدار 100 حدد مقدار التغير في الدخل التوازني.

3-إذا كانت الدولة ترغب في تحقيق زيادة في الدخل التوازني مقداره 2000 ما هو التغير اللازم في الصادرات؟

4-إذا افترضنا أن الدولة فضلت استخدام السياسة النقدية من أجل زيادة الطلب الكلي ولذلك خفضت معدل الفائدة بحيث أصبح الاستثمار كما يلي : I=800+0.3Y

✓ هل أصابت الحكومة هدفها المسطر من هذا التفضيل أم لا.

<u>التمرين السادس</u>: ليكن لديك المعلومات الآتية عن اقتصاد بلد ما:

الميزانية BS = 0.2y –500 الميزان التجاري E = -0.1y + 400

1. ما هي الحالة التي يمثلها الميزان التجاري وكذا رصيد الميزانية إذا افترضنا أن الدخل عند التوازن هو1000 : =Ye

2. بافتراض أن :

$$X = 500 ; G = 100 ; I = 540 ; C_0 = 300 ; b= 0.7$$

✓ استخرج معادلة الضرائب والواردات وكذا قيمة التحويلات حيث : $R_0 = 3T_0$

3.احسب الدخل التوازني والاستهلاك والادخار.

4.ما هي حالة كل من الميزانية العامة والميزان التجاري ؟

5.إذا كان مستوى التشغيل التام لهذا الاقتصاد يتحقق عند تعادل الميزانية العامة للدولة:

أ. حدد دخل التشغيل التام.

ب.ما هي حالة الاقتصاد؟ حدد الفجوة.

6.ما هو التغير اللازم في M_0 للوصول إلى حالة التشغيل التام وما هو الأثر على الميزان التجاري .

7.أحسب مضاعف الواردات وفسره.

التمرين السابع:

إليك الشكل أسفله يمثل حالة اقتصاد بلد ما ، بحيث أن I,G,R, X متغيرات مستقلة و R=400

1. هل يمثل هذا الاقتصاد اقتصاد مفتوح أم مغلق ؟

2.حدد مستوى الدخل التوازني لهذا الاقتصاد.

3.أكتب المعادلات السلوكية لمكونات الاقتصاد

4. ما هي حالة هذا الاقتصاد ؟، حدد الفجوة.

5. ما هو مستوى الدخل الذي يحقق توازن في الميزانية؟ والتوازن في الميزان التجاري لهذه الدولة.

6.أحسب الاستهلاك والادخار الموافق لدخل التوازني

7.ما هي حالة كل من الميزانية العامة للدولة ، والميزان التجاري ؟

8. ما هي السياسات التي على الدولة تطبيقها للوصول إلى حالة التشغيل التام؟

9. ما هو التغير اللازم في T_0 للوصول إلى حالة التشغيل التام؟ و ما أثر ذلك على الميزانية؟أحسب مضاعف الضرائب.

10. ما هو التغير اللازم في M_0 للوصول إلى حالة التشغيل التام؟ و ما أثر ذلك على الميزان التجاري؟أحسب مضاعف الواردات.

11. بافتراض أن دالة الصادرات لهذه الدولة تابعة للعالم الأجنبي وتكتب على الشكل: $X = 1000+0.1Y_a$

حيث $Y_a = 30000$ (Y_a يمثل دخل العالم الخارجي شهد اقتصاديات العالم الخارجي أزمة ركود مما أدى إلى انخفاض Y_a إلى 5000 ما الأثر الناتج على الدخل التوازني للبلد ، ما ذا يمثل هذا المستوى؟

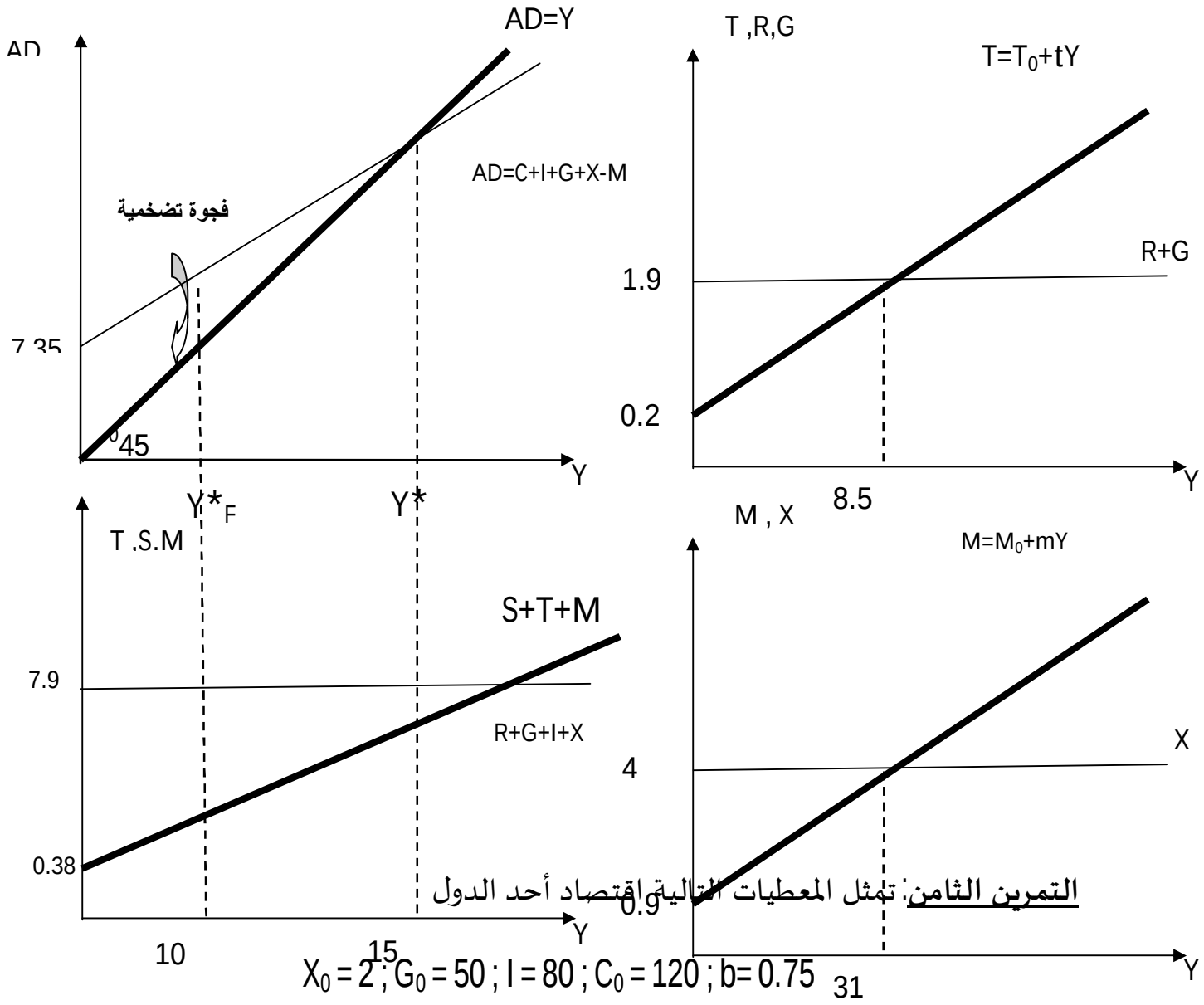

التمرين الثامن: تمثل المعطيات التالية اقتصاد أحد الدول

$X_0 = 2 ; G_0 = 50 ; I = 80 ; C_0 = 120 ; b = 0.75$

الوحدات مقدرة بـ 1000 فى الشكل البيانى

1. شكل العلاقات السلوكية للعناصر الاقتصادية لهذا النموذج.

2. أحسب القيم التوازنية لكل من الدخل التوازني ، والاستهلاك والادخار.

3. أحسب رصيد الميزانية و رصيد الميزان التجاري.

4. إذا كان الدخل الممكن عند التشغيل التام يمثل Y=560:

- ✓ حدد طبيعة الوضع الاقتصادي السائد في هذا النموذج.
- ✓ باستخدام آليات السياسة الاقتصادية الخارجية، بين كيف يمكن العمل على تحقيق الموافقة بين مستوى التوازني المحقق ومستوى التشغيل التام.

أوجد مقدار التغيرات اللازمة لإزالة الاختلال الملحوظ.

الفصل السابع

نماذج النمو الاقتصادي

1 :النمو الاقتصادي

1.1.مفهوم النمو الاقتصادي:

1.1.1.التعريف:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين.
- النمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما خلال فترة زمنية معينة (سنة غالبا).
- يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة قدرة وطاقة الاقتصاد على الإنتاج من خلال:
  - ✓ حدوث زيادة في الناتج الكلي من السلع والخدمات (زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي).
  - ✓ حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج (زيادة في الدخل الفردي الحقيقي).

ملاحظة:

- ❖ زيادة الدخل الفردي الحقيقي معناه زيادة المتاح من السلع والخدمات لكل فرد، أي أن الاقتصاد ينتج المزيد من السلع والخدمات لكل شخص (تحسن تدريجي في مستوى المعيشة).
- ❖ إن زيادة الدخل الفردي الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني.

2.1.1.أنواعه :

نذكر منها:

- **النمو الطبيعي (التلقائي)** :ويحدث عندما يتزايد الناتج الداخلي الخام الحقيقي نتيجة لتفاعل المتغيرات الاقتصادية) الادخار،الاستثمار، الإنتاج (بطريقة تلقائية، دون اللجوء إلى التخطيط في تحقيقه.

- **النمو العابر** :وهو الذي يحدث نتيجة لأسباب طارئة ويزول بزوالها (مثلا :تحقيق معدل اقتصادي مرتفع في سنة معينة بسبب زيادة الإنتاج الزراعي، وهذا الأخير سببه تحسن الظروف الطبيعية (المناخية) في تلك السنة ليس إلا).
- **النمو المخطط** :ويحدث نتيجة التخطيط وتدخل الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية (الادخار، الاستثمار، الإنتاج) لإحداث نمو في الاتجاه المرغوب (المخطط).

3.1.1.آثاره :

تتمثل أهم الآثار الإيجابية للنمو الاقتصادي في:

- ✓ تحسن المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة إشباع الحاجات الإنسانية وخاصة الحاجات الأساسية.
- ✓ زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وهذا ي ؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج، ومنه استمرار زيادة النمو الاقتصادي.
- ✓ زيادة حجم ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان كخدمات التعليم، الصحة...

كما يترك النمو الاقتصادي آثارا سلبية خاصة ما تعلق بمشاكل التلوث والإضرار بالبيئة.

2.1.قياس النمو الاقتصادي :

غالبا ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستعمال مؤشرين هما الناتج الداخلي الخام والدخل الفردي حيث:

- ➢ يعبر الناتج الداخلي الخام عن القيمة السوقية موع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل دولة معينة في فترة زمنية معينة (سنة غالبا).
- ➢ يعبر الدخل الفردي عن متوسط ما يحصل عليه كل فرد من مجموع الدخل الوطني.

الدخل الفردي = الدخل الوطني / عدد السكان

نحصل على معدل النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو أحد هذين العنصرين في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة.

3.1.عوامل النمو الاقتصادي :وتتمثل في تلك الأسباب أو العناصر التي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، نذكر أهمها كما يلي:

1.3.1.الزيادة في رأس المال البشري :

يتم الحصول على رأس المال البشري عن طريق التعليم والتدريب مما يؤدي إلى زيادة قدرات ومهارات الأفراد وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية اليد العاملة) زيادة مقدار ما ينتجه الفرد (وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

2.3.1.الزيادة في رأس المال الفيزيائي :بمعنى الزيادة في حجم التراكم الرأسمالي أي حجم السلع الرأسمالية في المجتمع، وهذا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

إن زيادة التراكم ال رأسمالي يتم عن طريق الاستثمار الصافي.

3.3.1.التقدم التكنولوجي :

ويتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج، التحسينات في تصميم الآلات وأدائها ...كل ذلك يؤدي إلى زيادة حجم ونوع الناتج من السلع والخدمات وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

2.التنمية الاقتصادية

1.2.خصائص التخلف :

نقول عن بلد أنه متخلف إذا كان يتميز بجملة من الخصائص تعرف بمؤشرات التخلف وتتمثل فيما يلي:

- انخفاض الدخل الحقيقي للفرد وهذا بسبب ضعف النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض وتدهور مستوى المعيشة (الفقر،سوء التغذية، الأمراض.....).
- انخفاض إنتاجية اليد العاملة وهذا بسبب نقص التكوين وانتشار الأمية وضعف العناية الصحية ونقص رأس المال الإنتاجي.

- الانفجار السكاني وبالتالي صعوبة التكفل بالسكان من حيث التعليم، الصحة، السكن ...إلخ.
- انتشار البطالة بسبب قلة الاستثمارات وهو ما يترك العديد من الآثار السلبية.
- الاعتماد على النشاط الزراعي وتصدير المواد الأولية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة ويتجلى ذلك في استيراد كل السلع الضرورية من الخارج.

إن هذه الخصائص تشكل ما يعرف بظاهرة التخلف، وإن كانت هذه المؤشرات تختلف من دولة نامية إلى أخرى إلا أن كل دول العالم الثالث تشترك في العديد منها.

2.2.مفهوم التنمية الاقتصادية:

1.2.2.التعريف :

ليس من السهولة بمكان تقديم تعريف دقيق وواضح للتنمية الاقتصادية، إلا أننا نذكر أهم وأشهر التعاريف:

- ✓ التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تؤدي تحسين مؤشرات التخلف سابقة الذكر، بمعنى آخر هي العملية التي تؤدي إلى تحطيم التخلف والقضاء عليه.
- ✓ التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا ما يقتضي العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي للدولة.
- ✓ التنمية الاقتصادية هي العملية التي تعتمد على تغييرات هيكلية هامة في ا⍰الات الاقتصادية، التنظيمية والاجتماعية.

2.2.2.الفرق بين النمو والتنمية:

يمكن التمييز بين النمو والتنمية من خلال مايلي:

- ❖ التنمية الاقتصادية أشمل من النمو الاقتصادي، فهذا الأخير هو جزء منها وهو أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوثها.

- ❖ النمو الاقتصادي هو مصطلح كمي) قابل للقياس (أما التنمية الاقتصادية فهي مصطلح كيفي أو نوعي.
- ❖ يعني النمو الاقتصادي مزيدا من الناتج من السلع والخدمات بينما تتضمن التنمية تنويعا في هذا الناتج.
- ❖ ترتبط نظريات النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة أما نظريات التنمية الاقتصادية فترتبط بالاقتصاديات المتخلفة.

3.2.معوقات التنمية الاقتصادية:

عملت الدول النامية على تحقيق التنمية الاقتصادية منذ حصولها على الاستقلال إلا أن معظمها لم يتمكن من اللحاق بركب الدول المتقدمة وهذا بسبب جملة من العراقيل والمعوقات نذكر منها:

- النمو السكاني الكبير يجعل من الصعوبة بمكان تلبية كل الحاجات الأساسية للأفراد مثل التعليم والصحة والسكن والعمل... مما يؤدي إلى مزيد من الفقر والتخلف.
- تعاني الكثير من الدول النامية من غياب سلطة سياسية رشيدة، تمتلك الإرادة السياسية لإحداث التنمية المنشودة، والبعض من هذه الدول يعاني من عدم الاستقرار السياسي.
- غياب استراتيجيات تنموية واضحة، وسوء التسيير وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة - . انتشار ظاهرة الفساد الإداري بسبب انعدام الأخلاق وعدم الإحساس بالمسؤولية وغياب الحس الوطني.
- التوزيع غير العادل سواء فيما يتعلق بالدخل أو السلطة أو الملكية أو الفرص ...وهذا يؤدي إلى ميش فئات واسعة في المجتمع مما ينعكس على الاستقرار النفسي والاجتماعي وحتى الأمني.
- تركز الثروة في يد طبقة معينة تسعى لخدمة مصالحها الشخصية ولا تعير اهتماما لتحقيق التنمية.
- هجرة الأدمغة والكفاءات وعدم إعطاء أهمية للبحث العلمي.

- التقسيم غير العادل للعمل الدولي حيث تسعى الدول المتقدمة لتكريس هذا التقسيم بحيث تبقى الدول النامية متخصصة في تصدير المواد الأولية بأسعار زهيدة وتستورد من الدول المتقدمة المنتوجات المصنعة بأسعار مرتفعة.
- لا تساعد الدول المتقدمة على انتقال التكنولوجيا لدول الجنوب وهو ما يبقي على تخلف هذه الأخيرة.

4.1. تمويل التنمية الاقتصادية :

يتم تمويل المشاريع التنموية من مصادر محلية وأخرى أجنبية.

1.4.1. المصادر المحلية :وتتمثل في:

- ✓ مدخرات الأفراد والعائلات.
- ✓ مدخرات المؤسسات.
- ✓ بواسطة الدولة (الضرائب والرسوم، القروض، الإصدار النقدي.....).

تعتبر المصادر الداخلية أهم المصادر وفي حالة عجزها يتم اللجوء إلى المصادر الخارجية.

2.4.1. المصادر الخارجية :وتتمثل في:

- **المساعدات الخارجية** :وتتمثل في المنح والإعانات سواء كانت نقدية أو عينية (سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية) والتييتم الحصول عليها من دول أخرى.
- **القروض الأجنبية** :وهي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من مؤسسات الإقراض الخارجية سواء كانت عامة (تابعة للحكومات) أو خاصة أو من الهيئات الد ولية مثل :البنك العالمي، صندوق النقد الدولي.

إن هذه القروض تترك العديد من الآثار السلبية على الدول المقترضة.

- **الاستثمارات الأجنبية** :سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

5.1. مؤشرات التنمية الاقتصادية:

نقول أن هناك تنمية اقتصادية إذا توفرت الشروط التالية : (المؤشرات التالية):

1.5.1.حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وهذا تحت الشروط التالية:

- يجب ألا تستأثر ذه الزيادة فئة اجتماعية دون غيرها، أي يجب أن تكون هناك عدالة في توزيع الدخل الوطني بما يؤدي إلى تقليل التفاوت بين دخول الأفراد.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليست نقدية، أي يجب استبعاد أثر التضخم، بمعنى آخر حتى يكون هناك نمو اقتصادي حقيقي يجب أن يكون معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي أكبر من معدل الزيادة في التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

2.5.1.حدوث تغيير في الهيكل الاقتصادي عن طريق تصحيح الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية مع التركيز على القطاع الصناعي لأنه أكثر إنتاجية من القطاع الزراعي والخدمي، بالإضافة إلى تصدير سلع أخرى غير المواد الأولية.

3.5.1.تحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للسلع والخدمات الأساسية مثل : السلع الغذائية الضرورية، السكن،الدواء، خدمات، التعليم...

4.5.1.زيادة إنتاجية اليد العاملة وتحسن المستوى الصحي للأفراد وانخفاض الأمية والبطالة، ونقص التبعية الاقتصادية.

6.1.التنمية البشرية والتنمية المستدامة:

- تعرّف منظمة الأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها :تنمية الناس من قبل الناس من أجل الناس. أي أن مصطلح التنمية البشرية ينظر إلى الإنسان كغاية ووسيلة للتنمية.
- التنمية البشرية هي عملية الرفع من القدرات والمهارات البشرية عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب ثم الاستفادة من هذه القدرات في تحسين وزيادة الإنتاج.
- التنمية المستدامة :هي التنمية الشاملة التي تسعى لتلبية حاجات الأجيال الحالية مع مراعاة حق الأجيال القادمة وهذا عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد ودون الإضرار بالبيئة.

ملاحظة:

- ✓ وضعت نظرية التنمية البشرية من قبل الباحث الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق، والاقتصادي الهندي أمارتياسين(الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998).
- ✓ دخل مصطلح التنمية المستدامة القاموس الاقتصادي سنة 1987 على إثر تقرير نشر من طرف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "تقرير برونتلاند من كوكب واحد إلى عالم واحد"، ثم في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض سنة 1992) بـ: ريوديجانيرو بالبرازيل.

6.1.نظريات النمو الاقتصادي:

1.6.1. نموذج هارود_ دومار " Harrod – Domar "

يحتفظ كل إقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية (المباني والمعدات والمواد)، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال و " Roy Harrod " " إلى الناتج هي تحدد كيفية حدوث النمو الإقتصادي . ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث ، " Harrod – Domar "والتي عرفت فيما بعد نموذج"Evesy Domar" اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو ، (Y)عبارة عن النسبة المئوية االتغير في الدخل (g)إن معدل النمو الاقتصادي من الدخل الكلي، وإذا كان (s) هو الإذخار الإجمالي وهو نسبة S هو رأس المال، و K فإذا كان (V) . الدخل الكلي فإنه يمكن ، (I=S)الاستثمار عبارة عن التغيير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوما الإدخار المحقق كتابة ما يلي:

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة (.1) تستنتج العلاقات التالية:

ومعامل رأس المال (s) يكون محددا بالعلاقة بن معدل الادخار الوطني (g) تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الإذخار، حيث كلما ،/ (V) الناتج زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الإدخار والاستثمار كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي ، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير،

ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي.

ونظرا لأن النموذج كان موجها بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة ، فقد لقي الكثير من الانتقادات أهمها:

- ✓ فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل.
- ✓ كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما.
- ✓ أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

2.6.1. نموذج كالدور :(Kaldor)

يعتبر نيكولاس كالدور Kaldor المجري الأصل، الأمريكي الجنسية من أبرز اقتصادي كامبردج الذين انتقدوا فكر النيوكلاسيك والنقديين، وأدخلوا المفاهيم الريكاردية) نسبة لدافيد ريكاردو (في أفكارهم المتعلقة بالنمو والتوزيع، وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول بأن معدل النمو يتوقف على معدل ال تراكم ومعدل التراكم يتوقف على الإدخار، وقد بنى من ذلك نموذجين هامين في النمو الاقتصادي.

النموذج الأول:

انطلق كالدورKaldor في نموذجه الأ ول من فرضية أساسية تقضي بإعتبار أن النسبة) الإذخار/الدخل (متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك على العكس من

نموذج) هارود-دومار (الذي افترض ثبات تلك النسبة، كما استند كذلك إلى دالة الإدخار التقليدية التي تفترض أن الإدخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل القومي، على أن فرضيات نموذجه الأخ رى يمكن سردها على النحو التالي:

- إن الدخل القومي أو الناتج القومي يتكون من الأجور والأرباح فقط.
- إن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين وبالتالي يكون الميل الحدي للادخار لدى العمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين.
- إن نسبة) الاستثمار / الناتج (متغير مستقل.
- عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام.

ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع .وقد توصل" كالدور "في نموذجه إلى المعادلتين التاليتين:

حيث:

P:الأرباح والفوائد، الدخل القومي Y: ، الأجور والمرتبات W: ، الاستثمار الكليI:

وعلى ذلك فإن الميل الحدي للإذخار لكل من العاملين والمستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي، كما أن ثبات تلك أما افتراض التشغيل الكامل فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات Sp. و Sw النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من يزيد من الدخل القومي، إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك الحقيقي، والعكس صحيح حيث يؤدي هبوط مستوى الاستثمار إلى خفض مستوى الطلب ومستوى الأسعار مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل القومي، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي .وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن الاقتصاد يمكن أن يستقر على مستوى التشغيل الكامل.

أما درجة اتزان النظام الاقتصادي فإنها تعتمد على (معامل الحساسية لتوزيع الدخل) والتي افترض كالدور أنها تعادل

فإن ذلك يكون كبيرا، وبالتالي فإن تغيرات صغيرة تحدث في نسبة Sp.) و Sw فإذا كان هناك فرق صغير بين الميلين الحديين (الناتج / الاستثمار تقود إلى تغيرات كبيرة في توزيع الدخل والعكس صحيح في حالة ما يكون الميل الحدي للإذخار P = المستقطع من الاجور يساوي صفر، فإن كمية الأرباح تساوي مجموع الاستثمارات واستهلاك المستثمرين معا أي أن وإذا افترضنا أن كل من ثوابت عبر الزمن فإن نصيب الأجور يكون ثابتا أيضا ، وفي حالة ما يكون الميل الحدي Sp و الدالة على كمية مدخرات العاملين، Sw فإن الأرباح الإجمالية ستنخفض بمقدار (Sw > 0) للإذخار من الأجور موجب) .

وعندما تنخفض مدخرات العاملين فإن الأرباح الكلية ترتفع بكمية أكبر من حجم التغير في الاستثمار، ومن الجدير بالملاحظة هنا أن الاستهلاك الرأسمالي الذي عبر عنه كالدور بالقيمة يعادل الميل الحدي للاستهلاك في التحليل الكينزي .

نتيجة:

بالمقارنة مع نموذج هارود – دومار توصل كالدور إلى المعادلة التالية:

والتي مؤداها أنه إذا كان معدل النمو المضمون ومعدل النمو الطبيعي) اللذان عالجهما نموذج هارود-دومار (غير منفصلين ومع وجود مرونة نسبية للأرباح فإن هذه المعادلة الأخيرة تحافظ على توازنها عن طريق تعديلات متتالية في قيمة والسبب في عدم الاستقرار الدائم فيع ود إلى عدم التناسق بين المعدل المضمون للنمو ومعدل نمو الدخل.

النموذج الثاني:

وضع كالدور مجموعة من الافتراضات قبل الشروع في االبناء النظري لنموذجه الثاني، حيث افترض تحقق العمالة الكاملة ، مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات . كما افترض اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال، وبالتالي فإنها تكون محصلة لكل من نمو رأس المال ونمو الإنتاجية ، إضافة إلى فروض أخرى نسردها على النحو التالي:

- إن الدخل يتكون من كل من الأجور والأرباح ، حيث يمثل الأجور دخل العمال ورواتب الموظفين.
- يتكون الإذخار من جزئين ، واحد يستقطع من الأجور ، والآخر يستقطع من الأرباح.
- الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يعد دالة للاستثمار.
- يتم عن جمع المؤشرات الكلية في النموذج) الدخل، الأرباح، رأس المال، الادخار ، الاستثمار (بالأسعار الثابتة.
- دالة الاستثمار التي افترضها كالدور هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغيير ربح رأس المال لنفس الفترة.
- اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال ، والتقدم الفني الحادث، وقد عالج "كالدور"نموذجه الثاني في حالة تغير العديد من الظروف المتعلقة بالإقتصاد والمجتمع، حيث قسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان وفي حالة الزيادة السكانية.

نتيجة : إن أهم الإضافات التي قام به كالدور في نموذجه الثاني تتمثل في أنه:

- ❖ لم يكتف ببحث أثر كل من الإذخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو.
- ❖ أ ضاف إلى تحليله تحليل مستقبل النمو، وهو إضافة نوعية تحسب له كسبق.
- ❖ أ دخل كالدور دالة التقدم التكنولوجي محل دالة الانتاج الاعتيادية وأرجع النمو في دالة التقدم إلى نمو كل من الانتاجية وتراكم رأس المال بينما ترجعها دالة الانتاج الاعتيادية إلى نمو كل من نصيب الفرد في الناتج ونصيبه في رأس المال.

بهذه الإضافات تمكن كالدور من جعل نموذجه من أكثر النماذج واقعية، كما أنه نموذج صالح للتطبيق على اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء.

ولكن على الرغم من كل هذه المميزت فإن نموذج كالدور لم يكن ليخلوا من بعض نقاط الضعف والتي يمكن إختصارها في أنه لم يحاول أن يعطي أسبابا لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية.

3.6.1.نموذج روبنسون (Robenson)

تعتبر جوان روبينسونJ.Robenson من أهم الشخصيات المعاصرة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ولها في ذلك إسهامات إبداعية رائدة (كتطويرها مثلا لنظرية المنافسة الاحتكارية)، وتتميز آراؤها بطابعها التقدمي إلى حد كبير ولهذا يصنفها الكثيرون ضمن ما يسمى باليسار الكينزي (أو ما بعد الكينزيين)، وهي من أكبر المنتقدين للفكر النيوكلاسيكي، إذ تخالفه في قضايا التوازن ومفهوم القيمة والنمو وعلى الرغم من تقديرها الشديد لأستاذها كينز إلا أنها اعتقدت بوجود عيب في نظريته العامة يتمثل في افتراض كينز لفاعلية نظام السوق وقوى العرض والطلب وإهماله لوجود الاحتكارات في النظام الرأسمالي، وقد حاولت تدارك ذلك في كتابها الشهير"تراكم رأس المال " من خلال نموذج اقتصادي.

انطلقت جوان روبنسون في نموذجها الاقتصادي من الفروض التالية:

- ✓ إن الاقتصاد القومي يتكون من قطاعين أولهما ينتج سلعا وسائل الانتاج والثاني ينتج سلع استهلاكية.
- ✓ ثبات الفن التكنولوجي ومن ثم ثبات المعاملات الفنية للانتاج.
- ✓ إن معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

لقد تناولت جوان روبنسون في نموذجها آثار النمو السكاني المتزايد على معدل تراكم رأس المال ومعدل الناتج، ويتركز تحليلها على عاملين أساسيين ، ينص أولهما على أن التراكم الرأسمالي يعتمد على نمط توزيع الدخل، وثانيهما ينص على أن معدل استخدام العمل هو دالة في عرض رأسمال وعرض العمل، ثم نفترض أن الدخل الحقيقي للمجتمع يوزع بين طبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح.

وتنفق الطبقة الأولى كل دخلها على الاستهلاك بينما توجه الطبقة الثانية كل دخلها إلى الاستثمار أو التراكم الرأسمالي، ثم نفترض

أيضا أن العمل ورأس المال يتم مزجهما معا بنسب ثابتة في العملية الانتاجية وفي ظل عدم تغير الفن التكنولوجي.

توصلت روبنسون في نموذجها إلى مجموعة من المعادلات يمكن إجمالها فيما يلي:

علما أن Y تمثل الدخل القومي الحقيقي ، Pتمثل معدل الربح ، W يمثل معدل الأجر الحقيقي ، Kيمثل رصيد رأ المال ، L تمثل قوة العمل ، S تمثل الإذخار ، I تمثل الاستثمار ، C تمثل الاستهلاك تمثل معدل نمو رأس المال تمثل معدل نمو السكان.

من العرض السابق لمعادلات نموذج روبنسون في التراكم الرأسمالي يمكن اكتشاف نقاط كثيرة ، بعضها توصف ا معظم النماذج النيوكلاسيكية والبعض الآخر ينصب على النموذج ذاته ، فمن الوهلة الأولى يمكن تفنيد افتراض ثبات نسب مزج خدمات العمل ورأس المال التكنولوجي على أساس عدم واقعيته، كذلك يرتكز النموذج أساسا على افتراض سلوكي معين لطبقة كاسبي الأجور وطبقة كاسبي الأرباح، بينما لا يلزم بالضرورة في العمل تحقق هذا الإفتراض ، فحتى لو ظل معامل رأس المال إلى العمل ثابتا فقد يظهر قدر من المدخرات بين كاسبي الأجور وذلك إذا ما ارتفع معدل الأجور الحقيقي، عن حد معين، كما أن طبقة كاسبيالأرباح لابد وأن توجه جزءا من دخلها إلى الاستهلاك.

قائمة المراجع:

1.محمد فرحي، التحليل الاقتصادي الكلي ،الجزء الاول ، دار أسامة للطباعة والنشر ، الجزائر، 2004.

2 .السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي – نظريات ، نماذج وتمارين محلولة ، دار العلوم ، الجزائر 2007

3. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن2007

4. حسام علي داوود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة ، الأردن،2014

5. عمر صخري ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1997

6. اسماعيل هاشم ، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعات المصرية ،القاهرة1995

7 .ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1998.

8 .عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر،2012.

9. صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية " التحليل الاقتصادي الكلي " ، مؤسسة شهاب الجامعة ، الاسكندرية ، 1999.

10. سامي خليل ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط3 ، مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية ، الكويت ، 1983.

11. .صالح تومي ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر.

12 .عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للكتاب ، القاهرة، مصر

13. .محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار الجامعية ، مصر ، 2004 .